

اهداءات ٢٠٠١
المستشار / رايح لطفي جمعة
القاهرة

بحمد الله تعالى

يتساءلون "أيها البرنامج" "أيها البرنامج"

لها هو ذا

البرنامج الاسلامي



٢٩٥٠١/٥

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

طلب إلّى بعض الأخوة من مصر والجزائر والسودان
واليمن ، وبعض الجاليات الإسلامية فى أوربا ، كتابة برنامج
إسلامى يتسم بالشمول والانفتاح على تحديات العصر ، أو
كما أقترح البعض «مانفيسـتو إسلامى» ...

وقد كانت المطالبة بالبرنامج الإسلامى من الصيحات التى
أرتفعت بوجه خاص فى مصر عقب دخول «الإسلاميين»
إنتخابات إبريل ١٩٨٧ . وأعتبرت المعسكرات السياسية فى
مصر ان شعار «الإسلام هو الحل» الذى رفعته الهيئات
الإسلامية نوع من الديماغوجية ، أو الفرار من إصدار
برنامج .

والحق إن البرنامج الإسلامى كان موضوعاً لكتابات عديدة
يدّو أنها لم تصل إلى المعسكرات السياسية الأخرى . وفى
أوائل الأربعينات كتب الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله
كتيباً موجزاً ومركّزاً بعنوان «مشكلاتنا فى ضوء التطبيق
الإسلامى» تعرض فيه للقضايا السياسية والاقتصادية

والإجتماعية . كما كانت قضية الشورى والحكم ، وقضية الاقتصاد والربا ، وقضية المرأة . موضوعات لكتابات عديدة وزاهرة . ونجد في كتاب واحد متوسط الحجم أصدرته دار الوفاء بالمنصورة تحت عنوان «إعلان دستوري إسلامي» للدكتور على جريشة نصاً مقترحاً لدستور إسلامي ، ثم نموذج لدستور وضعه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر عام ١٣٩٧ - ١٩٧٧ ، ثم نموذج لدستور وضعه الدكتور مصطفى كمال وصفي ، وأخيراً نموذج لدستور إسلامي أقره المجلس الإسلامي في لندن . فهذه أربعة نماذج لدستور إسلامي في كتاب واحد من ١٦٨ صفحة .

ونحن نعترف بأن معظم . وإن لم يكن كل . هذه الكتابات أحادية النظره ، بمعنى إنها لا تلاحظ الإعتبارات الأخرى العديدة التي تكتنف الحل المقترح ، لأنها إعتمدت على النقل ، وإنها تتسم بطابع من السذاجة والسطحية ، وإنها لا تؤمن بالحرية أو الديمقراطية إيماناً موضوعياً . وقد يماثل إيمانها بهذين إيمان الشيوعيين .. ولعل أفضلها هو ما كتبه الأمام الشهيد حسن البنا على إيجازه . ففيه تلمس نبض الديمقراطية الذي نفتقده في غيره . ولكننا لا نشير هنا إلى القيمة العلمية لهذه الكتابات ، ولكن إلى حقيقة أن الموضوعات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، لم تكن مهتلة في المكتبة الإسلامية المعاصرة .

وقد تعرضنا في كثير من كتبنا ، وبوجه خاص « بيان رمضان » و« نحن ودعوتنا » و« الأصول الفكرية للدعوة الإسلامية » و« الدعوات الإسلامية المعاصرة : مآلها ومآلها » لكثير من جوانب البرنامج المطلوب .

مع هذا كله فإن المطالبة بإصدار برنامج إسلامي توضح
أن هناك حاجة لمعالجة الموضوع من جديد ، وإصدار وثيقة
باسم «البرنامج الإسلامي» حتى لا ندع تعله المدع ، أو سببلاً
لمتسائل ، وتكون رداً على المطالبين .. أين البرنامج ، فما هو
ذا البرنامج .

وقد كانت الفكرة الأساسية فيه أن يأخذ شكل نقاط
محددة ، كما لو كانت مواداً في قانون . دون شرح لأن الشرح
قد يطفى على التحديد المطلوب ، ولكن أرثوى من ناحية
أخرى أن النقاط المحددة دون شرح لن تكون واضحة ، وقد
تسمح بلبس ، فإضطررنا إلى شرح بعض النقاط ، خاصة في
البرنامج الإقتصادي . وأستشهدنا فيما أثبتناه هنا بمقتطفات
عديدة من كتبنا السابقة التي أشرنا إليها آنفاً .

ومع أن الكتاب يحمل اسم «البرنامج الإسلامي» فمن
الواضح أنه كذلك من وجهة نظر كاتبه ، التي لا تحجر
بالطبع على غيرها وإن آمنت إنها المثل .

«ولكل وجهة هو موليها ، فاستبقوا الخيرات» .

١٤٨ البقرة

جمال البنا

القاهرة

صفر - ١٤١٢ .

سبتمبر - ١٩٩١ .

عالم ممزق .

يفف العالم اليوم ممزقاً ، فقد فجّع في مثله العليا القديمة ، وأصبح يجابه مستقبلاً مجهولاً لا نلمح فيه بارقة أمل ، وإنما تكتنفه النذر . قفى أوائل القرن العشرين ، بدت الديمقراطية كما لو كانت شفاءً من كل داء ، ولكن ربع قرن من تطبيقها أظهر النظم الديكتاتورية في أكثر دولتين أوربيتين ديمقراطية : ألمانيا وإيطاليا ، وعصفت النظم النازية والفاشية بالديمقراطية ، وأظهرت أن في الديمقراطية نفسها داءً آعياءً يسمح بقيام هذه النظم ويمكنها من القضاء على الديمقراطية . وقبل هذا ، في منتصف القرن التاسع عشر ، عندما كشف المفكرون والمصلحون والانسانيون فجور الرأسمالية الصاعدة وإستغلالها للأطفال والنساء والعمال ونهبها لغروات أفريقيا وآسيا .. أملوا الخلاص فيما تقدم به ماركس من شرعة ظن أنها شرعة العدل ، والقضاء على شرور الرأسمالية . وقامت بالفعل دولة إدعت أنها دولة العمال والفلاحين . وبدا وكأن الاتحاد السوفيتى سيصرع الرأسمالية ، ويحفر قبرها .. ولكن النتيجة كانت العكس . فبعد نصف قرن من الحكم تزعزع الاتحاد السوفيتى ثم عهاوى وأستسلم للرأسمالية المدججة بالحرية والعلم والتكنولوجيا .

فهل قضى على البشرية أن تستعيد مرة أخرى للرأسمالية .. وأن تصبح رعية للشركات العملاقة متعددة الجنسية وإقتصادها الإستعمارى الربوى .. هل قضى عليها أن تشهد مرحلة ثانية للفجور الرأسمالى ، يفوق مرحلة

فجورها الأول .. هل قضى عليها أن تشهد بعد أن طوت صفحة فراعنة مصر وقياصرة روما « وبناة الأمبراطورية » قوة طاغية حُطمة . اسمها الرأسمالية العالمية تنقاسمها كأسواق ، وتفرض على شعوبها نوعاً جديداً من « السخرة » .

كلا .. وألف كلا ..

إن سقوط الماركسية لا يعنى نجاح الرأسمالية وإنما هو يعنى أن أخطاء الماركسية كانت أكبر من أخطاء الرأسمالية .. وليست البشرية مستعدة لأن تقبل الدّنية أو تتحمل أوزار الرأسمالية وخطاياها .. وخطاياها كالجبال ، لأن لدينا البديل وهو الذى يطرحه هذا « المانفيسستو » .

إن معظم الناس ينسون أن الإسلام ظهر فى وقت تقاسمت العالم فيه دولتان كبيرتان ، فرضنا عليه التبعية الذليلة والحكم الطبقي وسيطرة الطغاة .. وحرمتا الجماهير أوليات العدالة ، وابقياها فى ظلمات الفاقة والجهالة مثقلة بأعباء الأعمال المرهقة .. التى لاتدع لها وقتاً أو صحة أو فرصة للتأمل والفكر . ونصبنا القياصرة والكياسرة آلهة يملكون حق الحياة والموت .. جاء الإسلام فقضى على هذه النظم ودمرها تدميراً ، وأحل محل النظام الطبقي بمواجهه العالية وطرقه المسدودة ما بين عامة الشعب .. والمناصب العليا او الفئات المميزة شرعة المساواة المطلقة بين الناس جميعا لافرق بين اسود وابيض ذكر وانثى غنى وفقير وضع وشريف . فالناس جميعا سواسية يتفاضلون بالتقوى والعمل لا بالاحساب والانساب ، وأحل محل حكم الاستبداد والاستغلال شرعة « الكتاب والميزان » .. للعلم والعدل ، وأنفسحت الآفاق كلها أمام المستعبدين فى الأرض فأصبحوا الوارثين ، وأصبحوا الولاة .. لا يقف أمامهم « حاجز » اللون أو وضاعة النسب .. فكلهم « عدول » يسعى بذمتهم أدانهم وقضى الإسلام قضاءً مبرماً على المجتمع الطبقي وارشتراطياته الموروثة ، وحرّم كل صور تقديس وتوثين الحكام ، وجعلها نوعاً من الكفر والشرك .

تلك هي إضافة الإسلام التي جعلت الشعوب تؤمن به .. وتدخله
أقواجاً ولم تكن فيما جاء به من صلاة أو صيام ، لأن العبادات موجودة
في الديانات كلها ، وإنما الجديد هو الروح التحررية ، ومبادئ العدالة
والمساواة التي أبرزها الإسلام .

إن الإسلام اليوم مدعو للقيام
بهذا الدور مرة أخرى .. وإنه لقدير
عليه لو فهم حق الفهم ، ولو تخلص
من الغشاوات التي كادت أن تطمس
معدنه ، وتحفى جوهرة .. وهذا
«المانفستو» يعرض الإسلام كدعوة
إنتهاض وتحرز ، كما كان عندما نزل
القرآن ودعا إليه محمد ..

— اولا —

الأساس الإيمانى

يقوم الإسلام على أساس إيمانى ، .

ونعنى بالإيمان الأسلامى أعلى درجة من درجات الإقتناع ، إقتناع يشترك فيه العقل والقلب والوجدان وتستسلم له الحواس .

وما لم يتوفر الأساس الإيمانى ، فلن تتحقق النتيجة المرجوة حتى لو اقمنا الشعائر ، وطبقنا الشريعة (بمعنى الحدود والتعزير) لأن أثر الشعائر يقتصر على الفرد ، ولأن تطبيق الشريعة لن يكون إلا نوعاً من تطبيق العقوبات الرادعة التى كانت موجودة فى كثير من النظم القديمة .

إن الإيمان فى الدعوات هو كالروح فى الأجساد هو الذى يكسبها الحياة ، ويجعل لها إرادة وإيجابية ويدفعها للعمل والسير ويحميها من الضعف والوهن والتآكل ويذيب الاختلافات ويصهر الانانيات فى بوتقته ، ويصدر عنها عدوان الآخرين وأفتيات المفتاتين .

ولعل هذا هو الفرق بين الإيمان والأسلام ، الذى دق على المتقدمين .

ويضم الاساس الایمانى :

أ - الإيمان بالله

إن نقطة الإنطلاق فى الإيمان الإسلامى هى الإيمان بالله تعالى فهذا الإيمان يضع خطأ فاصلاً بين الدعوة الإسلامية والدعوات الأخرى . قدر ما يطبع الدعوة الإسلامية بطابعها المميز الذى يصل من القوة والعمق بحيث يكون هو « نواة » الحضارة الإسلامية كلها ، التى تختلف بفضل تميزها به عن الحضارات الأخرى .

فالمجتمع الأوربى يظهر فى فجر التاريخ فى الحضارة اليونانية الوثنية التى تجعل الإنسان « مقياس الأشياء » وترفعه فتجعله إلهاً ، وتجعل الآلهة بشراً وأناسى . وحاول الفلاسفة - وهم المنظرون فى هذا المجتمع - سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ومن قبلهم طاليس وهيرقليطس وديموقريطس .. الخ ، وضع نظام اجتماعى وسياسى فحملت محاولاتهم وهم عبادة البشرية . أثار القصور البشرى ، والأنحياز لما تهوى الأنفس . وجمهورية أفلاطون ، التى وضعها تمثيل فكرة العدل أقرب إلى الظلم منها إلى العدل . كما نجد فى أرسطو المُنظّر الأول لحضارة الاستعلاء الأوربى .

وكان لابد أن يقع هؤلاء الفلاسفة فى خطئهم ، لأنهم فقدوا المعيار الموضوعى المطلق الذى يعصمهم من الأنحياز . وكان لابد أن يستمر هذا القصور فى كل ما أثمرته الحضارة الأوربية الوثنية التى واصلت البقاء تحت شعار « الإنسان مقياس الأشياء » عند اليونان بحيث أصبح « الإنسان غاية فى ذاته » عند الفيلسوف الألماني كانط . وانظر إلى القانون الرومانى ، وقانون نابليون والقانون الموفيتى فتجد القصور والبعد عن الموضوعية فالأول وضع لحساب روما . والثانى لحساب الطبقة المالكة الصاعدة ، والثالث لحساب الحزب الشيوعى . وكل ما يصدر عن أوربا يتسم بطابع التحيز واللاموضوعية .

وقد يقول قائل .. إن أوربا تؤمن بالمسيحية ، وفيها أعظم سلطة دينية

في العالم هي الفاتيكان . ولكن الحقيقة أن أوروبا لم تؤمن أبداً بالمسيحية الحقة ، ولكنها جعلت منها صورة من برومثيوس اليوناني والثلاثي الهليني الذي أبدعه البطالمة في مصر ، وقت ظهور المسيحية ونقله القديس بول اليوناني الروماني . ومع هذا فقد نحوها جانباً بحيث لا تذكر إلا نصف ساعة يوم الأحد ، أو أخذوا منها ستاراً لجرائمهم . وأين هو المسيحي حقاً في المجتمع البورجوازي أو الشيوعي في أوروبا .

فضلاً عن أن الكنيسة المسيحية أخطأت خطأ جذرياً عندما اعتبرت أن العهد القديم - أي التوراة المهرقة - جزء لا يتجزأ من المسيحية . وكانت المسيحية هي آخر دين يقبل شيئاً كهذا ، فما قام المسيح إلا لأصلاح بني إسرائيل .. وما كانت قومته إلا ثورة على القريسيين والأخبار ، ولكنه الخبث اليهودي الذي توصل إلى ذلك . وأفسد على المسيحية نقاءها .

معنى الإيمان بالله تعالى :

لم تقدم كتب التوحيد وعلم الكلام الصورة الجوهرية للدلول كلمة «الله» تعالى ، لأنها عالجتها بطريقة المنطق اليوناني الصوري ، في حين أن ما يمنح الإيمان عاطفته المتأججة هو تفاعله مع القلب والوجدان . وهو ما يتحقق بقراءة القرآن وتدبره ، وليس بمطالعة كتب علم الكلام السطحية الركيكة الباردة .. وكانت نتيجة ذلك أن المسلم التمطى لم يتعرف على الإيمان بالله ، وبالتالي فقد الإيمان الإسلامي القوة الدافعة ، وأصبح إيماناً غثاً صورياً وشكلياً .

والمفروض أن يؤمن المسلم بالله تعالى بإعتباره المثل الأعلى الحى ، الخالق ، رمز القيم والكمالات ، إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه . وأنه تعالى أصل الحق والعدل والرحمة والسلام والعلم والحكمة والعزة وغيرها من القيم التي أتخذ لنفسه أسماء منها .

ولكى نقرب للذهن أثر التعرف على الله تعالى بهذه الصفة على نفس

المؤمن نقول إننا عندما نفتتح الشباك في يوم مشرق تندفق أشعة الشمس ويمتلأ نوراً ودفئاً ، ينعكس هذا علينا فنشعر بالنور بعد الظلمة ، والدفء بعد البرد ، وكلما تقترب من هذه الشمس يزداد وهجها وحرارتها ويزداد شعورتنا بها . والله تعالى - وهو أعلى من كل تمثيل وتشبيه - هو خالق الشمس كلها وذاته العلية كأنها شمس الشمس ، وما أن يلم شعاع منها بالنفس حتى يضيئها ويدفئها وينير أمامها السيل .

الإيمان بالله تعالى عن طريق ما وصف به نفسه في القرآن الكريم ، أو خلال الأسماء الحسنى ، يوصلنا للإيمان بالله «الفعال» «الخالق» ، «أصل القيم العليا» .. ومع كل تعرف على هذه القدرة والحكمة والقيم فإن شعاعاً منها يحترق النفس الإنسانية فيحيى مواتها ويرفع حسيستها وينير ظلماتها .. ويضرم فيها الحماس والإيمان .

عندما يؤمن المسلم بالله كأصل للحق والعدل .. كيف يميز لنفسه أن يظلم ويستغل ؟ .. وإذا آمن بالله كأصل للوفاء والصدق كيف يكذب ويخون .. وإذا آمن بأن الأعمار بيد الله . كيف يحين أو يستخذى إستبقاء للحياة ..

إن الإيمان بالله تعالى كأصل للقيم يخلق الإنسان «المعوى» خلقاً جديداً ويجعله يقترب إلى عالم المثل .. فإذا غلبه الضعف البشري المحموم تاب وأتاب ، وكفّر عن السيئة بالحسنة ، وبذلك تؤدي سيئاته نفسها إلى حسنات .. وهذا هو تفسير ﴿الا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ .

والمسلم الذي يؤمن بالله تعالى عن طريق تدبره للقرآن الكريم يتكون في نفسه ويتعمق بقدر تعمقه في تدبر القرآن :

أ - مثل أعلى مستمد من تصوير القرآن المعجز لله تعالى ، وانه أصل القيم والمثل والحقيقة الموضوعية المطلقة وخالق كل شيء ..

ب - شعور بالسمو والإعتراز بالإنتماء إلى هذا المثل الأعلى ، ورغبة في القرى منه وإبتغاء الوسيلة إليه .

ج - ضمير ينشأ عن هذين (أ ، ب) ويستمد قِيَمَهُ من المثل الأعلى الأعظم ، ودوافعه من التقرب إلى الله دون طمع في شكر عاجل أو خوف من عقاب مائل .

د - إدراك أنه لم يخلق سدى أو يوجد عبثاً ، وإن للحياة الإنسانية غاية ورسالة ، وإن نهايتها بالموت لاتعنى القناء ، وإنما هى بداية لحياة أخرى ..

هـ - علامات على الطريق في شكل التوجيهات القرآنية - تكفل الهداية وتحول دون الانحراف وتكبح جوامح النفس .

و - روح جهادية بين الخير والشر ، العدل والظلم ، الهدى والضلال تبتصر بفضلها المؤمن على الضعف والإغواء .

ز - لمسة من لمسات الجمال ، وإشراقه من إشراقات الإبداع الفنى متأية من النظم القرآنى المعجز ، وهو الأصل فى الموسيقى والأدب والفنون .

قارن الأثر الإيجابى الحى للتعرف على الله عن طريق القرآن ، وإلهاماته ، بالأثر الذى يقدمه علم الكلام « إن الله تعالى هو واجب الوجود ، وهو عين الوجود ، ويجب له القدم ومعناها عدم الأولية ، والبقاء ، ومعناها عدم الآخريّة ، والمخالفة للحوادث ومعناها عدم المماثلة لشيء ، لأن المماثلة تقتضى حدوثه ... الخ .

إن الله تعالى قد حسم هذه القضية التى أستنفدت من علماء الكلام أعماراً .. وتطلبت مجلدات فى خمس كلمات « ليس كمثله شيء » و « لاتدرکه الأبصار » .

الإيمان بالرسول

يمثل الإيمان بالله المثل العليا والقيم المطلقة ، ويمثل الإيمان بالرسول
العنصر البشرى تجاه هذه القيم وتفاعله معها بحيث يتحول إلى أعمال
وسلوك وخلق بالصورة التى عبرت عنها السيدة عائشة حين وصفت لخلق
الرسول « كان لخلق القرآن » .

ذلك ان الإسلام يُعنى بالفرد ، كما يُعنى بالمجتمع ، بل لعل عنايته
بالمجتمع إنما جاءت لتيسر للأفراد إصلاح أنفسهم ، فالقلب البشرى هو
ملاذ الأسلام . والأسلام يختلف عن النظم السياسية التى تحاول أن تصلح
الأوضاع متجاوزة الأفراد ، أو ماهو أسوأ ، على حساب الأفراد . إن
الاسلام يصلح المجتمع والوضع عبر إصلاحه للأفراد .

ومن أجل هذا جعل الإسلام الإيمان بالرسول مكماً للإيمان بالله
وأستهدف أن يوجد أمام المسلم « الأسوة » و« القدوة » التى يضعها
نصب عينيه ليقبس منها ويستهدى بهديها حتى لا يظن أن القيم الإسلامية
لا تدرك أو ينظر إليها باعتبارها قيم نظرية فحسب .

والمسلم عندما يؤمن بالرسول كجزء لا يتجزأ من الإيمان بالعقيدة ،
فإن هذا يستتبع إحتراماً وتقديراً ، وحبا جارفاً للرسول صلوات الله
وسلامه عليه حبا لا يستكمل معه الإيمان الا عندما يفرق حب الرسول
حب الفرد لنفسه . وهذه العاطفة التى يحسها كل مسلم بدرجات متفاوتة
تدفعه لأن يحتذى قدر الطاقة حذى الرسول ، فيطيع أوامره ، ويجتنب
نواهيه ويتصف بما أتصف به من خلق رفيع ، حتى يمكن القول إنه ليس
مسلماً من لم ير فى الرسول الأسوة والقدوة والمثل البشرى الأعلى ،
وعملياً فإن الرسول هو رأس « الكومنولث » الإسلامى العالمى .

وقد وصلت شخصيته من القوة والتأثير درجة ربطت الملايين من
المسلمين فى الشرق والغرب على اختلاف اللغات والبلاد ، ووحدت

ماأسميناه « الكومنولث » كما أوجدت المسلم التمثيل بصورة ليس لها مثيل .
ونقطة الضعف الوحيدة في هذه العاطفة التي تملكها المسلمين ، ووجدتهم
جميعاً أنها تركزت حول الشعائر العبادية .. وليس الخلق .. فالمسلمون
جميعاً يصلون النوافل التي كان يصلها الرسول كما لو كانت صلاة
مفروضة ، ويصومون تطوعاً كما لو كان مفروضاً بحكم إتخاذهم الرسول
أسوة لهم ، ولو أنهم جعلوا من خلقه الرفيع من سخافة ، وصدق ،
وإخلاص ، وكرم وشجاعة .. هدفاً لهم لتقدم المسلمون عما هم عليه
بمراحل ، ولعل السبب في التركيز على الشعائر ، وليس على « التعامل »
أو الخلق هو أن المسلمين نظروا إلى الرسول من زاوية « السنة » وليس
من زاوية « السيرة » ، وهي نقطة سنعود إليها في فقرة تالية .

ولا يقتصر أسلوب إصلاح « الأسوة » على الفرد ، إذ يمكن أن يكون
من أكبر اساليب إصلاح الأوضاع عندما يأخذ به الفرد المستول . كرئيس
الجمهورية أو رئيس الوزراء . فما ان يأخذ نفسه بما أخذ الرسول نفسه
كحاكم من تجرد وتكشف وإخلاص .. الخ . حتى يؤدي إلى إصلاح
الأوضاع بصورة تفوق كل مايفعلونه ، لأن هذا أسلوب عملي مباشر ،
والجماهير تصدقه وتثق فيه بعد أن سئمت ما تسمعه من دعاوى وأقاويل
هي في واد ، والحقيقة في واد آخر . ان فعل رجل واحد يؤثر في الف
رجل - اكثر مما يؤثر قول الف رجل في رجل واحد .

مكونات الإسلام

الأسلام كدعوة يضم ثلاثة مكونات رئيسية :

المكون الأول : العقيدة . وهي الإيمان بالله تعالى وبالرسول ومخلود الروح
والحساب والعقاب ، وتتبعها الشعائر العبادية التي يراد بها التقرب إلى الله
تعالى .

المكون الثاني : الشريعة . وهي تضم كل ماينظم العلاقات والصلات ما بين

الناس بعضهم بعضاً ، أو ما بينهم وبين الحكومة ، وبالتالي فهي تضم (أ)
الحكم والنظام السياسى (ب) النظام الإقتصادى (ج) القوانين مدنية أو
جنائية .

المكون الثالث العمل : وما يتسم به هذا العمل من طابع معين من صدق
فى القول ، ووفاء بالوعد ، وإتقان للعمل ، وصلة رحم ، والإلتزام
بالعدل .. الخ .

وهو يقف ما بين العقيدة والشرعية - وهو - من ناحية ثمرة لها ، كما
أنه من ناحية أخرى مصداق الإيمان ومعيار الثواب والعقاب فى الآخرة .

والعقيدة تقوم على الإيمان ، وهى أعلى درجة من درجات الأفتناع
والتسليم ومحلها القلب . والشرعية تقوم على المصلحة ومحلها العقل . وكل
ما يتعلق بالعقيدة فإنه يمت إلى الجزية بسبب ، وكل ما يتعلق بالشرعية فإنه
يتم إلى العدل بسبب .

وترتبط المكونات الثلاثة بعلاقات تكميلية ، وتعويضية ، معينة تؤلف
« آية » خاصة بها ، فالحسنات يذهب السيئات ، والمؤمن يدرك بحسن
خلقه درجة القائم الصائم ، وإصلاح الفرد يؤدى إلى إصلاح المجتمع ،
وإصلاح المجتمع يؤدى إلى إصلاح الفرد ، وحقوق العمال هى واجبات
أصحاب الأعمال ، كما أن حقوق أصحاب الأعمال هى واجبات العمال ..
وهلم جراً .

الأصلان العظيمان :

الأصلان العظيمان هما القرآن والرسول إن كل ما يتعلق بالقيم
والمبادئ . والأصول الإسلامية توجد فى القرآن ، وكل ما يتعلق
بالممارسات والأعمال والتصرفات توجد فى الرسول ، من أجل هذا آثرنا
تعبير « الرسول » على التعبير المشهور وهو « السنة » وهناك سبب آخر هو
أن السنة كأصل تشريعى . إنما جاء لتقرير القرآن ذلك ، فالسنة ملحقه

بالقرآن من الناحية التشريعية ولكن السنة تقدم الرسول كأسوة وقنوة ،
ولأهمية هذا العامل في الإيمان الإسلامي من ناحية . وفي تقدم الأمة
الإسلامية من ناحية أخرى آثرنا تعبير الرسول .

وكل ما جاء غير هذين ، أو بعد هذين ، فإنه لا يعد من الإسلام المنزل ،
ولا يأخذ صفة التحليل والتحريم اللذين لهما قداسة التنزيل ، وإنما يكون
من إجتهاادات الائمة والفقهاء .

كما أن كل التفسيرات التي وضعت للقرآن لاتعد ملزمة في شيء ، ومن
قلب الأمور أن نحكمها في القرآن ، إذ المفروض أن نحكم عليها بالقرآن .
ومعروف أنها تتضمن إسرائيليات عديدة وأحاديث ضعيفة ، وأباح المفسرون
أن يدعوا نسخ مئات من الآيات المثبتة في المصحف .. وآخر تفسير ظهر
في الحقبة الأخيرة ، وأكثرها انتشاراً يمكن أن يقال إنه تفسير بالرأى الذي
نهى عنه الرسول . والتفسير الوحيد الذي لا يمكن الطعن فيه ، ويتعين
الأخذ به هو تفسير القرآن نفسه ، فالقرآن يفسر بعضه بعضاً .

كما أن السنة النبوية تعرضت للوضع ، وزحف عليها الخطأ والسيان
والرواية بالمعنى ، وهي كلها توجب الحيلة حتى لاندع للصواعين سبيلاً
للزج في الدين بما ليس منه ، والضابط الأمثل للسنة هو القرآن ، والمقاصد
العليا للشريعة ، وما يتفق مع خلق الرسول ﷺ ويقال على المحدثين ما قبل
على المفسرين ، فليس شرطاً أن ما وضعوه من معايير أو ضوابط ، وما أنتهوا
إليه من أحكام يعد ملزماً ، لأنه ليس إلا إجتهاداً بشرياً .. مورش في وقت
معين وفي مناخ معين . ويمكن أن يخطيء ويصيب .

والحقيقة المؤسفة أن المسلمين اليوم لا يؤمنون بالإسلام ، كما نزل على
محمد ، ولكنهم يؤمنون به كما صاغه الأسلاف والفقهاء وأئمة المذاهب
بفكرة أن هؤلاء - وهم أقرب إلى عهد الرسول ، أدنى إلى الصواب وأقدر
على الحكم ، وهي إفتراضات لا تؤخذ على إطلاقها ، فقرب العهد ليس
معياراً للقدرة على المعرفة ، وقد يظهر في المتأخرين من هم أقدر من



المتقدمين ، خاصة وقد وضع العصر الحديث في أيديهم من الوسائل ما لم يكن متيسراً للأسلاف . وعلى كل حال فالقليد مذموم حتى لو أصاب ، والاجتهاد مطلوب حتى لو أخطأ . ولم يأمر الرسول ﷺ أصحابه أن يقلدوه صراحة إلا في أمرين هما الصلاة والحج « صلوا كما رأيتموني أصلي » « خذوا عني مناسككم » وفي مقابل هذا فإنه كرر النهي عن السؤال وقال « ذروني ما تركتكم » .

لحق بالأساس الإيمانى :

(أ) لقد ، أكدنا ونؤكد مرة أخرى ، أن الأساس الإيمانى هو الشرط الذى يسبق ، ويكوّن المجتمع الإسلامى والدولة الإسلامية والإقتصاد الإسلامى . فإذا لم يوجد ، فلا شئ من هذا يمكن أن يوجد ، بالرغم من وجود المساجد وممارسة الشعائر أو حتى تطبيق الشريعة .

ووجود دولة إسلامية وإقتصاد إسلامى ، ومجتمع إسلامى دون هذا الأساس هو - من باب التشبيه والتقريب - كوجود دولة ماركسية وإقتصاد ماركسى دون إيمان بالماركسية نفسها .

وبقدر عمق فهم هذا الأساس فى النفوس بقدر مايسهل تحقيق البرنامج الإسلامى ، وبقدر سطحيته بقدر ما يصعب ، فإذا انعدم فلا نجاح أو تقدم ، ولكن تيه وتخطيط . وهذا هو الواقع فى معظم الدول العربية والإسلامية - لأن الأساس الإيمانى للديمقراطية هو تعبير عن النفسية الأوربية . ولأن الأساس الإيمانى للماركسية هو «رد الفعل» لوجوه النقص فى الأساس الإيمانى للديمقراطية الرأسمالية - على ما سنوضحه عند الحديث عن الجانب الإقتصادى . وهذان الأساسان غريان على النفسية العربية الإسلامية . ولهذا لم يكسبا عمقاً واقتصرا على طبقة من المنتفعين الحزبيين أو المثقفين ثقافة إشتراكية . وسيظل الإخفاق ما ظلت الشعوب بعيدة عن أساسها الإيمانى .

. إن طريق النهضة أماناً قريب من طريق نهضة اليابان - أى التوصل إلى الأساس الإيماني للشعب ، والبناء عليه . والأساس الإيماني الإسلامي أكثر ثراءً وخصباً وعمقاً من أى أساس إيماني آخر ، فضلاً عن أنه الأساس الإيماني الوحيد لشعبنا .

(ب) إننا نمنح الأولوية للأساس الإيماني لأن أى تطبيق للمبادئ الإسلامية دون الإيمان بالقيم الإسلامية سيكون عقيماً ، فالإيمان أولاً والتطبيق ثانياً ، وهذا هو الترتيب الطبيعي الذى تحقق فى الإسلام ، وفى الدعوات الأخرى . ذلك أن تقديم الإيمان سيوفر لنا الدعاة المؤمنين المخلصين ، كما سيوفر لنا تجاوب عامة الشعب المؤمنين ، وبذلك تنجح الدعوة من طرفيها : طرف الدعاة (أو القادة) وطرف الجمهور والشعب وإذا تحقق الإيمان للدعاة والقادة دون الشعب لم تصادف الدعوة الفهم والتجاوب فتضطر إلى أسلوب القسر والفرس والإجبار (كما فعل البلاشفة فى الاتحاد السوفيتى فى أعقاب ثورتهم أكتوبر سنة ١٩١٧) .

فالخطة المثلثية هى الدعوة حتى تتجاوب الأغلبية . وعندئذ يمكن نجاح التطبيق . أما قبل تجاوب الأغلبية فسنتقع فى المخاطر والأخطار التى وقع فيها لينين وأشياعه فى الاتحاد السوفيتى . وقد يتصور البعض ان دولة كمصر تتخذ من الاسلام ديناً ، ويتعالى الاذان من مساجدها التى تمتلئ بالمصلين - ولا يختلف قانونها عن الشريعة الا فى مسائل معدودة ، يمكن أن تكون فى التصنيف الايديولوجى دولة اسلامية . ولكن عدم وجود الاساس الايماني يجعلها اقرب الى البورجوازية منها الى الاسلام .

(ج) وقد يتساءل البعض هل هذا الأساس الإيماني يجعل مسلمى اليوم مثل المسلمين الأوائل عهد الخلافة الرشيدة مثلاً ، والرد نعم مع تحفظات بعضها يتعلق بالقيادة النابغة التى تروى الطريق وتتقدم الجماهير . وبعضها يتعلق بمدى خلوص فهم الأساس الإيماني من الغشاوات والتراكبات التى غطت جوهر الإسلام وأثقلت خطوه . وهو أمر صعب للغاية ، وقد إستراح منه

المسلمون الأول الذين لم يزحم صفاء تلقيهم للقرآن وتفاعلهم معه التفاسير .
وسمعوا الحديث كلمات حية من شفتى الرسول قبل أن يزحف عليها الوضع
أو تنصرف فيها الألسن . أما اليوم فقد ساد الاعتقاد بأن الإسلام هو التراث
والسلف .

(د) وهذا ما ينقلنا إلى نقطة هامة ، تلك هي أن الإيمان الذى يحكم العالم
الإسلامى اليوم يقوم على قاعدة عقلية لا تفسح مجالاً لحرية الفكر ، أو إعمال
العقل وبالتالي لن تحقق نهضة . والدعوة الإسلامية اليوم كطفلة غريرة تتعلق
بأذيال أمها ، وإذا فقدت هذه الأذيال - تاهت وتفرقت بها الطرق . وليس
أدل على عجزها ، وكلال همتها ، ووهن عزيمتها من أن تنتهى همها ، وأقصى
أملها هو أن تكون « سلفية » دون أن يخطر ببالها أن تكون قرآنية ، لأن هذا
يكلفها عناء البحث والتحليل والفهم . ولا حتى « سنية » لأن معالجة السنة ،
وإن كان أسهل من معالجة القرآن ، إلا أنها أيضاً تتطلب عناءً وفكراً ، وقد
فقدت الدعوة الإسلامية الحديثة كل أصالة ، وكل قدرة . وقبلت متطوعه ان
يفكر لها الآباء والأجداد ، وان تنظر إلى مشاكل العصر وتحدياته « بعيون
ميتة » على حد تعبير « جارودى » دون أن يتطرق إليها أن هذا يخالف توجيهات
القرآن الصاعدة . ويتنافى مع أوليات السلامة والصحة الموضوعية في معالجة
الأمر .

إن الكارثة الحقيقية ليست هي أن يحال بين الدعوات الإسلامية والحكم ،
ولكن ان يسلم لها الحكم فوراً . فلو تحقق هذا لفشلت فشلاً ذريعاً ، ولكانت
« فتنه للقوم الظالمين » لأن هذا الفشل سيحسب على الإسلام .

لقد آن للدعوة الإسلامية أن تعلم أنها لا تستطيع مجابهة تحديات العصر ،
التي تتطلب أقصى درجات الشجاعة والأصالة الفكرية بهذه الروح السلبية
الإنكسالية التي تتلمس حلاً لكل مشكلة فيما قال السلف ، أو تضمنته
الأحكام .

(هـ) إننا لاندعو إلى قطع الصلة بالماضى . وأوروبا اليوم لم تقطع صلتها

بعالم اليونان القديم ، وقد أستعار مفكروها أسماء وتعبيرات الميثودجيا اليونانية
لنتائج أبحاثهم في عالم النفس ، أو الطبيعة ، ولا تزال فلسفة سقراط وأفلاطون
وأرسطو تدرس بعناية . ولكن أوروبا لم تجعل هذا وحده هو حظها من الفكر .
فليس هو إلا رافداً من روافد عديدة تصب في الفكر الأوربي . وما من تلميذ
استدأ ، فضلاً عن عالم جامعي يقصر علمه على ما كان يعلمه أرسطو أو
افلاطون أو اقليدس أو ارشميدس . أما الحال عندنا فهو نقبيض ذلك . فكتابات
السلف وحدها هي الأصل . والماضي يستوعب الحاضر . ويمكن لكتابات
السلف أن تكون أحد روافد الفكر الإسلامي ، لا أن تكون وحدها إجمال
الفكر . ومن المؤكد أن معظم ماجاء بهذه الكتابات لم يعد صالحاً لمعالجة قضايا
العصر ، لأنه خضع لعوامل بيئية مختلفة تماماً ، فضلاً عن القصور البشري .
مما لا يجعله - ضرورة أساساً صالحاً بتعين الأخذ به ، حتى وإن لم نعدم فيه
القليل الطيب .

– ثانياً –

الدولة والحكم والنظام السياسى

١ – تبديد شبهات

أ – قد يكون ضرورياً قبل الحديث عن موضوع الدولة والنظام السياسى أن نبدد وهماً عريقاً يسيطر على الفكر الإسلامى الحديث ، « هذا الوهم العزيز والأثير هو أن الدولة الإسلامية هي « دولة العبادة والفضيلة » . وإنما قلنا إنه وهم لأن الدولة هي أعجز جهاز يمكن أن يقوم بدور فعال في هذين المجالين بالذات (العبادة .. والفضيلة) وكل من يقرأ آيات القرآن الكريم يلحس أنه يتقدم بخطابه إلى الإنسان أو الناس أو المؤمنين ، ولم يتقدم أبداً بخطابه إلى جهاز أو هيئة ، مع أنه قد تحدث عن الأمة الإسلامية مراراً . وحتى مثل هذا النص « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ... » فإن من الواضح أن الخطاب فيه هو إلى « المؤمنين » وقد يتصور قائل أنه ليس ثمة فرق بين «المؤمنين» و«دولة» المؤمنين . وإن الأمة هي مجموعة أفراد ، فما يسرى عليهم يسرى عليها ، وهذا خطأ لأن الدولة - كدولة - لها شخصيتها الاعتبارية وتختلف كثيراً عن مجموعة الأفراد وتحكمها ضرورات التمثيل

الجماعى مما يلم به أى دارس لعلم الاجتماع . وماذا يمكن أن تفعله الدولة- كدولة- لتحقيق العبادة . إنها لايمكن أن تسوق الناس سوقاً إلى المساجد ، لأن الصلاة يمكن أن تؤدى فى السيوت ، ولأن التوقيت مابين صلاة وأخرى ينفسح من بداية وقت إلى نهايته ، وقد يقتصر الأمر على إغلاق المحال أوقات الصلاة - كما يحدث فى السعودية ، وهذا إجراء هزيل يمكن أن تقوم به مجالس الحكم المحلى والبلديات التى تنظم أوقات العمل وفتح المحال وإغلاقها ، كما يمكن أن تصل اليه الحركة النقابية الإسلامية بإتفاق مع أصحاب الأعمال . وهو بعد كل هذا إجراء شكلى أو رمزى فى حقيقة الحال . وإذا جعلت الدولة من التلفزيون مثلاً منبراً للخطابة والوعظ وتلاوة القرآن ، فإن الناس بكل بساطة ستغلقه لأن التلفزيون وسيلة مرئية تحكمها الضرورات والعوامل المنبثقة من ذلك . وليس فى رؤية المقرئين بعمائمهم ، وأعناقهم الغليظة وبطونهم البارزة ، مايفرغى على الرؤية أو يساعد على الخشوع . ولاريب فى أن هذا الأسلوب محله « الراديو » وإذا زاد فى الراديو عن حده سيفلقه الناس أيضاً بعد ان يكونوا قد استمعوا إلى ما يمكن لهم إستيعابه . ولا يمكن للدولة أن تتحكم فى الفنون من موسيقى أو تمثيل أو سينما ، إلا فى حدود ضيقة جداً ، وإلا أوجدت سوقاً سوداء لها ، ودخلت معها فى متاهة .

ففكرة أن الدولة الإسلامية هى دولة العبادة والشعائر وهم نحاطىء ، لا بد أن تتحرر منه ، وان نعلم أن دور الدولة فى هذين بالذات لن يكون فعالاً ، وإنما يكون دور الدولة فعالاً عندما تحقق العدل . فتأخذ من الغنى لتعطى الفقير . وتخضع إرادة القوى لحق الضعيف ، وتذيع وتنشر العلم والثقافة والمعرفة والمهارات . وعلى الدعوات الإسلامية أن تعلم ان العبادة والفضيلة ليست هى كل القيم للدولة الإسلامية ، فبالإضافة إليها هناك العدل والحرية والمعرفة والمساواة . وكلها قيّم لا تقل عن العبادة أو الفضيلة ، وتستطيع الدولة أن تكون فعالة فيها .

إن تعزيز الفضيلة واداء الشعائر هى رسالة الافراد المؤمنين والهيئات المتطوعة التى تعمل لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ولكنها ليست مهمة الدولة أو الحكومة لأنها غير مهيئة للعمل فى هذا المجال . وإذا عملت فيه فستفسده وسيفسدها .

(ب) هناك فجوات واسعة فى الفكر الإسلامى التقليدى لابد من التصدى لها منها .

١ - لم تحظ الجوانب الشعبية والجماعية والإنسانية والتحريرية والانتهاضية من المفكرين الإسلاميين بالإهتمام الذى يتناسب معها ، فى حين أن هذه الجوانب بالذات هى من أبرز عناصر حيوية الإسلام . ولابد لأى برنامج إسلامى أن يعطى هذا الجانب الإسلامى حقه ، وإن تكون الرؤية الإسلامية شاملة .

٢ - يماثل ذلك جانب كرامة الإنسان . فكلام العلماء التقليديين عن هذا ، كلام أجوف يعطى من طرف اللسان دون أن يكون له مدلول أو عمق أو إيمان . وليس له وجود تطبيقى فى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . إن الإنسان العبد كاد أن يمحي الإنسان الخليفة . إننا كلنا عباد الله ، ونحن لا نستكف من هذا ، وكل من - وما - فى الكون - عبد لله لأن الله تعالى هو الذى خلقنا جميعاً . ولأن إنعدام هذا معناه أن لا يكون هناك إله أو أن يكون الإنسان نفسه إلهاً . وكلها بدائل لا تستقيم . ولكن الله تعالى تفضلاً منه - أضيف على الإنسان تكريماً خاصاً عندما جعله خليفة له على الأرض ، وفضله على الملائكة وجعلها تسجد له ، وسخر له قوى الكون ، وخصه برسالات الأنبياء ، وليس من تكريم أفضل مما جاء فى القرآن الكريم « .. هو الذى يصلى عليكم وملائكته ليخرجكم من الظلمات إلى النور ، وكان بالمؤمنين رحيماً تحيتهم يوم يلقونه سلام وأعد لهم أجراً كريماً » ٤٣ - ٤٤ (الأحزاب) « ولقد كرّمنا بنى آدم ،

وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » ٧٠ الإسراء » جزاؤهم عند ربهم جنات عدن تجري من تحتها الأنهار ، رضى الله عنهم ورضوا عنه ، ذلك لمن خشي ربه » البيئـة ٨ وهذا التكريم للإنسان الذى أنفرد به الإسلام ممالا يكاد يكون له أثر في الأدبيات الإسلامية .. أو وقائع الحياة الإسلامية . والمجتمع الإسلامى اليوم هو أكثر المجتمعات إذلالاً للفرد ، واستهانة بكرامته ، وأبعد المجتمعات عن الحرية . والقيود والسدود تحاصر الفرد المسلم ولاتدع له متنفساً .

٣ - أخيراً فإن جانب «المستقبل» يكاد يكون مجهولاً لدى المسلمين ،

والفكرة العامة لديهم عن الإسلام أنه «ماضوى» والهيئات الإسلامية المعاصرة ماضوية تعيش بقلبها وعقلها في الماضى البعيد . ولاتكاد تعيش حاضرها ، فضلاً عن مستقبلها ، في حين ان الإسلام ذهب في مستقبله إلى الغاية التى ليس وراءها مذهب ، لأنه يقوم على أساس جعل الحياة الدنيا بأسرها مجالاً للعمل في سبيل حياة مستقبلية هي «الحياة الآخرة» . وهذا المنطق يجعل الإسلام مستقبلياً ويجعل المسلم يضع نصب عينيه المستقبل . ولايمكن أن نصل إلى المستقبل البعيد قبل أن نمر بالمستقبل القريب . مستقبل الحياة الدنيا ، ولايمكن للمسلمين أن يتجاهلوا المستقبل ، أو يظنوا أن العمل للحياة الآخرة هو اداء الشعائر العبادية من صلاة أو صيام .. الخ . فلو كان كذلك لفاقتهم الملائكة الذين ليس لهم من عمل إلا التسبيح والتهليل . وقد وضع الله النواميس والسنن التى تربط ما بين الحاضر والمستقبل وتوجد بينهما علاقة وثيقة لا يمكن تجاهلها . فتجاهل المستقبل تجاهل للسنن التى أقام الله عليها الكون والمجتمع ، وبالتالي فيفترض أن يكون المسلم أحرص من يعرف تطورات المستقبل - ويعد نفسه لما سيكون عليه القرن السادس عشر الهجرى ، أو الواحد والعشرون الميلادى .

٤ - من الخطأ الجسم أن نعمل لتحقيق الأساس الإيماني بالقوة ، أو أن نلجأ إلى «إرهاب إيماني» إن الإيمان لا يتأتى إلا بالإقناع والحكمة والموعظة

الحسنة . وحتى عند إستخدام هذه الوسائل ، فيجب أن لا يشط بنا الخيال لتصور إمكانية تحوّل كل أو معظم الناس إلى الدرجة المطلوبة من الإيمان . وما سيحدث هو ان بعض الناس لن يتجاوبوا مع متطلبات الإيمان . وان الأغلبية الباقية ستؤمن بدرجات متفاوتة يغلب أن تكون أقل من المستوى المطلوب ، لأن قوى الفتنة والإغراء وغلبة الأثرة

والأنانية والقصور وحكم الأمر الواقع تفرض نفسها على الأغلبية . ولكن إيمان الاغلبية بحد أدنى يعوضه إيمان قلة - هي الدعاة - بالدرجة المطلوبة . ونحن نقبل هذه الحقيقة ، حقيقة وجود حد أدنى من الإيمان لدى الأغلبية وحد أقصى لدى الأقلية ، ونعتقد أن هذا يكفي - كخطوة أولى على طريق إقامة مجتمع إسلامي ودولة إسلامية ، وان عناصر القوة ستقلب عناصر الضعف ، لأن بذرة الإيمان - حتى عندما يكون في حده الأدنى ، لا بد وان يكون لها أثرها خاصة عندما يوجد جانب الأغلبية صاحبة الحد الأدنى ، أقلية من الدعاة صاحبة الحد الأعلى . وبالنسبة للجماهير العريضة (الأغلبية) فقد يكون المهم هو ان يوجد لديها (وعى) بحيث يشعر المواطن الاسلامي بأنه لم يخلق عبثاً . وان له بحكم إيمانه بالله والرسول رسالة وإن عليه التزاماً . وان هذا الوعي يكفي كبداية على الطريق الصحيح ، ويفترض أن يقوم الدعاة بدفع هذا الوعي وشحنه بالمضمون الذى قد تعجز الجماهير عن تبينه أو القيام به . بحيث يقوم كل واحد بما يمكنه بحكم ظروفه وأوضاعه وقدراته دون ضغط أو قسر أو تحكم ، وفي الوقت نفسه ينتفى أن يتحول إيمان الجماهير إلى مستنقع راكد أو بيئة وييله أو إستسلام ذليل .

وعلى الجميع ان يعلموا ان العمل العام بصفة عامة لا يمكن ان يكون « مشفياً » منضبطاً بصورة هندسية حادة وبانة بحيث يتحقق «المثال» وتمضى المسيرة دون أمت او انعطاف . انا لا نستطيع أن نجعل يد الاصلاح تمضى كسكين فى قالب زبد . ان هذا لا يتحقق أبداً فالمجتمع جسم « عضوى »

حتى يتلبس فيه اللحم بالعظم ويترايط بعلاقات معقدة . مما يجعل عمية الانضباط متفاوتة .

من أجل هذا فإن الانضباط في الدولة الإسلامية المعاصرة سيكون أقل مما يتصوره المنشددون ، وقد يكون نسيباً وسيقف عند النقطة التي يتضح فيها أنه سيولد من الشر أكثر مما أريد تفاديه ، لأن حكمة الضبط عندئذ تنتفى .

وهذه الملاحظات كلها توضح أهمية «الدعاة» وأن عليهم أن يعلموا بكل همة وإخلاص ، لكن دون محاولة قسر أو أرهاب وإن لا يتقلوا على الجماهير بأكثر مما تطيق ، وإن لا يحملونها على فضل عقولهم كما كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول عندما عزل بعض اتقى ولاته .

٥ - من الأخطاء الفاحشة التي يقع فيها بعض الدعاة الاسلاميين الخلط ما بين الدولة والمجتمع . فهناك مهام لا يمكن الا للدولة القيام بها ، كال دفاع . والسياسة الخارجية ، وتطبيق القانون ، وسك العملة وجباية الضرائب الخ .. وهناك مهام أخرى لا تستطيع الدولة ان تقوم بها . كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتعزيز الفضائل والقيام ببعض الخدمات الاجتماعية الخ .. لان هذه المهام تقوم على ايمان الافراد ودوافع الضمير . ولا يمكن للدولة بأجهزتها الادارية والقمعية ان تقوم بها ، ولكن يقوم بها الافراد المؤمنون والهياكل المتطوعة - أى المجتمع الذى يتفصح لها - كما يتفصح لغيرها لغيرها من دعاة الفنون والآداب ، او غيرها مما تدعو اليه النفوس التي يتفاوت إيمانها ما لم يكن هناك قسراً أو الزاماً ، وأتما هو إختيار . وما لم تقع في محذور صريح فلا يجوز التدخل فيها او تحديدها ولو بدعوى سد الذريعة الذى يمكن ان يفتح باباً لالتهاج الحريات كلها .

٢ - اساسيات .

وضع الإسلام المبادئ العامة والأساسية للحكم أو النظام السياسى كما نقول ، ولكنه ترك التفاصيل والجزئيات والجوانب الإجرائية للمجتهدين

الذين يكون عليهم أن يراعوا المتغيرات ويلحظوا المستجدات .

والحكم في الإسلام جزء من الشريعة التي تستهدف العدل وتلحظ المصلحة ، وتقوم على النظر العقلي وإعمال الفكر ، على ما أوضحنا في فقرة « مكونات الإسلام » وأحكامها معقدة ، لا تعبدية ، خاصة وقد أستثنينا من إطارها ما يتعلق بالمقيدة والعبادة ، .

٢ - أساسيات الحكم في الإسلام

أ - ليس الحكم في الإسلام غاية في حد ذاته ، ولكنه « أمانة » بالتعبير النبوي ، أو مسئولية بتعبيرنا . تستهدف توفير احتياجات الحياة المادية من طعام وشراب وكساء وخدمات للأفراد .. الخ وإتاحة الأمن والطمأنينة في المجتمع القرآن يشير إلى هذين الجانبين « أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف » ، ويتحدث عن القرية التي كانت آمنة مطمئنة بأيتها رزقها رغداً ، فلما كفرت بأنعم الله أذاقها الله لباس الجوع والخوف ، فالقرآن يقرن ما بين نظام الإسلام .. وبين توفير الحاجات المادية التي رمز لها بتوفير بالطعام وتحقيق الأمن والسلام في المجتمع .

وقد استقر الفقه الإسلامي على أن « المصالح » تضم ثلاثة أنواع « ضرورة » لا تقوم حياة الفرد والمجتمع إلا بها « وحاجة » لا تيسر الحياة وتخلو من العسر والخرج إلا بها « وكالية » أو « وتحسينية » لا تكمل الحياة ويتم نظامها إلا بها ، ومسئولية الحكم توفير هذه الثلاثة . يضاف إليها توفير الأمن و تحقيق العدل بين الناس بحيث لا يظفي الحاكم على المحكوم ، ولا يستعبد القوى الضعيف ، ولا يستغل الغنى الفقير وهذه الاهداف هي ما اعلنها ابو بكر وعمر في اول خطاب لهما .

٣ - لما كان الحكم أمانة ومسئولية ، فيفترض ان لا يكون مطلوباً كغاية

في حد ذاته ولا يُعطاه من يطلبه أو يحرص عليه « إنا لانولى أمرنا هذا من طلبه »^(١) « إن أحونكم عندي من يطلبه »^(٢) . وهذه لفظة دقيقة جداً لأن الذي يطلب الحكم كفاية في حد ذاته إنما ينشد الاستعلاء النفسى أو الاستفادة المادية ، وبذلك يفسد الحكم .

٤ - ولهذا السبب نفسه - أى أن الحكم وسيلة وليس غاية .. فإن أحق الناس به أصلحهم له ، وأقدرهم عليه . وقد كان « تولية الأصلح » هو أول مابدأة ابن تيمية كتابه المشهور « السياسة الشرعية » وقال الرسول « من ولى من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً ، وهو يجد من أصلح للمسلمين منه . فقد خان الله ورسوله وفى رواية (والمؤمنين) » يضاف إلى مقوم « الصلاحية والكفاءة » مقوم آخر هو رضا الجماهير وثقتهم ، وقد قال الرسول « من أم قوماً ، وهم لامامته كارهون ، لم تجاوز صلاته أذنيه » فإذا جاز هذا في إمامة الصلاة فهو في الإمامة العظمى ، أو أولى وأوجب ، وقد قام أبو بكر على منبر الرسول فقال هل من كاره فأقبله .. يقولها ثلاثاً ، فلا يقوم أحد ، بل يعلن الجميع تمسكهم « لا والله لانفيلك ولا نستفيلك » . فضلاً عن هذا الرضا هو جزء لا يتجزأ من عملية « البيعة » التى سنعرض لها في فقرة تالية .

ولاتعد الوراثة من مؤهلات التولية ، لما عرضناه من أن المؤهل هو مقدرة المرشح ورضا الجماهير ، وكذلك لأن القرآن أوضح ان الوراثة لاتعطى صاحبها حقاً خارج إطار الأسرة ، وحصر الأفضلية في العمل والتقوى . وقد كان أبو إبراهيم كافراً وفيه قال الله تعالى « ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ، ولو كانوا أولى قرى من بعد ما تبين لهم أنهم

(١) أخرجه مسلم في كتاب الامارة .

(٢) رواه أحمد وأورده المعارى في التاريخ الكبير .

أصحاب الجحيم ، وما كان إستغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه ، ولما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه ، إن إبراهيم لأواه حليم» (١١٣ - ١١٤ التوبة) . وكان ابن نوح كافراً ، وقال عنه القرآن «قال يانوح إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح ..» (٤٦ هود) . وكانت زوجتا نوح ولوط من الخائئات « فلم يغنيا عنهما من الله شيئا » وحديث الرسول إلى فاطمة صريح «يا فاطمة اعملي فأني لا أغني لك من الله شيئا» و«لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها» وخطاب القرآن الكريم لزوجات الرسول «يا نساء النبي من يأت مكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً» .

وكل هذا يوضح أن الوراثة لاتعد مبرراً للولاية والحكم ، وكل نظم الحكم الوراثية لا تجد سنداً من قرآن أو سنة ، بل مقتضى البيعة تخالفها .. ولم يدر بذهن أحد من الخلفاء الراشدين أن يولي ابنه ، أو قريباً له

٥ - تبلور البيعة العلاقة بين الحاكم والناس وتجعلها علاقة «تعاقدية» يتعهد الحاكم فيها بالحكم بما أنزل الله . ويتقبل الناس عندئذ طاعته ، فاذا انحرف أو شذ عن مبادئ الحكم بما أنزل الله ، فلا طاعة .

ويمكن الإحتفاظ بصيغة وصورة البيعة التقليدية وممارستها لأنها من أجمل وأهم مميزات وخصائص الحكم الإسلامى ، ولإنها إثبات للطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الحاكم والشعب .

٦ - يجعل الإسلام « الشورى » أسلوباً لممارسة مسؤولية الحكم ، فالحاكم لا يجوز أن يحكم برأيه ، أو أن يستأثر بإصدار القرار بادية ذى بدء ، إذ لابد من القيام بعملية الشورى . وقد افترض القرآن في المؤمنين أن «أمرهم شورى بينهم» ، وأستشار الرسول ، كما أستشار أبو بكر ، وعمر وعلى ، فإذا لم يحكم بالشورى فإنه يكون قد أخل بالأسلوب المقرر ، بل وتوجيهات القرآن الكريم ، وبالتالي لا تكون له طاعة .

٧ - وبالنسبة لأن الحكم في الإسلام «أمانه» ووسيلة إلى غاية هي بصفة عامة تطبيق العدل ، فقد أخذ الحكم طبيعة قضائية وأصبح دور الحاكم هو أن يحكم بين الناس بالقانون ، لا أن يحكم الناس ، والقانون في هذه الحالة هو القرآن الكريم ، ففي المجتمع الإسلامي الذي يؤمن بالله تعالى .. يصبح الله تعالى هو المصدر الأعلى للسيادة ، ويصبح الحكم تطبيقاً لما أنزله ، وهو القرآن . وهذا كله جزء من «الاساس الإيماني» للحكم الإسلامي .

وهكذا تكون أساسيات الحكم الإسلامي .

- ١ - إن الحكم ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه «أمانه» أو «مسئولية» .
- ٢ - إن أهداف الحكم الإسلامي هي تيسير الحياة الكريمة للناس باشباع الاحتياجات المادية للأفراد وإشاعة الأمن والسلام والمعرفة في المجتمع .
- ٣ - إن مؤهلات الحاكم التي تبرر توليته هي الصلاحية ورضا الناس .
- ٤ - إن العلاقة بين الحاكم والناس علاقة تعاقدية .
- ٥ - إن البيعة تبلور العلاقة التعاقدية بين الحاكم والشعب ، وتعطى الشعب حق الثورة على الحاكم إذا أخل بتعهده .

- ٦ - إن ممارسة الحاكم لوظائفه العليا وإصدار القرار يجب أن يتم بطريقة الشورى ، ومخالفة ذلك تعد مخالفة لتعهد الحاكم في البيعة .
- ٧ - إن للحكم في الإسلام طبيعة قضائية بحيث يكون حكماً بين الناس ، وليس حكماً للناس . وقانون هذا القضاء هو القرآن الكريم ، فالحكم الإسلامي هو أسمى واكمل صور «الحكم بالقانون» أو «سيادة القانون» .

٣ - المبادئ العامة للدولة الإسلامية

١ - إن الدولة الإسلامية هي دولة سيادة القانون ، والقانون هو القرآن الكريم .

وهذا يعنى :

أ - أن لا تكون الدولة الإسلامية دولة الفرد الديكتاتور ، أو دولة الحزب الواحد ، أو دولة الطبقة ، أو دولة الطغمة العسكرية .

ب - إن لا يكون أحد فوق القانون أو بمنأى عن ولايته .

ج - أن لا يحرم أى واحد من حماية القانون .

د - أن لا يكون هناك تفرقة أمام القانون ، فالكل أمامه سواء .

هـ - أن لا يعتد بأى إجراء أو تصرف يصدر مخالفاً للقانون .

و - أن يجبّ الولاء للقانون كل صور الولاء الأخرى مهنية أو أسرية أو قومية أو ثقافية الخ ...

ز - أن لا يكون هناك سوى قانون واحد يخضع له الناس جميعاً دون تفرقة .

٢ - إن كون الدولة الإسلامية دولة القرآن لا ينفى أن تكون الأمة

فيها هي مصدر السلطات . والضابط الوحيد لهذا النص التقليدى فى الدساتير الديمقراطية أن السلطات هنا ليست مطلقة ، ولكنها داخل الإطار - العريض للقرآن ، فالسيادة هي للقرآن بإعتباره التوجيه الإلهى -

باعتباره الدستور ، ولكن « سلطة » الفهم ، والتطبيق والممارسة والاضافة والتأويل .. الخ هي للأمة التي إستخلفها الله في الارض . وهناك بعد ، فرق بين السلطة والسيادة ، ومن الخطأ الفاحش الخلط بينهما .

وهذه اللفتة هامة ، لأن الله تعالى أراد بسيادة القرآن ضمان تحرر الأمة الاسلامية والفرد المسلم من فرض سلطة الطغاة والحكام والمستغلين بمختلف الادعاءات والشعارات التي قد تتضمن سيادة الشعب وما الى ذلك . وسيادة القانون في الحقيقة تؤدي الى سيادة الفرد الملتزم بالقانون ، وبدون الصر على أن الأمة الإسلامية هي مصدر السلطات فيمكن أن يتحول ذلك إلى الحاكم ، ويصبح ديكتاتوراً حتى وإن ادعى الحكم بالقرآن .

٣ - إن الإلتزام بالقرآن لا يعنى بالضرورة الإلتزام بما أبداه المفسرون والمحدثون وأئمة المذاهب من آراء ، ولكنه يعنى التطبيق الأمين للنصوص القرآنية دون تطويع او تعسف وفي ضوء تفسير القرآن نفسه لها . كما يتضمن تفسير الحديث في ضوء القرآن .

٤ - الشورى هو وسيلة ممارسة الحكم في الإسلام . ولا يجوز بأى حال من الأحوال إعطاء السلطة التنفيذية - بما في ذلك الحاكم الأعلى للدولة - سلطة إصدار القرارات بصفة فردية أو دون إقرار المجلس المختص .

٥ - الهدف الرئيسى للدولة الاسلامية هو إقامة العدل وبوجه خاص العدل الإقتصادى .

وبدخل في أهداف الدولة الإسلامية :

أ - توفير الاحتياجات اللازمة للحياة الكريمة للمواطنين .

ب - إشاعة مناخ الأمن والطمأنينة تأسيساً على مبدأ كرامة الانسان .

ج - نشر العلم والمعرفة والتدريب على المهارات اللازمة لتقدم المجتمع الإسلامى .

د - نشر وتعميق القيم الإسلامية .

هـ - الدفاع عن التراب القومى والمساهمة فى قضية « تحرير العالم الإسلامى » مع الدول الإسلامية الأخرى .

٦ - إن الحكم بأطرافه الثلاثة التنفيذى والتشريعى والقضائى ، قضية مقدسة لأنها الأمانة العظمى التى تمس مصالح ملايين المواطنين فى الحاضر والمستقبل ، وتؤثر على كيانهم المادى وكرامتهم الأدبية ، ومصير البلاد والأجيال ، وهى تتطلب نضجاً وعلماً وأمانة ، ولا يجوز أن تكون كرة الطامعين أو حقل تجارب الهواة أو وسيلة للظهور والغرور ، إنها خدمة مقدسة وقرى إلى الله وجهاد فى سبيله . ويجب أن تفهم وتمارس دائماً على هذا الأساس .

٧ - يعد التكافل الإجتماعى من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية . ويعد كل فرد منها صاحب مصلحة فى القضايا العامة وعضواً نشطاً فى المجتمع يعمل لحمايته ويسهم فى بنائه ، ويدفع عنه الأذى ، ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر . وقد وضع الرسول ﷺ هذا المبدأ غداة قدومه المدينة وأثبتته فى عدد كبير من الأحاديث « المؤمنون عدول يسعى بذمتهم أدناهم » « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً » .. الخ .

٨ - يفترض أن يكون لكل مسلم حق المواطنة فى الدولة الإسلامية ، ولكن بالنسبة لصعوبات التطبيق ، فيجب منح كل مسلم قدراً من الأولوية والحقوق بالنسبة للدخول والخروج والنشاط الإقتصادى داخل كومنولث إسلامى يضم الدول الإسلامية المتجاوبة ، ويعالج قضايا العالم الإسلامى ككل مع إحتفاظ كل دولة بسيادتها الكاملة .

وفى هذا الصدد ، فانه مما لا يخلو من مغزى ان القرآن الكريم لا يتحدث عن دولة بالمدلول السياسى ، ولكن عن « امة » وقد تكرر هذا التعبير « امة » ٤٩ مرة فى القرآن فضلاً عن النصين القاطعين « وان هذه امتكم امة واحدة ، وانا ربكم فاعبدون » ٩٢ الانبياء « وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاتقون » ٥٢ المؤمنون وحتى بالنسبة لغير الامة المحمدية . فان القرآن يشير اليها

باعتبارها «امه» ولم يشذ عن هذا التعبير على اختلافها . وهذا يعود الى ماأشرنا اليه فيما سبق من أن الاسلام ينظر الى الحكم باعتباره « حكما بين الناس » وليس « حكما للناس » وبهذا تضعف صفة الدولة وتبرز صفة الامة . وهى لمسة شعبية تعد من خصائص الفكر السياسى للاسلام .

٩ - كل المواطنين غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، يمكن أن يكون لهم - دون إجبار - حقوق وواجبات المواطن المسلم ، مع إحفاظهم بمقائدهم ماداموا يتعهدون باحترام الدستور « لهم مائنا ، وعليهم ما علينا » .

١٠ - الحرية والعدالة من الأسس التى تقوم عليها الدولة الإسلامية وهناك خط رئيسى يجعل كل مايتعلق بالفكر والعقيدة والإيمان مما يخص الحرية ، وكل مايتطرق إلى العمل أو يدخل فى مجال الإقتصاد مما يخضع للعدل (ولا يتضمن هذا بالضرورة الأفتيات على الحرية الإقتصادية فيما لا يخالف العدالة) .

١١ - حرية الإعتقاد والفكر ، والتجمع والمظاهرات السلمية والإضراب السلمى ، وتكوين الجمعيات والهيئات والنقابات وإصدار الصحف وتأليف الكتب . كل هذا حر حرية تامة لا يخضع لأى رقابة وتكون الضوابط فيه هى ضوابط القوانين العادية التى تحمى الافراد من الاقتيات عليهم او المساس بهم او القذف . بمعنى ان يكون ضبط القانون هو لحماية الشعب وليس لحساب الدولة او تقييد الحرية .

وتتجاوب الحكومة باعتبارها الجهاز التنفيذى للدولة الإسلامية مع هذه الهيئات باعتبارها المنظمات الجماهيرية للدولة الإسلامية ، وتفترض فيها حسن النية والرغبة فى الخدمة مالم يظهر بالإدلة القاطعة غير ذلك .

١٢ - كرامة المواطن والحفاظ على سلامته وأمنه وحرية مسئولية الدولة ، ولايجوز بأى حال التجسس عليه أو التصنت أو حرمانه من حق من حقوق

المواطنة أو منعه من السفر ، أو إحتجازه وإعتقاله إلا إذا أرتكب ما يبرر ذلك صراحة بمقتضى القانون ، وفي حدوده .

ويعاقب كل من يرتكب مخالفة بانتهاك حرية المواطن أو كرامته عقاباً رادعاً ، ولا يعفيه حجة اطاعة الاوامر او ضفته كموظف ويُعدّ روساؤه شركاء له اذا كانوا هم الذين اصدروا الاوامر وتؤخذ التعويضات المحكوم بها منهم أولاً .

١٣ - كل قانون يصدر تنظيمياً للحريات التى نص عليها فى الفقرات السابقة (الصحافة - المعارضة السياسية - المنظمات العامة - النقابات .. إلخ) بصورة تحيف عليها يعد لاغياً.

١٤ - من الإتجاهات البارزة فى الحكم الاسلامى الأخذ بصور من الحكم الشعبى يقوم بها المواطنون من تلقاء أنفسهم دون حاجة إلى تدخل الدولة كنظام الحسبة ، وهيئة « الجامع » و « النقابة »^(١) ، ولجان الزكاة ، فضلاً عن الحكم المحلى وصور أخرى عديدة لقضاء المصالح وتسوية المنازعات وإطعام الطعام .. إلخ ، ويفترض أن تفسح الدولة الإسلامية صدرها لمثل هذه الممارسات وتتعاون معها دون أن تحاول فرض وصاية عليها . وسنضرب المثل بصورتين هما الحسبة ، ومحاكم الصلح عند الحديث عن القضاء .

١٥ - تتسم الدولة الإسلامية بطابع « جهادى » ولكن هذا الطابع لا يأخذ الآن ، كما أخذ فى العهود الأولى - طابع الجيوش العسكرية ، لأن هذا الأسلوب كان له وقته ، وقد أنتهى دوره بعد ظهور أساليب أفضل منه ، وقد حث القرآن الكريم الرسول أن يجاهد بالقرآن « وجاهدوهم به » .. وهذا هو المطلوب الآن . ومرة أخرى فإن هذا الجهاد بالقرآن لا يأخذ شكل مراقبة تطبيق الشعائر ، أو متابعة النساء فى الشوارع ، فهذه التصورات تعكس « مراهقة » سياسية ، والأمر اعظم من ذلك . وطبيعة

١ - يفتح النون : وهو المصدر وكان ترشيح مجموعات معينة نقياً لها من التوجهات السوية .

الدولة كهيئة تتميز بأجهزة القمع تحول دون فعالية قيامها بدور فرض الفضيلة ، أو إقامة الشعائر ، وإنما يصح لذلك الهيئات التطوعية التي تدعو لذلك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وإيضاح سلامة دعوتها بالحجة والبرهان . أما « جهادية » الدولة الإسلامية ، فإن أبرز مظهر لها هو تحقيق العدالة وتعزيز الكرامة وإشاعة العلم والإستزادة منه . إن العلم الآن هو مصدر القوة ، لأنه يوصلنا إلى « التكنولوجيا » التي يمكن أن تقوم عليها القوة الإقتصادية والقوة العسكرية أيضاً .

١٦ - وكذلك فإن حمل العقيدة وتبليغها التي تعتبر بعض الهيئات الإسلامية أنها صلب رسالة الدولة الإسلامية - يمكن أن يتم عن طريق الهيئات التطوعية والأفراد المؤمنين خيراً مما يمكن أن يقوم عبر الدولة واجهزتها البيروقراطية المترجمة بالخوف أو الطمع .

٤ - السلطة التشريعية

مع أن كلمة « الشورى » عزيزة وأثيلة في الفكر السياسي الإسلامى وتعد من التراث الثمين ، إلا أن هذا لا يتطلب إستخدامها في غير معناها أو تحميلها أكثر مما تحمل صياغة الكلمة ، ومع أن الرأى الغالب بين المفكرين الإسلاميين المعاصرين هو إلزامية الشورى ، إلا أن وجهة النظر التي تعطى الحاكم وهو المسئول في النهاية أمام السلطة التشريعية حرية التمسك برأيه إذا آمن بصحته لاتعدهم شواهد من التاريخ الإسلامى ، وهذا بدوره متأت من أن الأمام خاصة في الأيام الأولى كان المجتهد الأول ، والأعظم دراية بالفقه الإسلامى ، وأن التشريع في الدولة الإسلامية مقيد بالشرعية . ولا يتسع المجال للشرح ولكن يمكن تقديم التصور لما تكون عليه السلطة التشريعية في دولة إسلامية .

١ - يتكون مجلس الشورى من المستشارين الفنيين « التكنوقراط » والفقهاء في حدود ١٠٠ سنة أو ١٥٠ تقريباً) يلحق بالأمام تكون مهمته عرض

الرأى الأمثل من وجهة نظرهم - أى الذى يتوفر له الإحكام الفنى والتأصيل الإسلامى ويغلب دائماً أن يأخذ الأمام به ، ولكن يمكن له فى بعض الحالات التمسك برأيه لأنه هو الذى سيُسال فى النهاية ، ولأنه قد يغلب جانباً سياسياً على جانب فنى .

٢ - يتكون مجلس باسم مجلس الرقابة والتشريع تبلور منه مسئولية التشريع وسلطة الرقابة ، وإمكان عزل أو محاكمة الأمام ، وفى حقيقة الحال فإنه مادام النظام السياسى الإسلامى يستلهم الشريعة فإن جزءاً كبيراً من مركز الثقل ينتقل من التشريع إلى الرقابة - أى رقابة الحاكم والتأكد من أنه يمارس وظيفته فى الإطار الذى وضع له أو للمقاصد التى تستهدفها الشريعة . وهذه هى صورة «المعارضة» فى الفكر والممارسة الإسلامية .

(أ) يتكون مجلس الرقابة والتشريع من أهل الحل والعقد ، وهذا التعبير القديم أفضل وأصدق - معنى ومبنى - لما يجب أن يتوفر لأعضائه من كثير من التعبيرات الحديثة .

(ب) ويتكون أهل الحل والعقد من «النقباء» الذين تختارهم المنظمات الجماهيرية ، كالتقابات وإتحادات الطلبة ومنظمات الفلاحين والجيش والجامعات والغرف التجارية وجمعيات ربات البيوت .. الخ . وقد يمكن تعيين عدد محدود جداً من الخبرات فيه .

وهذا الأسلوب - إنتخاب نقباء من المنظمات الجماهيرية - هو أقرب أسلوب لممارسة الرسول ﷺ عندما طلب إلى مجموعات الأنصار أن ترشح كل واحدة نقيباً .

كما أنه قريب من الفكر الاشتراكى فى صورته النقية والتلقائية الذى تمثل فى طريقة «السوفيت» أو المندوبين . قبل ان يطش بها لينين ويحل ديكتاتورية الحزب الواحد محلها وقد أقترحه يوماً ما سيدى وبياتريس وب رائد الفاية البريطانية . والاخذ بهذا النظام سيفسح المجال لقيام

« مؤسسات » راسخه ، طيعة لها استمرارية . وتبدأ من القاعدة الجماهيرية العريضة حتى القيادة المنتخبة على المستوى القومى . وهى صفات لا تتمتع بها الاحزاب او الهيئات الملققة التى لاتمثل سوى ارادة فرد او بعض الافراد .

(ج) تعد النظم التى يتم بمقتضاها الترشيح والانتخاب من أدنى القواعد حتى أعلاها ، والضوابط التى تكفل حرية وحياد الممارسات الانتخابية جزءاً لا يتجزأ من الدستور . وله أحكام الدستور نفسه .

(د) يعمل المجلس بطريقة منهجية وفنية تختلف عن الإقتصار على الخطب البرلمانية التقليدية ، ويشترك كل الأعضاء فى العمل .

ويحسن أن يكون العدد ما بين ٢٥٠ و ٣٥٠ تقريباً حيث ظهر أنه قلما يعمل أكثر من هذا العدد بالفعل .

(هـ) مدة الدورة الانتخابية أربع سنوات .

(و) لا يعد المندوب ممثلاً للمنظمة التى إنتخبته يعمل لصالحها ، ولكن ممثلاً للأمة كلها ، وهذا لا يمنع من تنظيم علاقاته بقاعدته ليوضح لها الجانب القومى ، ولكى تعرض عليه الجانب الذاقى ، ولإجراء الحوار اللازم بين وجهتى النظر .

(ز) من حق كل مندوب إقتراح قوانين ومشاءلة الحكومة وتقديم الإستجوابات ، خاصة بالنسبة للميزانية والإنفاق ، كما يمكن للمجلس بأغلبية معينة سحب الثقة من الوزارة كلها أو من أحد الوزراء ، الأمر الذى يستتبع الإستقالة .

ومن حق المجلس أيضاً تلقى الشكاوى والعرائض والإقتراحات ، كما أن من حقه تكوين لجان تقصى الحقائق .

ومن سلطات المجلس اعفاء رئيس الدولة فى حالات ، وبطريقة وأغلبية معينة .

(ج) إن منح أعضاء مجلس الرقابة والتشريع حصانة من ولاية القانون يتنافى مع مبدأ سيادة القانون . وفي مجتمع حرية النقد لا يكون هناك مساءلة على أى نقد ، على أنه يمكن تكوين لجنة قضائية لدراسة أى إتهام يتعرض له أعضاء المجلس ، وعند الثبوت من جدية الإتهام يقدم العضو للسلطة القضائية فوراً .

(ط) إن قيام مجلس الرقابة والتشريع على أساس النقباء المنتخبين من قبل المنظمات الجماهيرية سيحل لنا مشكلتين معقدتين في النظام الديمقراطي التقليدي يعدان من أكبر نقط الضعف فيه إلا وهما الأحزاب ، والانتخابات وذلك بالصورة التالية .

١ - قضية الأحزاب :

الفكرة الرئيسية في الأحزاب - كما هي مطبقة في الدول التي تأخذ بها - هي تمثيل المصالح والطبقات والعمل لتقلد السلطة لحماية هذه المصالح والطبقات ، وتحقيق سياساتها .

ومن الواضح أن هذا المنطق يفقد مبرر وجوده في دولة سيادة القانون التي لا تحكمها طبقة أو مصلحة ، خاصة إذا كان هذا القانون هو القرآن ، وقد كان هذا هو أساس إعتراض النظم الاشتراكية والشمولية على الأحزاب ، وتبرير أخذها بنظام الحزب الواحد . والإعتراض مقبول ، ولكن الحزب الواحد أسوأ من التعددية الحزبية ، وهو مرفوض .

وفي نظرنا أننا لانحد في الأصول الإسلامية ما يحرم قيام الأحزاب ، حتى وإن تجهمت له معظم الدعوات الإسلامية وطالبت بعضها بحل الأحزاب جميعاً على أساس أن الأحزاب تستغل الحكم لمصلحتها وتفرق وحدة الأمة .

وقد لا يعنينا بالدرجة الأولى وجود تحريم ، لأن عدم وجود هذا التحريم لا يقتضى ضرورة الأخذ بنظام الأحزاب ، كما هو مطبق في الدول الليبرالية . وقد أظهرت التجربة في مصر وعدد كبير من الدول ، إن الأحزاب تجنّب على فعالية الحكم ، وتحول دون الأستمرارية الواجبة وتعطل خطط التنمية ،

وتثير القلق والتحيز والانتهازية في السياسات وإنها تفسح المجال للرأسماليين من ناحية وللشيوعيين من ناحية أخرى ، الأمر الذي لابد وأن يؤدي إلى تمزق المجتمع ، لأن هذين لايلاحظان إلا مصلحتهما الخاصة ، ويغلب في النهاية أن تظهر صورة من الحكم الشمولى أو العسكرى . كما حدث في معظم الديمقراطيات التى أخذت بنظام الأحزاب في الشرق والغرب . فإذا قيل إن ميزة الأحزاب هى الحرية . وإتاحة الفرص للمواهب والآراء ، فإن المجال الحقيقى لهذا هو العمل الجماهيرى والعام . فهو الذى يصلق الشخصية ويكفل النضج ويحقق الخبرة والتجربة ، ويعد مظنات المطامع والمناورات السياسية ، وعلى كل حال فإذا كان هذا هو هدف الأحزاب حقاً فليس ما يمنع من تكوينها كهيئات ومدارس لإبراز الآراء وعرض الأفكار السياسية دون أن تكون أداة للحكم .

ذلك أن الحكم - كما قلنا - رسالة بيئة وصناعة رفيعة ، ويجب أن يتعد عن الغوغائيات والمزايدات الحزبية والمناورات والانتهازية ، ون لا يمارسه إلا «القوى الأمين» فليس كل واحد يمكن أن يحكم ، لأن الحكم صناعة ومهارة ، وقد لا تتوفر لأبرز زعماء الحزب .. كما أنه أيضاً «أمانة» وقد لايتوفر هذا العنصر في أكثر القيادات الحزبية .

ونحن بعد هذا لن نقع في المحذور الذى يخوفنا به دعاة الأحزاب ألا وهو أن عدم الأخذ بالأحزاب ، إنما يعنى الحزب الواحد - حزب الحكومة - فإن نظام المندوبين يحول دون ذلك ، ويوجد قيادات تتركز على قواعد جماهيرية .. لكل قاعدة منها استقلالها وثقلها .

وأخيراً فإن التفصى العلمى والتاريخى لنظام الأحزاب يثبت أنه يكن إختياراً موضوعياً ، قدر ما كان ثمرة ظروف معينة ظهرت في بريطانيا ، ثم أنتقلت إلى المجتمعات التى تأخذ بالنظام البريطانى . وأن نظام المندوبين كان هو التصور الإشتراكى لعلاج أخطاء الأحزاب . وأخذت الممارسة فى الممارسة السياسية مابين الرأسمالية والإشتراكية طوال الدولية الثانية شكل الأحزاب فى مواجهة

المندوبين . وكان الحزب الوحيد الحاكم والأحزاب المتصارعة بغیضة فی الفكر السیاسی الاشتراکی ، حتی جاء لینین وفرض تصورہ فی الحزب علی الفكر الاشتراکی . ولم یکن التصور الأمثل .

قضية الانتخابات :

والمشكلة الثانية التي یحلها لنا نظام المندوبین هی قضية الانتخابات ، والمقصود بالطبع الانتخابات علی مستوى الدوائر . وقد ظهر للعیان أن الانتخابات صناعة تتطلب مهارات .. وأموال لا تتوفر للمرشحين الشعبيین قدر ما تتوفر لأعدائهم ، كما ظهر أن المزايدات والخداع عنصر رئيسی فیها . وأخيراً فقلما تسلم من التزيف بطريقة أو أخرى ، حتی وإن لم تصل إلى تلك الدرجة الفاقعة التي تعلن بنفسها عن زيفها - درجة - ٩٩٪ وكسور .

فضلاً عن أن الأغلبية العظمی من الناخبین لا تعلم حقيقة المرشحين ، ومن أجل هذا فقلما يشهد الانتخابات عملياً إلا نسبة ضئيلة من الذين لهم حق التصويت . دع عنك العيوب «الفنية» عند إحصاء الأصوات التي یمكن أن تهدر ٤٩٪ من الأصوات التي نالها مرشح لحساب ٥١٪ (أی فرق ٢٪) التي نالها المرشح المنافس .. الخ .. هذه العيوب جعلت «قانون جريشام» هو الذي یفصل فی الانتخابات . فالعملة الرديئة تطرد العملة الجيدة ، وأسوأ المرشحين هم الذين یظفرون بأكثر الأصوات ، وأسوأ العناصر هی التي تتقدم عادة للتصويت .

وتصفح ای كتاب عن القانون الدستوري یعرض العيوب القاذحة والفاذحة فی نظام الانتخابات البرلمانية بطريقة الدوائر الجغرافية .

إن الانتخابات علی مستوى المنظمات الجماهيرية تسلم من معظم هذه السوءات . فهي تتم بین «زملاء» یعرف بعضهم بعضاً ، ولا ینتطل علیهم التدجيل ، ولا الخداع ، ولا تتطلب أموالاً أو مزايدات .. الخ .

ويفترض أن تتم على مستوى الوحدة الصغيرة ، ومستوى «العنابر» أو الأقسام في الوحدات الكبيرة ويعقب هذه درجة ثانية ... وقد يتطلب بعضها درجة ثالثة حتى تصل إلى المندوب القومى . وصحيح أن هذه الدرجات قد لا تعبر في النهاية عن رأى القاعدة تماماً ، وإن من الممكن لبعض المؤثرات الشللية أن تنطرق إليها ، ولكن تظل مع هذا أسلم وأفضل بكثير . وفي الحقيقة البديل الوحيد - عن انتخابات الدوائر .

٥ - الأمام والسلطة التنفيذية

١ - ليس من القضايا الرئيسية أن يحمل رئيس الدولة الإسلامية لقب إمام أو لقب رئيس أو خليفة ، وإذا كنا نفضل لقب الإمام ، فذلك لأن الأمام قريب من مادة «الأمة» ، ولأنه بعيد عن متداعيات الحكم المطلق أو القيادة العسكرية التى يوحى بها لقب ملك أو إمبراطور ، فضلاً عن أصالته الإسلامية .

٢ - ولكن المهم على كل حال ليس هو اللقب ، وإنما سلطات هذا الأمام ، لأننا إذا سمينا «خادم الأمة المطيع» ، وأعطيناه سلطات سيدهم المطلق . فإن هذا اللقب لن يكسبنا شيئاً ولن يخسره شيئاً . وسلطات رئيس الجمهورية ، فى النظم الرئاسية تفوق سلطات الملك فى النظم الوزارية .

ومع أن الأصول الإسلامية العليا - أى القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة ومعظم سوابق الخلفاء الراشدين تضع الأمام فى مكانة الواجب ، وتوجب الضمانات التى تكفل عدم إنزلاقه إلى هوة الحكم المطلق ، فإن معظم الكتاب المسلمين ، بدءاً من العهد الأموى يميلون لإعطاء الحاكم سلطة كبيرة . ويضيقون بحق المعارضة الذى أعطاه الإسلام ، بل أوجهه ، على كل مسلم . وقد رأى الجاحظ فى كتابه «التاج» وابن طباطبا فى كتابه «الفخرى» والماوردى فى كتابه «الأحكام السلطانية» أن حكم الخلفاء

الراشدين مما لإيقاس عليه أو يحذى حذوه . لأن صلته العريقة ، والباشرة
بالعهد النبوي أعصته صفة فريدة .

وفي الفترة المعاصرة يوجد من يعطى لأمام سلطة تجعل التورى غير
ملتزمة ، فضلاً عن «حق الطاعة» الذى ورثته بعض الهيئات الإسلامية عن
تترياق القديم ، وعلى بعضها فيه بما جعل «الإمام» ديكتاتوراً كأى ديكتاتور
آخر .

وهذا كله خطأ ولا يعد من المثل السياسية الإسلامية فى شىء بل انه
يناقضها تماماً .

ولا يقل خطراً عن ذلك لإتجاه المضاد ، أى ما يذهب إليه بعض الكتاب
محدثين من أن ما لم يثبت أن خلفاء الراشدين قد قاموا بأحرار معين حتى
يسمح لهم بأحرار مسلمة يتعين رآءهم . لأن سدحة مجتمع وقتئذ
وسمها حبة وسدوف تلى أحصت بعضها تختلف تماماً عن مجتمعات
المعاصرة المعقدة وشبكية ، ولأنى فإن عيبها أن تأخذ بصور من التبريح
ولتنظيم ما تكن موجودة أو مطلوبة فى الخلفاء ، ولكنها حيوية وضرورية
الآن . والمبدأ الذى ينقذنا من الخط ما بين الذين يتمسكون بكل ما وضعه
الخلفاء والذين يرفضون كل ما وضعه الخلفاء هو أن يكون الإلتزام بما يتفق
مع القرآن والصحيح الثابت من السنة . وبهذا يأخذ الموقف شكله
الموضوعى السليم .

٣ - ينتخب الإمام من بين المرشحين الذين ترشحهم المنظمات الممثلة
فى مجلس الرقابة والتشريع عند فوزه بأغلبية الأصوات .

٤ - يُقسم الإمام - قبل أن يباشر عمله - يميناً على الحكم بالقرآن
واحترام الدستور والإلتزام بالشورى ، وأن لا يستغل منصبه لأى كسب
له أو لإتباعه دون أستحقاق ، وبعد إلتخاب مجلس الرقابة والتشريع من
له من ناحية ، وتعهدده الحكم بالقرآن تطبيقاً للبيعة الإسلامية ويمكن أن

يُصَوِّعُ هذا الاجراء بحيث يأخذ شكل البيعة "تقديمية حرصاً على هد ثقييد
تأمين .

٥ - تكون مدة ولاية الأمام سبع سنوات . ولا يجوز تحديد هذه الولاية
لأكثر من مدة ثانية واحدة .

٦ - لما كان الأمام هو ممثل الأمة بأسرها ورئيسها الأعلى ورمز الحفاظ
والاستمرارية ، ورغبة في تجنب إنتهاك ما ينبغي ان يكون له من التقدير
والاحترام ، فإن الأمام يمارس سلطاته عن طريق الوزارة التي يعينها هو .

٧ - إذا سحب مجلس الرقابة والتشريع الثقة من الوزارة ، فعلى الأمام
أن يقيلها ، وأن يعين وزارة جديدة ، وأن يدرك أن هذه إشارة إلى عدم
تحول مجلس معه ، وإذا تكرر ذلك ثلاث مرات متوالية في خلال فترة
معينة ، فرب ذلك يعد مبرراً مساءلة الأمام وعند الضرورة إقاعته .

٦ - السلطة القضائية

١ - لما كان القضاء هو الملاذ الأخير للشعب ، ولما كان هو أكثر من
أى سلطة أخرى الذى يبلور الشريعة ، فيجب أن يتمتع باستقلال تام عن
السلطة التنفيذية . ويمارس إدارة السلطة القضائية مجلس ينتخبه القضاة
أنفسهم ، يتكون من عدد من القضاة والإداريين ويحل هذا المجلس محل
وزارة العدل ويقوم بإختصاصاتها .

٢ - تقدم كل الإقتراحات والشكاوى الخاصة بممارسة السلطة القضائية
لوظيفتها إلى مجلس القضاء ، فإذا لم يفصل فيها ، أو أريد الاستئناف ، فيرفع
الأمر لمجلس الرقابة والتشريع الذى يكون عليه معالجة الأمر . ولا يجوز
للمجلس تعديل نظم القضاء إلا بأغلبية ثلاثة أرباعه .

٣ - توضع السجون تحت ولاية القضاء وتخضع لتفتيش دورى .

٤ - يجوز أن توضع « قوة » بوليسية محدودة العدد تحت تصرف

رئيس مجلس القضاء ، ويمكنها عند الضرورة تنفيذ الأحكام على أن لا يمارس هذا الأجراء إلا في حالات يتفاقم فيها التراخي في التنفيذ ، والفكرة أصلاً رمزية ، ولها أصل في القضاء الإسلامي ، وفي التقاليد الرومانية . ولا يجوز رفضها بحجة الفصل بين السلطات لأن الشعارات لا يجوز لها أن تضللتنا عن حكم الواقع ومنطق العمل^(١) .

٥ - يعين عدد كاف من القضاة الذين يختارون من المحامين الأكفاء ، وذوى السمعة الممتازة والشخصيات التي عرفت بالإستقامة وتقدم لهم مرتبات مجزية تصل إلى أعلى ما يسمح به السلك الوظيفي في الدولة .

٦ - يحل نظام قاضى التحقيق محل نظام وكيل النيابة .

٧ - لا يجوز فرض رسوم قضائية أو تمغات ، فالتقاضى حق للمواطنين .

٨ - الوقت جزء من العدالة ، وبذلك يكون من حق المواطنين نظر قضاياهم في وقت معقول . ويجب تبسيط الإجراءات وسد منافذ الاشكالات والتحايل بالإضافة إلى تعيين العدد الكافي لحسم التأجيلات المتكررة ، ووضع حد زمني لما يمكن أن تنظر فيه قضية .

٩ - تبسيط الإجراءات وتعديلها بحيث يتاح محام لكل متقاضى أو يمكن الوصول إلى العدالة دون الحاجة إلى محام في الحالات التي لا تتطلب - ضرورة - ذلك .

١٠ - كل حكم يكون قابلاً للإستئناف والطنع خاصة إذا ظهرت دواعي جديدة .

١١ - لكل فرد الحق في الإلتجاء إلى القضاء بإعتباره مواطناً في مجتمع

(١) كان للقاضى شريك بن عبد الله قاضى الكوفة سجن فيه برئيس الشرطة ويحتاج الولى عندما نقلا اليه رسالة الولى عيسى بن موسى بن عم الرشيد ، واحد جيايرة الدولة العباسية . وكانت رئيسة كاهنات الفاسقا في روما تمسرد ومعها حرسها عند تنفيذها لاي مخالفة في تطبيق القانون كانت تصحح الموقف فوراً ، وعن طريق حرسها .

التكافل الإسلامى ، ولا يرفض طلبه بدعوى عدم الاختصاص أو أنه غير صاحب مصلحة .

١٢ - لا يوجد إلا نوع واحد من القانون والقضاء فى الدولة ، ولا يوجد فى الدولة من لا يُطبق عليه هذا القانون والقضاء سواء كان مهنيًا أو موظفًا أو عاملاً ... الخ . وإذا كان المتهم موظفًا فإن المسئولية تقع عليه وعلى رؤسائه ، ولا يقبل التعلل بإطاعة الأوامر مبررًا للمخالفة ، وإن كان يشرك فى المسئولية الذين أصدروا الأمر . ولا يعد الجيش إستثناء من ذلك .

١٣ - بمجرد أن تصبح الأحكام نهائية ، يتعين على السلطة التنفيذية تنفيذها ، ويعد التراخى فى ذلك تقصيرًا يعاقب عليه المسئول ويحاكم فوراً .

١٤ - ان المادة التى يتألف منها الفقه والقضاء الإسلامى لا تقتصر على الفقه التقليدى ، ولكنها تستوعب كل ما يعد صالحاً فى النظم والمادة القضائية فى المجتمعات الحديثة ، وما يضيفه الفقهاء المعاصرون . فالحكمة ضالة المؤمن ، يوشدها أنا وجدها وقد أبدع القضاء الحديث ضمانات لتحقيق العدالة نحن أولى بها منهم ولا حساسية فى اقتباسها والأخذ بها .

١٥ - تؤسس محكمة دستورية عليا من قرابة ٢١ قاضياً يمثلون الاتجاهات الفقهية الإسلامية والحديثة . ويكون عدد منهم من أعضاء مجلس الرقابة والتشريع ، وتصدر المحكمة بناء على طلب الأمام أو المجلس ، أو المواطنين فتاوى عن مدى إتفاق قرار أو تصرف أو قانون مع الشريعة .

إذا حدث خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية يفصل مجلس الرقابة والتشريع فى الأمر ، فإذا حدث نزاع بين السلطة القضائية ومجلس الرقابة والتشريع يمكن الإلتجاء إلى الإستفتاء الشعبى .

١٦ - أخذت قضية الحدود أكثر مما تستحق ، حتى كادت أن تصبح رمزاً للشريعة ، أو حتى الاسلام فى حين إنها جزء صغير من القانون الجنائى (لأن معظمه تعازير) والقانون الجنائى بدوره هو جزء من القانون

بصفة عامة . وهذا بدوره جزء من الشريعة ، والشريعة بأسرها أحد المكونات الثلاث للإسلام . والحدود نمط من العقوبات تتميز بأنها مقدرة أى محددة بالنص : وأنها مكفرة ومطهرة . والحدود التى نص عليها القرآن هى ما يخص السرقة والقتل والقذف والزنا والحرابة . أما الخمر فلم ينص القرآن ، ولا الحديث أيضاً على عقوبة مقدرة . واما حد ما يطلقون عليه الردة ، فمردود بعشرات وربما مئات الآيات القرآنية التى تقرر حرية الاعتقاد ، فضلاً عن أن الرسول لم يعاقب على ردة ، وان «حروب الردة» لم تكن ردة عقيدة ، ولكنها تمرد على الدولة ورفض لدفع الزكاة ، فهى حرب سياسية . كأى حرب تشن للقضاء على تمرد سياسى ، وقد كان فى «المرتدين» من يؤمن بالله ويصلى ، ولكنه يرفض امامة أنى بكر .

وتعالج هذه القضية فى ضوء كل الإعتبارات ، وبروح من الحكمة بعيداً عن العقلية التقنية والنفسية المتشنجة التى تسود بعض جماعات المراهقة الإسلامية ، وفى ضوء ما ثبت من أن الرسول ﷺ أوقف الحدود عند الغزو ، وما ذهب إليه الفقهاء من أن الحدود لا تقام فى أرض العدو ، وما ذهب إليه عمر بن الخطاب من عدم إعمال حد السرقة عام الرمادة ، أو نص القرآن فى توزيع الفبيء أو إعطاء المؤلفة قلوبهم عندما أتنفت العلة التى من أجلها صدر التشريع . فهذه كلها سوابق من الرسول وعمر والفقهاء ، توضح أن الحدود ليست «تابو» لا يمكن أن يقرب ، أو وثناً . يعبد دون الله ودون العقل . كما يمكن درأ تطبيقها بمعالجتها على مستوى شعبى دون الوصول بها إلى «السلطان» أو «الحكومة» عن طريق محاكم الصلح الشعبية التى ستلى إشارة إليها ،

١٧ - يلحق بالقضاء موضوعان أولهما محاكم الصلح ، والثانى الحسبة .

محاكم الصلح :

تطبيقاً للإتجاه الإسلامى فى تفضيل الصلح وإيثار الفضل وتسوية الأمور

بطريق ودية وممارسة الناس لقضاياهم بالصورة المباشرة والبسيطة والمرنة التي لا تتوفر في النظم الحكومية . و رغبة في التخفيف على القضاة تؤسس على مستوى الأحياء ، أو ماهو أقل محاكم باسم محاكم الصلح وتعد هيئات شعبية خالصة لاتبعية لها بالحكومة .

تتكون هذه المحاكم بناء على رغبة الأهالي وعقب إختيارهم أحد المواطنين المعروفين بالنضج والحكمة والإستقامة والأمانة ليكون قاضياً ، وليس من الضروري أن يكون ملماً بالقانون لأنه سيحكم بمقتضى العدالة والإنصاف ، وبفكرة الصلح ومن منطلق الوقائع ، ويعين له كاتب أو مساعد . ويكون كل هؤلاء متطوعين يقومون بعملهم حسبة وقرى إلى الله ومساعدة لأخوانهم في الحى ، ويجوز تقديم «بدلات» رمزية لهم .
تباشر المحكمة مهامها بمجرد أن يتقدم إليها أحد طرفى النزاع طالباً تسوية النزاع على أساس الصلح ، وعندئذ تختار المحكمة الطرف الثانى فإذا حضر ، وأمكن تسوية النزاع يثبت بذلك فى محضر من عدد من الصور ويوقع عليه القاضى . والكاتب وشاهدان (أو شاهد وأمرأتان) كما يوقع عليه طرفا النزاع . ويسلم كل طرف نسخة منه . وإذا رفض أحد الطرفين تسوية النزاع صلحاً ، أو لم يحضر أصلاً تكتب المحكمة محضراً بذلك ويعطى للطرف الآخر .

وتنظر محاكم الصلح فى كافة القضايا سواء كانت مدنية أو جنائية ، تدخل فى إطار «الحدود» أو لا تدخل .

وتعود أهمية هذه المحاكم إلى :

(أ) أنها تستثير فى النفوس قيم الصلح والعفو والفضل والمروءة وتسوية المنازعات على أساسها ، قدر ماتوهن من وقدة الغضب ولدد العداوة والخصومة ، وهذا كسب كبير «والصلح خير» .

(ب) أنها تخفف عن المحاكم الرسمية مئات الألوف من القضايا وتفسح لها المجال لتفرغ لما لا يمكن تسويته صلحاً .

(ج) أنها صورة من صور الحكم الشعبى .

(د) أنها يمكن أن تسوى قضايا الحدود دون حاجة إلى توقيع الحد ، لأن الأمر لم يرفع إلى السلطان ، ولا يتعين تنفيذ الحدود إلا إذا رفعت إلى السلطان . وهو مبدأ أقره الرسول ﷺ وهذه نقطة هامة لأن للحدود حساسية وأهمية خاصة فى التشريع الإسلامى . والإسلام ليس سعيداً بالحدود فى حد ذاتها وقد تغير وجه الرسول عند رؤيته لأول قطع تغييراً شديداً ، وفى رواية «كأنما ذر عليه الرماد» ، ولكنه يتقبلها كأحدى الضرورات البغيضة التى لا مفر عنا فهمى كالطلاق أبغض الحلال . فإذا أمكن تسوية الأمر دون توقيعها فإن هذا يسعد الإسلام ويوافق منهجة وعدم وصولها للسلطان شبه تبرر الدرء بنص الحديث الشريف .

الحسبة :

(أ) إن أساس الحسبة هو حق (أو واجب) الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الوارد فى القرآن والإلتزام بالتكافل الوارد فى الحديث « من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم » « المسلم للمسلم كالنبيان ... الخ » .

(ب) تطورت الحسبة فى المجتمع الإسلامى الأول إلى ما كاد يخرج بها عن هذه الطبيعة ، وأصبح «المحتسب» هو الموظف المسئول عن تفقد الأسواق وطرق أداء الحرف والمهن .. الخ ، وهو تطور لا يمكن الأخذ به فى العصر الحديث لتعقد الوضع وتخصص المسئوليات . ويتعين العودة إلى الأصل فى الحسبة .. أى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأداء مايمليه التكافل الإسلامى بصورة تطوعية .

(ج) لتتبع هذا الحق / الواجب الشعبى يؤسس ديوان الحسبة ويعبد هيئة شبه قضائية ، دون الأخلال بالطبيعة الشعبية التلقائية

- للحسبة ، التي وردت إليها الإشارة في الفقرة السابقة .
- (د) يتلقى الديوان شكاوى المواطنين عن كافة صور الانحراف والنقص والمخالفات ، فليس هناك حصانة لأي هيئة تحول بينها وبين المسائلة .
- (هـ) يمكن أن يكون بجانب الديوان المركزي دواوين فرعية على المستويات الإدارية الجغرافية المناسبة .
- (و) يحقق الديوان في كل شكوى ، ويجب على الهيئات المعنية تقديم المعلومات للديوان .
- (ز) إذا وجد الديوان مخالفة فإنه يرفع الأمر إلى القضاء ويتولى المتابعة .
- (ح) لايجب هذا حق كل مواطن في رفع القضايا مباشرة ، على أساس أنه صاحب مصلحة في مجتمع التكافل الإسلامى . والغرض من تكوين الديوان هو مساعدة الذين لا يستطيعون المضي في تحقيق الشكوى ، وهم بالطبع الأكثرية ، وكذلك التثبت من صحة وجدية الشكوى ، إذ يجوز أن تكون قائمة على غرض أو على معلومات خاطئة .
- (ط) لا يضار أى واحد بتقديم شكوى أو يرفع قضية حسبة ، وتعد حمايته من مسئولية الديوان .
- (ى) إذا أتضح إن الشكوى كيدية أو أنها لم تصدر عن حسن نية ، فيمكن محاكمة الشاكى .

٧ - الموقف من الاشتراكية

تتفق كل المذهب الاشتراكية المعروفة في أنها أوروبية الأصل ، بمعنى انها نبتت في التربة الأوروبية وتعود جذورها وملابسها الى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوروبية . فتصويرها للاقطاع مثلا تصوير أوروبى خالص وفكرتها عن الدين هي الفكرة عن الكنيسة المسيحية الأوروبية ، والرأسمالية فيها هي

الرأسمالية التي قامت في إنجلترا من النصف الثاني للقرن الثامن عشر .. ولما كان معظم المفكرين الاشتراكيين الاوروبيين - ان لم يكونوا كلهم - جهلة بالاسلام وتاريخ الشرق العربى والاسلامى ، وان تاريخ الحضارة لديهم يبدأ من الحضارة اليونانية ، فالرومانية ، فالأوروبية ، فانهم قد تصوروا ان تنظيمهم للاشتراكية تنظيم عام ينطبق على كل دول العالم - كما وجدوا في الفلسفة الجدلية عمادا يساند دعواهم ..

والى هذه الحقيقة تعود غربة الاشتراكية عن البيئة العربية أو الشرقية ، وانها تحدث بلغة غير مفهومة ، وتعتمد على تطورات وملابس لم تحدث - بالصورة التي تعرضها - في الشرق . ومن هنا جاء تخلخلها ، وأن دعائها الحقيقيون هم من الاجانب ، أو من العرب الذين تشربوا الثقافة الغربية أكثر مما تشربوا الثقافة العربية ، أو من اليهود .

وهذا لاينفى أن الاشتراكية - خاصة قبل أن تسفر عن وجهها الديكتاتورى القبيح - مثلت الضمير الأورى ، في تلك الفترة التي غفلت فيها الكنيسة عن دورها الانسانى ، أو ضعفت عن القيام به - وانحاز علماء الاقتصاد والسياسة الى الرأسمالية الصاعدة ورأوا أن تعاسة العمال هي قسمتهم في الحياة .

في هذه الحقبة السوداء من التاريخ الاجتماعى ، عندما اكتشفت العمال الظلمات وتكالبت عليهم الخطوب . ظهرت الاشتراكية وقدمت لهم نظيرا محكما يكشف سوء الرأسمالية وعوراتها ويتنبأ بسقوطها - وبان العمال هم الوارثون ، ويثبت هذا كله بمنطق علمى يبدو وكأنه صوت القدر . والتطور الغالب .. لامعقب عليه ولا ناقض له .

وجذب لواء العدالة والجماهيرية الذى رفعتة الاشتراكية عاليا عدداً كبيراً من المفكرين من ذوى القلوب النبيلة والاتجاهات الشعبية ، كما جذبت فريقاً

آخر أُخِذَ بالطابع العلمى الذى تقمصته الاشتراكية ، حتى وان كشف التححيص الدقيق عن ثغرات عديدة فيه .

من هذا المنطلق بدأت الاشتراكية مسيرتها وكسبت معركتها .. وفرضت نفسها على المجتمع الدولى والعصر الحديث .

ليس المجال مجال تفصيل فى عرض أو نقد الاشتراكية ، ولكنه الاشارة الموجزة الى بعض نقاط الائتلاف والاختلاف مابين الاشتراكية والفكر الاسلامى . من هذا المنطلق نقول ان الاشتراكية عندما فضحت الرأسمالية وكشفت استقلالها ونددت به ، وعندما نادى بحق العامل فى الثورة على هذا الاستغلال وقدمت أسلوباً لكبح جماحها . فأنها قدمت خدمة كبرى للقضية الجماهيرية ولقضية العدالة الاجتماعية ، لان من الاصول التى يتقبلها هذا البرنامج ان الرأسمالية مستغلة بطبيعتها ولاشفاء لها من هذا الاستغلال ، ولكن يمكن مقاومته وكبحه والوصول به الى أقل درجة عن طريق تشجيع العمال على تكوين النقابات ، وتعزيز هذه النقابات بالثقافة والعلم والتنظيم السليم .

كذلك ، فان الاشتراكية عندما رفعت لواء «المادية» كانت أمينة وصادقة مع واقع الجماهير واحساسها ان الاغلبية العظمى والساحقة من الناس انما تعنى أول مائتى - بظروف حياتها ، وأكل عيشها . كما يقولون - وفى هذا السبيل يذهب الناس الى اعمالهم ، ويكدحون من الصباح حتى المساء . وعلى الاجر يتوقف مستوى المعيشة ودرجة الوفاء باحتياجات الغذاء والكساء والسكن ، ومستوى الصحة والثقافة والحالة النفسية والبعد - أو القرب من هموم الحياة ومشكلاتها وهذا الشبح الخيف الفاقة والذل والسؤال . والدين والشقاق والشجار .

وقد تجاهلت الديمقراطية السياسية هذا الجانب الهام - كما اغفلته الكنيسة - وكان هذا نقصا بالغاً منهما - وقامت به الاشتراكية كدعوة ، حتى وان لم تستطيع أن تحققه فى الواقع العملى ، أو أخطأها التوفيق فيه .

ولم ينكر الاسلام ابدا أهمية المطلب المادى . وقد اعترف بالحاجات المادية للانسان ووضع النظم لتيسيرها واشباعها والخلووة دون أن يحل الحرمان بالمسلمين ، وكره أشد الكره الفاقة ، والسؤال ، والذئب ، وأحب للناس أن يستمتعوا بالطيبات من الرزق . ومن الخطأ الشديد ان نعيب على الاشتراكية انها اهتمت أولا وقبل كل شىء بالجانب المادى ، على العكس يجب أن نشكر لها ذلك ، وان نراه الترتيب الطبيعى بالنسبة للاغلبية العظمى والساحقة من الناس ، بل اننا نرى أن الأديان نفسها إنما نزلت لوجود هذه الحقيقة بالذات ، ذلك أن الله تعالى الذى جبل النفس الانسانية وعلم ضرورة اشباع احتياجاتها المادية ، وأهميتها وأنها لازمة لبقاء الكيان العضوى والحيوى للانسان .. اراد ان يستكمل للانسان ذلك الجانب الآخر الذى يمثل انسانية الانسان من فكر أو قيم أو معنويات أو ايمان فأنزل الرسالات السماوية . أى أن نزول الرسالات السماوية يفترض ضمنا التأثير البالغ للحاجات المادية ، وانها تكاد تستحوذ على النفس الانسانية وتستأثر بها .. لولا نزول الاديان . فالقضية قضية تكامل .. وليست قضية تعارض .. وما ظل إشباع الحاجات المادية سليما فان الاسلام ليس فحسب بقره ، بل أيضا يثيب عليه .

هذه الناحية توضح لنا أن الاسلام أكمل وأصح من الاشتراكية لانه يعترف بالجانب المادى والجانب الروحى فى الانسان على سواء . بينما تنكرت بعض المذاهب الدينية للحاجات المادية ، أو رأت فيها ضرورة بغيضة . كما أن الاشتراكية لم تغفل فحسب الجانب الروحى بل هاجته زاعمة ان الدين افيون الشعوب . وكان هذا من أكبر المآخذ ووجوه النقص فى الاشتراكية . اذ كان عليها أن تدرك أن العناية القصوى بالجانب المادى - وهو امر حسن ونشكرها عليه - لا تستلزم أبدا أو بالضرورة تجاهل الجانب الروحى أو التنكر له . كما كان عليها أيضا أن تحلل طبيعة ومدى اشباع الحاجات المادية ، وان الأهمية القصوى لهذا الاشباع تقف عند درجة معينة تأخذ

بعدها في التناقض تبعاً لقانون تناقض الغلة . وإذا تحول ذلك وسمح للإنسان بأن يمضى في الإشباع دون ضابط - فمعنى هذا أن ينساق وراء اغراء الربح والمال والبذخ والترف - باختصار الطريق الرأسمالي وهو أمر لا يعد مقبولا من زاوية الاشتراكية بالذات قبل أى مذهب آخر . كما كان يجب أن نلاحظ أن الحاجات المادية فردية بطبيعتها وان القيم والمعنويات جماعية مبدأية بطبيعتها وان المجتمع لا يقوم أو يتناسك أو يندفع الا بفضل القيم والمبادئ . وقد أدى تجاهلها لذلك الى غلبة الطابع اللا أخلاقي عليها الذى يظهر في سياساتها الغادرة بجماهيرها . وحلفائها أنفسهم وأفسح المجال لظهور السوء العظمى : الديكتاتورية كما سيلي .

وأى محاولة للمقارنة بين أهمية الجانب المادى والجانب الروحى في الانسان لابد وان تكون محاولة عشوائية ظالمة ، وای تشبيه للعلاقة بينهما أو لمنزلة الواحد من الآخر لن يكون تشبيها حقيقيا أو دقيقا ، وينطبق هذا على التشبيه الاشتراكي الكلاسيكي الذى يجعل القيم والمعنويات دورا علويا فوق البناء الأساسى - لأنه تشبيه مكوفى «ستاتيكي» جامد ويوحى بالانفصال ما بين الدور العلوى والدور الأساسى .

وقد نجد في القرآن نفسه اشارة توحى بسبق التكوين المادى على التكوين الادبى والمعنوى في الانسان ، ففي القرآن الكريم آيات عديدة عن ان الله تعالى خلق آدم من طين «ثم» نفخ فيه . فالتشكيل الطينى والترابى الذى يمثل جسم الانسان - وما يستتبعه من حاجات مادية - كان سابقا على تلك النفثة الالهية التى كفلت للانسان الحياة - والفكر ، والاستعداد الطبيعى للخير والشر - كما أن نزول الرسالات السماوية يفترض قصورا في الانسان لا يمكن للانسان نفسه أن يستدركه من تلقاء نفسه ويصبح من الضروري ارسال الانبياء .

وعلى هذا فقد يمكن القول ان الحاجات المادية أقرب وأسرع وأكثر مباشرة فالانسان - ككائن حيوانى - لابد له أولا وقبل أى شئ آخر أن يتنفس -

وان يأكل وان يقي نفسه لذع الحر والبرد . وغير ذلك من الحاجات المادية ، وما لم تكفل له هذه الحاجات ، فانه لا يستطيع بالطبع ان يستمتع بفرن أو جمال . كما يغلب أيضا أن يسوء طبعه ، وتنحط نفسيته ، وتتحكم فيه خلائق الذل والتفاق .: ولكن الانسان عندما تتوفر له الحاجات المادية دون توفر الاحساس الروحي الديني الذي هو في أصل كل القيم والمعنويات ، فانه لا يعدو ان يكون حيوانا حسن المنظر جيد الصحة موفور الغذاء والكساء ، ولن يكون المجتمع الذي يضم مثل هذا الفرد أكثر من صورة مصقولة لامعة لمجتمع الغابة الذي يقوم على المأرب المادي الفردى . ولن تكون أى دعوة تفتقد القيم والمعنويات سوى دعوة انتهازية تتسلل اليها عوامل الفساد . والحركة الاشتراكية نفسها أكبر مصداق على ذلك - لانه من المسلم به أن الدعوات الاشتراكية الاولى لم تنقصها حسن النية ولا صدق الرغبة في خدمة الجماهير - ولكن افتقادها للمبادئ والضوابط الخلقية والمعنوية جعلها تتدهور على يدي لينين وستالين بحيث تصبح اداة السلطة الطليقة المسلطة على الجماهير .

وفي الوقت نفسه - فمن العسير ان نتصور مجتمعا يتوفر لافراده الاحساس الديني القوى والمشاعر الروحية والمعنوية مع الحرمان من الحاجيات المادية . ان الصراع الرهيب عادة ما يتمخض بالنسبة للجماهير والسواد الأعظم من الناس عن انتصار الحاجيات المادية التي هي أكثر مباشرة ومساسا على المشاعر الروحية ، وقد خطا الاسلام خطوة عملية للحيلولة دون ذلك عندما جعل العدل طابعه . لان العدل وان لم يكفل - بالضرورة - الكفاية المادية الا أنه يحول دون استشعار أسوأ الاحاسيس التي يثيرها الحرمان ، لان الفرد سيري أنه ليس المحروم الوحيد ، وفي الوقت نفسه فان العدل سيحول دون أسوأ صور الحاجة والحرمان لانه سيكفل حسن التوزيع وسيقضى على وجود الغنى الفاحش جنبا الى جنب الفاقة المدققة . وعلى هذا ، فان الحديث عن الروح أو القيم مع وجود الحرمان والفاقة .

أمر لا يتسق أو يتلاءم ، لانه ينم عن فساد في النظام ، ويعسر مطالبة الناس بالرضوخ له والرضا به .

من الافكار التي جاءت بها الاشتراكية التخطيط والتأمين ويقصد بالأول تنظيم الاقتصاد والانتاج حتى لا يحدث ما تسمح به الرأسمالية الطليقة من فوضى ، وتضارب . واهدار . وهي أمور ملموسة ولم تنجح آليات السوق في كبحها .

ولكن من المؤسف - كما أوضحت ذلك تجربة الاشتراكية - أنه يساء استخدام هذه الوسيلة بحيث تستيع أثارا لا تقل - ان لم نرد عما استهدفت القضاء عليه . وابرز ذلك ما قد يحدث من الخطأ في التخطيط وابتعاده عن الواقع واساءة التطبيق . وتفشى البيروقراطية ، وانه لا يمكن تطبيق التخطيط تماما ، الا اذا كان مركزيا . واذا كان مركزيا فلا بد وان يقع فريسة البيروقراطية وتجربة الاتحاد السوفيتي توضح أن تخطيطه تضمن اخطاء فاحشة وتسبب في هبوط الانتاج وحدوث خسائر جسيمة للغاية في الوقت والموارد وعندما اكتشف ذلك وكان التخطيط من القواعد الرئيسية في الاشتراكية وكان واضعوه من قيادات الاتحاد السوفيتي ، فقد اصبح البحث عن كبش فداء جزءا لا يتجزأ من عملية التخطيط ، وفشله الوشيك وأصبح اكتشاف «المخرب» وتآمره مع «أعداء الشعب» الهدف الأول للإدارات .

أما التأمين فانه عمليا ليس تأمينا وانما تدويلا ، وانه يجعل من الدولة إلأها يحى ويميت ثم لا يحقق ذلك السراب الجميل الذى خدعت به الجماهير ، الا وهو سيادة الشعب العامل .

ومقارنة فكرة الاشتراكية عن التخطيط والتأمين بفكرة الاسلام عهما . يوضح افضلية الاسلام . لانه وان لم يرفض مبدأ التخطيط الا انه يرفض فكرة تطبيقه من قِبل الدولة - مركزيا او غير مركزى - لان هذا يعنى البيروقراطية وسيطرة الدولة دون معقب على ارزاق الناس - وقدرتهم على الاكتساب .

كما أن الاسلام يفسح المجال لكشف الاخطاء أولا بأول لأنه يسمح بحرية العقل والرأى ، وكشف الاخطاء بل يرى كشف الاخطاء جزءا من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . وان هذا واجب على المسلمين كافة .

وقبل أن تظهر الديكتاتوريات الفاشية والنازية - كان لينين قد احكم ، وأرسى بالفعل حكم الحزب الوحيد .. وجعله جيشا مدنيا يحكم البلاد من الداخل ويكون عينا للسلطة على الشعب . وقد أدى لينين هذا بطريقة لم يكن الشيطان نفسه ليقوقه فيها وعلى طريقته وفي مدرسته تعلم هتلر وموسوليني وبقية الطغاة .

وعن طريق هذا الحزب وما احاط به نفسه من دعوى تمثيل البروليتاريا استطاعت الاشتراكية ان تنتهك الحرية وتبيض جناحها بأسوأ ما فعل اسوأ الطغاة ، لان الاشتراكية بررت القضاء على الحرية بأسباب مبدئية وعقيدية ، وجعلت من الضرورات السيئة مبادئ سامية ومن ثم فلم تجد حرجا من المصارحة بها والمضى فى القضاء عليها دون وخز ضمير أو احساس بالذنب . وقد وضع لينين نفسه المبررات المبدئية لانتهاك الحرية وطرق القضاء عليها أولا بالنسبة لمن هم خارج الحزب ، ثم فى سنواته الأخيرة بالنسبة لمن هم داخل الحزب بحيث استطاع ستالين أن يوجد أسوأ ديكتاتورية فى التاريخ وان يجعل من الاتحاد السوفيتى جحيما للمفكرين الاحرار ونعيما للمنافقين المتملقين ، وكانت ساسته تجاه الفلاحين هى كسياسة كبار الاقطاعيين واللوردات وسياسته تجاه العمال هى كسياسة الرأسماليين . وعن طريق تشريد الفلاحين واستصفاء أراضيهم ، واستغلال عرق العمال والنزول بأجورهم حقق الاتحاد السوفيتى تراكمه الرأسمالى ، كما حقق تراكمه الفكرى من تراث المفكرين الذين قضى عليهم دون رحمة أو ابعدهم بالملقات والآلاف الى المنافى القاحية حيث ماتوا فى نكر وصمت ، دون ان يسمع عنهم أى شئ .. وورثت السلطة ، أفكارهم وطبقته بطريقتها الخاصة المشوهة .

ان الجريمة التي لا تُنسى للماركسية اللينينية (ومسئولية لينين فيها أكبر من مسئولية ماركس) هي انها كانت الأولى في العصر الحديث التي أهضمت الحرية وانتهكت عذريتها ودنسها وجعلت منها بغيا مهينة ، فوصمت الماركسة اللينينية نفسها الى الابد بوصمة الوحشية ، وقرنت مايينها وما بين الديكتاتورية كما قرنت الرأسمالية من قبل نفسها بالاستغلال ... وهيهات ان تطهر الماركسية اللينينية يدها الملوثة .. حتى لو غسلتها سبع مرات احداهن بالتراب .

والاسلام من هذا كله براء ..

وأخيرا فهناك تضاد في أساليب العمل بين الاشتراكية والاسلام . فأسلوب العمل الاشتراكي لا يعترف بالاخلاق والاشتراكية (باستثناء الاشتراكيات المثالية والمسيحية) انتهازية الطبيعة لأنها تقوم على محور مادي وتستهدف النجاح بصرف النظر عن اخلاقية الهدف أو الوسائل . ومراجعة سياسات ومواقف الاحزاب الاشتراكية في مختلف دول العالم تثبت الخلل والذهاء والغدر الذي تقوم عليه وتستهدف به الايقاع بحلفائها واعدائها . وهي لاتفهم ، ولا يمكن ان تسيغ - العدالة أو النبل في الخصومة .

وقد عمقت هذه الطبيعة ان الاشتراكية المعاصرة في كل العالم تستهدف السلطة ، وتجعلها الغاية متأثرة في هذا بهوس السلطة (التي تطلق عليها عادة الثورة) الذي استحوذ على لينين وجعله يؤمن انه ما ان يتقلد زمام السلطة حتى يستطيع تحقيق كل شيء وبهذا أحلت الاشتراكية الوسيلة محل الغاية وأخذت الطابع الانتهازي الوسيلى الذاتي وتكررت لكل القيم الغائية الموضوعية .

وبالطبع فان الشرط الأول لاي ممارسة اسلامية هو اخلاقيته واستمداده من القيم الاسلامية .

مع هذا كله فلا بد ان نعترف للاشتركيين بنوع من الذكاء يجعلهم يحسنون اختيار الشعارات ويخاطبون كل بلقته ويركبون الموجات والتيارات ويتقدمون الى الفئات المحرومة او المظلومة او الضائعة ، وكانوا هم اول من اكتشف العملاق النائم « الحركة النقابية » والمنظمات الجماهيرية وسخرتها لسياستها .

ولانجد مثل هذا الذكاء في الدعوات الاسلامية ، فوعياها السياسي ضحل . وهي تلف وتدور في حلقة مفرغة يعسر أن تخرج منها - ولا علاج للدعوات الاسلامية للخروج من هذه القوقعة الابان تدرس السياسة دراسة موضوعية متأنية وبوجه خاص التحرية الاشتراكية - التي تعد - بما استهدفته وتوصلت اليه وما أخطأته وفشلت فيه - من اكبر . ان لم يكن اكبر - الدروس السياسية في العصر الحديث .

٨ - الموقف من القومية

ينادى بعض رجال السياسة بأن تكون « القومية » وليس « الاسلام » المحور الذى تقوم عليه الأمة ، ويرون انه لو طبق هذا وتكونت أمة عربية تضم مصر ، وشبه الجزيرة العربية ، والشام والسودان والعراق - وهي كلها عربية ، لتكونت أمة يكون لها ثقلها في موازين العالم .

وبادى ذى نقول ان الاسلام لا يعادى أو يعارض القومية بمعنى ان تكون مشاعر خاصة نحو الدولة التى يولد وينشأ ، وترعرع فيها فرد ما . ان هذا طبيعى والاسلام يقره فحسب الوطن من الايمان كما يقولون ، كما لا ينكر الاسلام حق كل دولة ، وحق كل مواطن فيها - في الفخر بماضيها ، او ما قدمته من مشاركة في الحضارة البشرية . فاذا كان هذا حقاً فان الاسلام لا ينكر الحقوق ولكن ما لا يقره الاسلام هو ان يكون هذا الظرف - أى ميلاد فرد ما في دولة ، هو الاساس الذى تقوم عليه بالدرجة الاولى الفلسفة والحضارة والنظم الاجتماعية والاقتصادية - والمواقف السياسية ، لأن الأمر ليس بهذه البساطة .

فأولا : ان القومية لم تكن دائما النظام المطبق في العالم الأوروى أو الشرق ،
انها مرحلة معينة - وتظل ما بقيت الظروف الموضوعية لهذه المرحلة .

وقد سبقتها نظم ذات طابع عالمى كالهيلينية وقت الاسكندر أو السلام
الرومانى عصر سيادة الرومان ثم العالمية المسيحية فترة هيمنة البابوات والعالمية
الاسلامية فترة الخلافة ، وفى هذه العهود كلها لم يكن للقومية وجود ،
ويمكن ان نتصور مستقبلا لا توجد فيه القومية أو تندرج فى اطار كيانات
دولية ذات طابع عالمى ، فيظهر كيان دولى عالمى رأسمالى وآخر اشتراكى
أو تتوحد أوروبا فى « اتحاد الولايات الأوربية » كما حدث بالفعل .

ولم تظهر القومية فى أوروبا الا مع ظهور الاقتصاد الرأسمالى وتوسيعه
للسوق من مستوى القرية الى المستوى القومى - وقضائه على النظام
الاقطاعى باواصره للتقليدية والقيود التى وضعتها الطوائف - وظهور الدولة
والسلطة المركزية وهيمنتها على مختلف اطراف البلاد ومراقبتها واذابتها جميعا
فى بوتقة واحدة - كما اقترنت فى بعض الحالات بنيل الاستقلال من محتل
أو استعادة الحدود من مغتصب .

وبالنسبة للشرق - فقد بدأت فكرة القومية بداية مشبوهة بل مشثومة
على ايدى رجال « الاتحاد والترقى » فى تركيا فى مستهل القرن العشرين ،
ثم ظهرت فى المناطق العربية كرد فعل لها ، بمعنى انها لم تكن نتيجة توسع
فى السوق أو ظهور اقتصاد رأسمالى أو سلطة مركزية ، ولكن كموقف
اضطرت اليه المناطق العربية ازاء سياسة الاتحاد والترقى - الأمر الذى قضى
بأن تصطبغ نقطة الانطلاق العمل بمخالفة بريطانيا والاعتماد عليها رغم
ان اطماعها الاستعمارية وتآمرها مع فرنسا لم يكن مجهولا ، وليس هناك
ما هو أتعس من هذه البداية التى لا يمكن ان تفخر بها أى قومية . وكأن

هذه الولادة التعسة أورثت القومية العربية بعض خصائصها وجعلتها تظهر في كل منعطف من المنعطفات أو حيث تدبر مؤامرة ، أو تراد هيمنة ، فتداولها كالكرة عبد الناصر ، في مصر والبعث في سوريا والعراق ، وأضفى عليها الناعقون بها ستار العلمانية المزعوم .

ثانيا : ليست النعرة القومية هي أفضل أو اسمى ما يمكن أن تقوم عليها النظم السياسية - لأنها تتضمن ، مهما اتسعت - محددات الجنس والدم والارض واللغة الخ .. وهي بطبيعتها محدودة . فإذا حاولت الاتساع فسيكون ذلك على حساب فعالية محدداتها ، ومن ثم فانها تهزم نفسها بنفسها ، وإذا حاولت تعزيز نفسها فسيكون ذلك على حساب كل المعاني والقيم الانسانية والعالمية كما هو الحال في القوميات المحكمة والمغلقة : القومية الجرمانية الآرية كما وضعها حوبينو وشميرلن وهتلر أو القومية الاسرائيلية التي طبقها بن جوريون وغلاه اسرائيل . وقد اتفقت الدعوات الدينية والشيوعية على استهجان القومية - فرأى فيها ماركس وانجلز «الأناية بالجملة» واعتبرا في المائيفستو الشيوعي ان الصفة التي تميز الشيوعي عن غيره هي انه يقدم المصلحة البروليتارية العالمية على المصلحة القومية . واستبعد الاسلام النزعة القومية حتى عندما تأتى من العرب وقضت على القومية الى الابد كلمة محمد الخالدة « لينتهين أقوام يفتخرون بأبائهم الذين ماتوا . انما هم أهون على الله من الجعل الذى يدهده الخراء بأنفه . ان الله اذهب عنكم غيبة الجاهلية وفخرها بالآباء . انما هو مؤمن تقى أو فاجر شقى . الناس كلهم -لآدم وآدم من تراب » وبالمثل فان المعيار بالنسبة للمسيحية في الانتفاء هو الانتفاء الى كنيسة وليس الإقامة على قطعة معينة من الارض . وقد « دشنت » - ومعدرة عن التعبير - القومية البريطانية نفسها بدم أفضل مفكر مسيحي في بريطانيا هو « توماس مور » مؤلف اليوتوبيا الذى رفض ان يوافق الملك هنرى الثامن على فصل كنيسة انجلترا من البابوية كما ضحت القومية الفرنسية التي ابرزتها الثورة الفرنسية بمصالح البروليتاريا الفرنسية التي

كانت وقودها وجندها لحساب مصالح البورجوازية الصاعدة ، كما يمكن
تعرف ذلك من مطالعة بيان « حقوق الانسان والمواطن » .

وهكذا فان القومية لم تحقق مطالب الجماهير ، ولا آمال الفلاسفة ،
وكانت في الحقيقة صنعة السياسيين وأداة البورجوازية .

ثالثاً : - ان تكوين القوميات في أوروبا يجب ان لا يتخذ سابقة يبنى
عليها تكوين القومية العربية . ان القوميات الاوروبية تكونت تكويناً تاريخياً
اقتصادياً وسياسياً واجتازت قروناً في سبيل ذلك فضلاً عن ان لها أوضاعها
الخاصة التي لا يشترط - ضرورة ان تتكرر وقد رأينا ان القومية العربية
لم تكن نتيجة تخمر فكري أو تطور اقتصادي ولكنها كانت رد فعل
اصطراعى للسياسة التركية - ومن هنا فان الأمر في القومية العربية لم
يقتصر على عدم التكوين التاريخي الاصيل - بل ايضاً اقترن بملاسة كانت
هى السبب في مخالفة المستعمر ، كما أوضحنا .

رابعاً : ان الأمة العربية الحديثة لم تتكون الا بفضل الاسلام ولم يكن
لها وجود أو شأن قبله . فقبل الاسلام لم يكن عرب الجزيرة الا قبائل متفرقة
يفخر بعضها على بعض بشعر شاعر أو كرم كريم أو سبق جواد ، وكان
عرب المدينة تحت الوصاية الفكرية لليهود أما مصر والعراق وسورية فكانت
كلها مستعمرات للفرس والرومان تختلف الستة ومصالحها باختلاف
تبعياتها .

جاء الاسلام فأوجد ايجاد الأمة العربية الحديثة . وكان هو شهادة
ميلادها ونقطة انطلاقها - وهو الذى حررها من التبعية ومنحها الحرية
والاستقلال وحى كل فروق اللغة والجنس التي كانت تفرق بينها ثم وضع
في يدها السيف والكتاب والميزان لتقوم برسالة حضارية عالمية عظمى لا
يمكن القيام بها الا هذه الثلاثة .

خاصا : ان دور الاسلام فى القومية العربية لا يمكن تشبيهه أو مقارنته
بأى دين آخر للأسباب الآتية :

أ - ان الرابطة الإسلامية كانت من القوة بحيث زودت الوطن العربى
الذى يعد بيضة الاسلام وأرضه الأصلية ومقر الكعبة والروضة على ممر
العصور بقيادات بلغت الذروة فى الحرب والسلام والعلم والفن - وان لم
يكونوا عربا وظل ذلك من طارق بن زياد البربرى الى جوهر الصقلى الى
صلاح الدين الكردى الى بيبرس القفقسى حتى جمال الدين الافغانى . فضلا
عن تلك الكتيبة الفريدة من كتاب وعلماء خراسان والهند وما وراء النهر
الذين زودوا الفكر العلمى بروائع قرائحهم وكتبوها بالعربية احتسابا وتقربا
وتشرفا بلغة القرآن .

ب - ان الخلافة الإسلامية والشرعية الإسلامية ظلت قوام الحياة
السياسية والاجتماعية والاقتصادية للوطن العربى من ظهور الاسلام حتى
العقد الاول من القرن العشرين . أى ثلاثة عشر قرنا متوالية ، ولا تزال
حية ، بل متقدة فى النفوس وان ازالها القوى الخارجية عن مقاعد
الحكم .

ج - ان اللغة العربية - وهى الدعام الأعظم للقومية العربية هى بنت
الاسلام قرآنا وحديثا ولا يمكن فصلها عن الاسلام - وقد قام القرآن الكريم
بالحفاظ على اللغة العربية عندما أوجد العربية القياسية التى يكتب بها
العرب على اختلاف اقطارهم ويتحدثون بها عندما تجمعهم المحافل ولولا
القرآن لمزقت اللهجات المحلية اللغة العربية ، ولتطورت هذه اللهجات مع
الزمن الى لغات كما حدث بالنسبة للغات الأوروبية التى تفرغت من اللاتينية
ولأصبحت حواجز دون القومية ، ودون الوحدة - فليعرف دعاة القومية
العربية ذلك ، وليضعوا القرآن نصب أعينهم حتى لا تزل اقدامهم وتذهب
بها الى الاقليمية الضيقة التى لا تساوى فى عصر الكيانات الكبيرة شروى

نقير وحتى لا تتلعم السنتهم فلا يستطيعون حواراً أو كلاماً مع نقيه العرب .

سادساً : ان التطور التاريخي للامة العربية التي ولدت على يدى الاسلام وشبت في رعايته واستمدت منه اللغة والتشريع والعادات والتقاليد والذي طوى كل ما كان قبل الاسلام وجعله في منطقة «الاشعور التاريخي» للامة العربية ، هذا التطور جعل الاسلام هو ضمير الامة العربية وكيانها ورمز عزتها وكرامتها وازادتها الى حضارة العالم وربط مصيرها بمصيره ، وأصبح الابتعاد عنه نوعاً من الضياع واليه واليتم الروحي . ولا يعنى فصل الاسلام عن العربية الا ان تصبح العروبة جثة . وسيجد الاسلام ناساً آخرين في اقصى الارض يفهمون الاسلام ويؤمنون به ، حتى وان لم يتكلموا العربية ، ولكن العروبة لن تجد اسلاماً آخر ، ولن تجد محمداً آخر يوحدنا على اكمل نسق واذا كان الاسلام محتاجاً للعرب مرة ، فان العرب محتاجون للاسلام ألف مرة ، فلا يمتن احد على الاسلام اسلامه لان الاسلام اعطاه مايصغر امامه كل ما يقدمه له .

وفي المحصلة الأخيرة ، فان القومية العربية لن تعدو مهما احاطها به اتباعها من دسم أو عواطف أو مشاعر ومهما قالوا انها لا تقوم على عنصر أو جنس لانها مفتوحة لكل من يتكلم العربية (لأنه عملياً لن يتكلم العربية الا العرب) ، فانها لن تكون الا نزعة عنصرية شوقونية تسم بكل ما تسم به هذه النزعات من تقطب ما بين العاطفية والفاشية ، لانه مع افتقاد الاسلام تفقد القومية العربية :

أ - المقياس الموضوعي كل الموضوعية .

ب - الطابع الانساني كل الانسانية .

ج - النظرية الشمولية الوحيدة التي ظهرت في العرب ، والتي على احكامها الشمولى تبرأ من لوثات الشمولية الفاشية والشيوعية والتي تمثل

الاضافة الحضارية التى قدمها العرب للبشرية .

٩ - اذا أريد تثبيت المجتمع العربى ...

الظاهرة العظمى التى تسود العالم العربى وتنتظم دوله وشعوبه على اختلافها وتثبت وجودها بمنطق الوقائع والاحداث المتلاحقة المستمرة هى القلق ، والتمزق ، وعدم استقرار الاوضاع والنظم وعدم التجاوب القلبى بين الشعوب والحكومات وفشل الجهود التى تبذل للإصلاح وتزعزع القيم بحيث أصبح الوطن العربى يسير فى حلقة مفرغة تحفل بكل متناقضات العمل العشوائى والتجارب الفاشلة .

لا تختلف هذه الظاهرة فى دولة عربية عنها فى دولة عربية أخرى الا فى الدرجة والمذى دون الطبيعة والاصل ، فقد تكون أخف قليلا ، أو أسوأ قليلا فى دولة عربية عنها فى باقى الدول العربية . وقد تأخذ كل دولة عربية حظها من التفاقم والتدهور كل واحدة فى فترة ما .

وهذا ما يوضح ان السبب فى هذه الظاهرة ليس محليا أو انه يعود الى وضع خاص فى بلد عربى على حدة .. وانما هو يعود الى سبب جذرى وأساسى ينتظم كل دول المنطقة العربية (والاسلامية الى حد ما) ومعنى هذا ان الفقر والجهل وان كانا من أسباب هذه الظاهرة ، الا انها ليسا المسؤولين بالدرجة الأولى لأن ظاهرة القلق توجد فى بعض الدول العربية التى تعد من أغنى دول العالم ، ولأن الدولة العربية التى تمهيط فيها الأمية عن بقية دول المنطقة ، وتعد دار نشر الوطن العربى - لبنان هى أشدها فرقة ، وهى الى تفاقم فيها الظاهرة حتى وصلت الى درجة الحرب الاهلية الدموية .

ولا تعود هذه الظاهرة - ايضا وبالدرجة الاولى - الى النظم السياسية ، لأن الوطن العربى جرب كل النظم السياسية . ولم يجد فى أى منها شفاء واستقرارا . فقد جرب الديمقراطية الليبرالية وتعدد الأحزاب ، فأدى هذا

الى ومن السلطة التنفيذية . وقصر مدة الوزارات وعجزها عن تطبيق
الاصلاح ، كما أدى الى شيوع التفارق والصراع الطبقي وظهور الرأسمالية
والاقطاعيين وسيطرة الأجانب واليهود وانتهت بالانقلابات العسكرية .
وحربت بعض الدول النظام الشيوعي . فكانت ثلاثة ايام في السودان كافية
لأن تظهر الشيوعية وجهها القبيح وبدها الملوثة بالدماء وتنبئ عما يمكن
ان يحدث لو استقرت الشيوعية ، كما حدث فعلا في اليمن الديمقراطية .

ثم جاء دور تجارب التلفيق ومحاولة الجمع ما بين التراث سواء كان هذا
التراث دينيا أو قومية أو اشتراكية ، وظهرت تجربة البعث العفلقى ومحاولة
تنظيم العاطفة القومية في سوريا والعراق والاتحاد الاشتراكي الناصري
ومحاولة تنظيم الواقع في مصر . وتجربة ناساكوم في اندونيسيا التي أراد بها
سوكارنو ان يجمع ما بين القوى الدينية والقوى الاشتراكية . وفشلت هذه
التجارب وعجزت عن البقاء أو بقيت في حماية الحكم العسكري وأسنة
الرماح . وظهر انها سفاح فكري هجين ومحاولة لغش لبن الفطرة بخمر
الفكر المستورد .

كما فشلت محاولات الاصلاح المتعددة ، لانها لم تقم على أساس . ولم
تؤمن أو تسهم فيها الجماهير - فظلت الأمية وظلت الفاقة والتفارق
الاجتماعي .. وظل المرض فضلا عن سوء الخدمة المدنية وندرة المساكن
وتدهور المرافق .

السبب في هذا التيه والضياع والقلق والصراع الذي يشمل العالم العربي
على اختلاف نظمته ، ورغم ان بعضه وصل الى أقصى درجات الثراء ..
يعود اساسا الى ان الأمة العربية لما تهتد بعد الى جذورها الحضارية وأساسها
الايماي الذي لا تصلح أمورها الا به .. فالأهم لا يمكن ان تعيش في خواء
عقيدى ، اذ لا بد لها من عقيدة تكون هي محور مجتمعتها .. التي تصدر
عنها احكامها وقراراتها وتسير بها شئونها . والام لا تختار العقائد اختيارا
عشوائيا أو لأسباب تعود الى الهوى والنزوات أو بتأثير اللحظة والاغراء

لأنها كجسم حي مربوطة بماضيتها والمؤثرات العديدة التي كونتها تكويناً تاريخياً على مضي القرون - وكما أنها لا تستطيع أن تختار أو تقتضى عقيدة - فأنها كذلك لا تستطيع أن تخلع العقيدة - كما تخلع المرأة ثوباً . ان العقيدة ليست ثوباً . انها في قرار مكين من رحم وعقل وضمير الامة ، ولا يفيد شيئاً ان تجعل الامة من هذه العقائد مجرد حلى تتحلى بها أو مكياج تتزين به أو تحاول الخلط فيها والجمع بينها ، لأن هذا يفسدها أو يبيعها .. وإذا كان الانسان عقلاً متحرراً يستطيع ان يطلع على كافة الأفكار شرقياً وغربياً ، فانه من ناحية أخرى جذر مربوط بأوضاع بيئته ووراثته التي لا يستطيع ان يتحرر منها أو يتكرها ، بل ان هذه البيئة تحدد طريقة ومدى استيعابه الفكري وفهمه النظري .

وبالمثل ، فان حكام الامة والذين يتقلدون أزمة السلطة لا يستطيعون لها الاختيار ، ويعجزون عن ان يسيروا أمورهم ، كما لو كانت قطعاً من الشطرنج أو يشكلوا لها الانماط والقوالب والمسالك الحضارية ، مهما كان هؤلاء القادة عباقة . ان الامر أصعب وأعسر وأكثر تعقيداً بحيث لا يكفي فيه قرار السلطة ومحاولة الحاكم - فضلاً عن ان كل قرار يأتي من السلطة يحمل معه شيئاً من سم السلطة ، سواء كان قصوراً أو اغراضاً منها .. أو عزوفاً من الناس عنها .

والجذر الحضاري والاصل العقيدى للامة العربية هو الاسلام . انه نهاية مسيرتها الفكرية وطموحها النفسى واستشرافها وجماع اديانها من ايزيس - وهو بداية تاريخها الحى ، وهو أصل لغتها وقانونها وشريعتها ، وقد كيّف على امتداد أكثر من ألف عام متصل نظرتها واحكامها ونفسيته .. وإذا كانت اللغة هي فكر الأمة . والدين هو ضمير الأمة ، والتاريخ هو ذاكرة الأمة ، فان الاسلام هو هذه الثلاثة كلها للامة العربية .

ان أزمة الفكر الاسلامى بالنسبة للامة العربية فى الفترة العاصرة هى انه وقع ما بين الجهل .. والتجاهل .

الفترة المعاصرة هى انه وقع ما بين الجهل .. والتجاهل .

الجهل لأن العلماء الرسميين الذين يضعون العمام ويتحدثون باسم الاسلام ويشغلون مناصب القضاة والامامة في المساجد والثقافة الاسلامية مقيدون بثقافة محددة ، ضيقة ، حتى في الناحية الاسلامية نفسها ، فهم شيوخ فروع ليس لديهم الا ما يقرأونه ويلوكونه من كتب الفروع التي كتبت من مئات السنين في ظل ظروف وفهم يختلف اختلافا تاما عن فهم وظروف العصر .. وهذا الاسلوب مرفوض تماما ..

وبالاضافة الى هذا الافق الضيق والفهم المحدود والثقافة الغثة ، فأنهم يصدرن أحكامهم من منطلق الوظائف ومن هنا جاء ارتباطهم بالسلطة وافتقار المادة والاصالة ...

أما التجاهل فقد جاء من الحكام والكتاب والادباء الخ .. فهؤلاء جميعا رأوا في الاسلام قيда على حريتهم في العمل ، فآثروا تجاهله . فالحكام - حتى في الدول الاسلامية - يضيّقون بالدعوات الاسلامية التي تنقد اخطائهم أو تصرفاتهم وتمسك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . والكتاب والادباء يرون في الاسلام قيدا على حرية الفكر والتعبير يمكن ان يصل الى حد المصادرة والمحاكمة ...

وهكذا تجاهل هذا الفريق - الذي يمثل النخبة والسلطة - الاسلام باستثناء الكلام الاجوف .. والادعاء والتظاهر ...

صاحب هذا الخطأ والقصور في فهم الاسلام ، أو نتج عنه عروف الفكر الاسلامي عن قضايا هامة مثل قضايا العمل وفقد طابعه التحرري ولم يعد محل ايمان الا من البورجوازية الصغيرة ، باستثناء شباب الجامعات الذين اندفعوا اليه بمثاليات الشباب من ناحية ومضايقات المراهقة من ناحية اخرى والمشكلات الاقتصادية من ناحية ثالثة ، وعمقت البورجوازية الصغيرة مفاهيمها في الاسلام وأجرت نوعا من «الأسقاط» الفكرى عليه .

بهذه الطريقة فقد الاسلام جوهره .. وجمهوره . وبدأت دوامة الاخطاء والتجارب الفاشلة ، وانفسح المجال امام الديكتاتوريين والعسكريين وتفاقت مشاعر الضياع والتخبط وتمزق بين الناس .

اذا اريد استنقاذ المجتمع العربى من دوامة الاخطاء ومرحلة التجارب الفاشلة ، واذا اريد تثبيتته على قاعدة رصينة قوية يرتكز عليها ، وفى الوقت نفسه ، تكون قاعدة الانطلاقة - فلا بد أولا من فهم الاسلام فهما سليما يكشف عن مثله وقيمه وطبيعته البسيطة الفطرية . وجوهره التحررى وطريقة تفاعله مع العصر واستهدافه تحقيق العدالة . وهذا البرنامج ان يمكن ان يكون بلورة له

ولابد ثانيا من الاهتمام الى الجمهور الذى يحمل هذا الفهم ويكون مهيبا لاستيعابه والنهضة به . وهذا الجمهور الجديد لا يختلف عن الجمهور الاول الذى تقدم اليه محمد صلى الله عليه وسلم بدعوته ، أى عامه الناس والمستضعفين فى الأرض ، والذين يماثلون بتصنيفات العصر العمال «بما فيهم عمال الزراعة» والنساء والشباب .. فهؤلاء هم الذين تقدم اليهم النبى بدعوته . وعندما اصغى الى احد الكبار .. وتولى عن احد الصغار .. عاتبه الله تعالى وبصره بما ينبغى للداعية أن يكون عليه « عيس وتولى ان جاءه الاعمى » وقد صرف الغباء الدعوات الاسلامية المعاصرة ان تتقدم الى العمال والنساء ، وان نجحت فى جذب الشباب دون جهد كبير منها - ولكن هذه الدعوات وان عصمت الشباب عن الانحراف والتحلل الخلقي ، فانها لم تحسن توجيهه ، أو استثمار ايمانه أو توجيهه وجهة خدمة المجتمع ...

عندما يؤمن هذا الجمهور الجديد بالفهم الجديد للاسلام ، فمن الطبيعى انه سيمارس ضغطا على المجتمع يهين تحقيق التغيير والقضاء على عوامل الفرقة والقلق . ويمكن لهذا الضغط ان يأخذ الطابع الثورى او التدريجى تبعا للظروف والملابسات المختلفة . ومايمكن قوله هو ان المعالجة الثورية

لا يلاذ بها حبا فيها ، أو انسياقا وراء الشعارات المبثذلة ، فالذى لاشك فيه ان المعالجة الثورية لها مخاطرها وسوءاتها ولكنها تكون الضرورة التي لامناص عنها لانها - في كثير من الحالات تصبح الوحيدة التي تحقق (أ) الحسم الذى لا بد منه بعد ان وصلت التخطيطات الماضية والمتوالية درجة لا يرجى معها الحل ، ولكن البتر (ب) الانطلاق بسرعة وصرامة لا يسمح بها السياق العادى ، في حين أن هذه السرعة أصبحت ضرورية لعلاج التخلف الشنيع للمجتمع العربى واهداره الوقت الثمين (ج) إذابة الاختلافات .. وصهرها في بوتقة الايمان والمعالجة الثورية ، دون حيف على حرية الرأى والفكر والصحافة حتى لا تعمى الثورة نفسها أو تقيسها في إطار تصرفات القائمين عليها .

وسيكون من العوامل المرجحة ، الوقت ، لان الثورة اذا حدثت قبل وقتها تعسفت الوسائل .. واذا حدثت بعده فقدت ضرورتها وطابعها الثورى ...

والثورة الاسلامية تبرا من اللوثات التي اصطحبت في الفكر السياسى الغربى وما سمحت به التجارب الثورية فيه بدءا من الثورة الفرنسية (١٧٨٩) حتى الثورة البلشفية (١٩١٧) ولا ترى فيما تضطر اليه من سياسات الا ضرورة سيئة لا يجوز البتة (أ) التوسع فيها و (ب) الاساءة في ممارستها (التعذيب - اساءة استخدام السلطة الخ) و (ج) الابقاء عليها و (د) مدها الى حرية الفكر .

ان الثورية الاسلامية تحكمها من ناحية الممارسة القيم والاخلاقيات الاسلامية ، كما تحكمها من ناحية المدة قاعدة النبى صلى الله عليه وسلم عند فتح مكة « أحلت ساعة من نهار » بعدها لا تكون هناك شرعية ثورية ...

— ثالثاً —

السياسة الاقتصادية

ثقافة اقتصادية عامة ، ولكن ضرورية

لا بد قبل معالجة السياسة الاقتصادية من وجهة النظر الإسلامية من الإلمام بنشاط وتطور النظام الرأسمالي الذي يحكم العالم اليوم ، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيه . وهذا هو ما سنحاوله بصورة مركزة يمكن بعدها أن تنتقل إلى السياسة الاقتصادية في الدولة الإسلامية . وبدون هذه الثقافة الاقتصادية يعسر تفهم الموقف .

إستطاعت الرأسمالية أن تتوصل إلى فهم إقتصادي يلور نظريتها وفلسفتها ، ويعرض هذا الفهم كما لوأنه الفهم الطبيعي الأصيل ، وبفضل ثلاثة قرون من الإنجازات الرأسمالية الضخمة آمن الناس بالفكرة الرأسمالية للإقتصاد ، وإنها كما قال منظروها الفهم الطبيعي والسليم للإقتصاد .

ومحور هذه النظرية إن الإنسان « مخلوق إقتصادي » أو « رجل إقتصادي » Economic Man » يسيطر عليه حب الذات ، وبالنسبة لعامة الناس ، فإن الثراء هو وسيلة إثبات الذات ، ومن ثم فإنه لا يستهدف من الحياة سوى الكسب والربح والمال ، ولا يتحرك إلا بوازع الربح . واللغة التي يتعامل بها هي الأرقام والحسابات ، وهو يعمل ليل نهار ، بكل ما تثيره ضراوة الربح ، وأنه ما أن يترك حراً ليعمل حتى ينجح ، ولما كان المجتمع عبارة عن مجموعة من الأفراد ، فإن نجاح كل فرد ، يعني في النهاية نجاح المجتمع ...

عرض آدم سميث مُنظَر الرأسمالية هذه الفكرة بوضوح وبساطة .. أما ما قد ينشأ من صراع أو تضارب ما بين مصالح الأفراد بعضهم بعضاً ، فقد قال إن «اليد الخفية» يد الله تعالى ستسويها بمقتضى قوانين المنافسة والعرض والطلب وبقية آليات السوق ، بحيث ينفي المجتمع خيبته ، ويترد من السوق العجزة والدخلاء .

ورزقت هذه الفكرة عوامل سلبية وإيجابية عززتها وكفلت لها الانتصار في النهاية .

فمن العوامل السلبية ان النظام الإقتصادي الذي كان قائماً أيام آدم سميث كان هو «الطوائف» التي كانت قد وصلت إلى طريق مسدود نتيجة لحرص قادة هذه الطوائف على مصالحهم الخاصة ، وإغلاقهم الباب أمام الآخرين ، بحيث عجز النظام عن أن يستوعب المبادرات الخلاقة ، وموجة التوسع في صناعة الصوف نتيجة للإكتشافات والتحسينات التي بدأت الثورة الصناعية . فكان لأبد أن يتحلل نظام الطوائف وأن يظهر آخر يخلو من سوءاته .

ومن العوامل الإيجابية ظهور نظرية «الانتخاب الطبيعي» أو النشوء والارتقاء ، التي جلاها داروين وأضفت على فكرة الصراع (وهي في الرأسمالية المنافسة) تبريراً مشروعاً هو القضاء على الأجناس الضعيفة والإبقاء على الأجناس القوية لمصلحة الكائنات ، سواء كانت حيوانية أو نباتية أو إنسانية ، فالصراع هو قانون التطور ، والبقاء هو للأصلح .

وأبرز مالتوس الجانب السكاني للفكرة في فترة ظن المجتمع البريطاني أن زيادة السكان ستفوق زيادة الموارد ورأى «أن الفقير ليس له حق أمام الطبيعة لأنه لم يستأذنها في وجوده ، وان عليه أن يرضى بقسمة الفقراء ، وان على الفقراء أن يعملوا حتى لا يزدادوا فقراً .

وبُرزت سوءات النظام بمبررات إجتماعية ، فانخفاض الأجور هو الذي

يكفل إنتظام العمال فى العمل ، وطول ساعات العمل هو الذى يعود الأطفال على تحمل صعوبات الحياة ، والبطالة هى التى تحقق المرونة فى فتح أو غلق المصانع ، بحيث لم يعد الشعار الذى ساد أيام الرأسمالية القظة - كما أطلق عليها «كل لنفسه ، وليأخذ الشيطان الأخير» عاراً أو أنانية .

وئماً مناخ الحرية الضموح والمغامرة ، وتكونت جمعيات «التجار المغامرين» وأنفسح السبيل أمام البورجوازية الصاعدة لتأخذ مكانها فى صدارة المجتمع جنباً إلى جنب أساقفة الكيسة وكبار الملاك وأوجدت الملكة إليزابيث الأولى رتبة نبالة جديدة هى «بارونت» لتنعم بها على رجال التجارة والصناعة الناهين ، وكل واحد يقوم برحلة من رحلات الإستكشاف ، فاقحمت السفن عباب المحيطات وغمار الأمواج ، ووصلت إلى أندونيسيا والهند والفلبين وجنوب أفريقيا ، وفتحت الأسواق .

وكان مثل هذا التوسع يحدث فى جبهة جديدة هى «المال» ، إن التوزيع والاستهلاك هما نهاية رحلة التجارة والصناعة ، فإذا لم يكن هناك «أداة» مرنة طيعة يمكن بها شراء السلع والمنتجات ، لأضطرت الصناعة للتوقف والتجارة للكساد . وكان العالم قد حلف وراءه من عهد طويل أسلوب المقايضة ، وطريق العملات السلعية . وأستقر على الأخذ بالذهب عملة فتجول الصاغة إلى مصرفيين ، وخطوا الخطوة الأولى نحو العمل المصرفى عندما بدأوا فى إقراض جزء كبير من الذهب المودع لديهم الذى لا يطلبه أصحابه عادة إلا بعد فترة طويلة ، للمحتاجين بفائدة كبيرة ولمدة قصيرة ، لا تتجاوز المدة التى يحتمل أن يطلب فيها أصحاب الودائع ودائعهم ، وهو أمر توصلوا إليه بالممارسة ، ثم تقدموا خطوة أخرى فأصدروا بطاقات عليهم بمبالغ معينة (خمسة جنيهات ، وعشرة جنيهات - الخ) يمكن لأصحاب الودائع تقديمها لهم فيدفعون مقابلها قيمتها ذهباً ، وهى التى تسمى «بانك نوت bank note» ومنها توصلوا إلى فكرة الائتمان وفتحوها على مصراعها - وهى ببساطة «صنع نقود» على أساس «الثقة» فى شكل فتح حسابات جارية

وإعطاء دفاتر شيكات . ولما كانت هذه الثقة «اعتبارية» فإن البنوك استطاعت أن تغمر الأسواق بالأموال المصرفية . وبعد أن كانت الأزمة هي نقص الأموال عن الوفاء بإحتياجات السوق أصبحت الأموال تزيد عن إحتياجات السوق وبذلك يظهر التضخم أى زيادة عرض الأموال على المنتجات ، ولكن البنوك من ناحية أخرى شجعت أصحاب الأفكار على المبادعات والمغامرات وفى الوقت نفسه ، سيطرت على عالم الإقتصاد ، وخرجت الهيمنة عليه من أيدي « قباطنة الصناعة» أو التجار إلى أيدي المصرفيين الذين يمولون الصناعة والتجارة وتنفق عملاتهم - أى الشيكات - عملات الدولة كأداة وفاء ، حتى على أقل المستويات ، فتدفع أجور العمال بشيكات ، ويتعامل هؤلاء العمال مع محال البقالة ... الخ - بشيكات .

وهكذا ظهر العالم الرأسمالى الباهر ، الذى فتح الباب على مصراعيه أمام قدرات الإنسان وملكاته لتحقيق أوطار النفوس وأمانها وشهواتها فى كل مجال ، وبلغت فى هذا مبلغاً لم يكن يتصور . فالسفن تمخر العباب كالأعلام ، أو كأنها قطعة من جيل أو سلسلة متصلة من قصور ، أو قلعة متحركة أو مطار عائم ، والمصانع تعمل كما لو أن الجان والمردة يحركونها ... والفنون والآداب توجد من صور الإستمتاع لأقل الناس ما لم يكن يتمتع به أباطرة الرومان أو باشوات آل عثمان ، وأخذت الأرض زخرفها .. وأزينت .. وظن أهلها أنهم قادرون عليها .

قد يقال «حسناً» وما العيب فى هذا .. كله « العيب أن هذا التطور تم بتضحيات فادحة وأدى إلى شرور وموبقات لوئت العالم أجمع ، كما لو أن ميكروباً وبائياً تسلل إلى جوانب الحياة فعات فيها فساداً .

١ - وقد كان اكبر ضحايا الرأسمالية شعوب أفريقيا وآسيا ودولهم ، فقد نهبت نهباً تاماً ونقلت كل ذخائر وكنوز الملوك والحكام - ثم استعبد شعوبها ، ونقلوا كعبيد طوال قرن إلى أمريكا أو مزارع الهند الغربية

وجاميكاً .. وغيرها ، وأخيراً أحتلت بلادها وحيل بينها وبين التقدم ، وبهذا حققت الرأسمالية تراكمها الأول ورأسمالها الملوث بالدماء والعرق .

وعندما تنسبت الدولة المستعمرة نسمات الحرية بدفع حربتين عالميين ، وظفرت باستقلالها ظهرت الشركات المتعددة الجنسية ، عمالقة الرأسمالية وديناميكيات العصر الحديث ، فحلت محل الجيوش والاساطيل ، وأصبحت أسماء «كوكا كولا» و«شيراتون» و«بوينج» و«فورد» و«هيلتون» كأسماء الدول والامبراطوريات القديمة وأخذت تقسم الاسواق وتفرض مستويين من مستويات الإقتصاد على العالم : مستوى متقدم يخص الدول الأوروبية والأمريكية ، ويقوم على التكنولوجيا المتقدمة .. ومستوى متدن للدول الأفريقية والآسيوية ، ويقوم على إقتصاد متخلف يعمل لتغذية المستوى المتقدم ، ويكون العماد فيه للموارد الأولية أو العمليات المساعدة كالتجميع أو التخصص ، فتكون الزراعة في بلد ما قطعاً ، وفي دولة أخرى موزاً .. الخ ، ويربط إقتصاد هذه الدول المتخلفة بالإقتصاديات المتقدمة لهذه الشركات في أوروبا وأمريكا ، وتخضع لضرورتها . فكأنها تحكم عليها بالعيش أبداً في إसार الذل والتبعية .

٢ - إن جريرة هذا النوع من الإقتصاد لم تقتصر على شعوب أفريقيا وآسيا ، فإنها بدأت بشعوب أوروبا بانفسها . وقد ارتكبت في سنواتها الأولى الجرائم التي وصمت الرأسمالية إلى الأبد بوصمة الإستغلال المقيت ، فشغلت الأطفال الصغار في مصانع الغزل والنسيج ساعات طويلة وزجت بالنساء داخل مناجم الفحم ، ثم قاومت الحركة النقابية الناشئة لأكثر من مائة عام . ولم ينقذ شعوب أوروبا من الإستغلال الرأسمالي إلا الإستعمار الذي جعل قبضته تراخي شيئاً ما لتعتصر شعوب أفريقيا وآسيا . وطويت صفحة الإستغلال تقريباً مع تقدم المستويات الإجتماعية ، وظهور الدعوات الإنسانية وحرية الصحافة .. الخ ، وتغير أساليب الأداء والصناعة .

ومع هذا كله فلم تستطع الرأسمالية أن تتحرر من أبرز سوءاتها كالازمات والبطالة وت كانت لا تصل الآن الى ماوصلت اليه أيام

الأزمة العالمية الكبرى (٢٩ - ٣٣) لأن الرأسمالية تعممت منها ما تبقى على نفسها ، حتى مع قيام هذه السوءات .

٣ - ان توصل البتوك إلى الإثبات وقدرتها على «خلق» create النقود وتفتتها في هذا بأساليب كان آخرها « بطاقة الإئتمان » (كزيدت كارت) . أدى إلى التضخم ، بحيث زاد العرض على الطلب ، لأن جزءاً من رؤوس الأموال المصرفية لا يقابله عمل منتج مما يهدد المصانع بالثوقف ، وهو أمر لا يسمح به في الإقتصاد ، وللحيلولة دون ذلك برزت صناعات السلاح ، وشجع على ذلك الطبيعة العدوانية للحصارة الأوربية . وأصبحت هذه الصناعة هي التي تمسك الإقتصاد الرأسمالي من أن يتهاوى . ومعنى ذلك أن من الضروري إشعال حروب تستهلك فيها هذه الأسلحة ، فأصبح الإقتصاد الرأسمالي دعوة لشن الحروب ، وإشاعة الموت والحرب .. وهي إحد « متناقضات » الرأسمالية . فلا بد لكى نعيش من أن تميت ، ولأن تعيش وتزدهر . من أن تخرب وتدمر . » .

وفي آخر الحروب الحديثة - حرب التحالف الدولي ضد العراق في ١٥ يناير سنة ١٩٩١ .

طالب الأمريكيون الذين تزعموه - السعودية والكويت والعراق بمبلغ ستين مليار دولار . وكشف بعض الخبراء الألمان ان الأمريكيين قد اضافوا اكثر من عشرة مليارات على «العائورة» الحقيقية لتكلفة الحرب . واعاد ذلك الحروب الى عهد المرتزقة القديم ، مع إضافة هي أنها أصبحت استثماراً مجزياً ، يمكن أن يشجع الرأسمالية على اصطباعه كلما تمر اقتصادياتها بأزمه تتطلب اللواد بهذه العملية القاتلة .

٤ - قد يبدو أن في هذه القائمة مايكفى لبيدين الرأسمالية . ولكن هناك ما يجاوز ذلك فبعد أن أفسدت الصناعة الرأسمالية الأرض والسماء . والزراعة . إنتقلت إلى إفساد النفس البشرية ليمكنها تقبل النظرية الرأسمالية

التي جلاها آدم سميث . فالنجاح المذهل للرأسمالية الذي جعل أقصى نقادها في أقصى وثيقة اتهام - كارك ماركس - في « المانيفستو الشيوعي » يعترف بان الرأسمالية جاوزت أهرامات مصر وطرق روما ، والذي كان نتيجة إقتران انصاعة بالعلم أنعكس على الحياة اليومية للناس ، إذ بدا أن السماء أخذت تمطر سلعاً من كل نوع . وأصبح الناس يلهتون وراءها ، ولا يكادون يحصلون عليها حتى يفاجئوا بسيل جديد أفضل مما حصلوا عليه ، فإذا سئموا السباق وقفوا بما لديهم سلطت عليهم الرأسمالية سوط الأعلان ، الذي يضعه خبراء في علم النفس ، وكيفية التأثير عليها حتى يمكن «تخميم مقاومة المستهلك» فوجدون أنفسهم متساقين في حالة ما بين اليقظة والتنويم للشراء ، من جديد ، وتبددت الحياة الإنسانية في هذا السباق ما بين الإنتاج والإستهلاك .

بإختصار توصلت الرأسمالية إلى قلب الأوضاع . فالإنسان أصبح وسيلة للأستهلاك ، بدلاً من ان يكون الأستهلاك هو الوسيلة ، وأصبح الإنسان في خدمة المال والإقتصاد بدلاً من ان يكون الإقتصاد والمال في خدمة الإنسان ، وفقد الإنسان إستقلاله وطبيعته الإنسانية . وبعد فلاسفة اليونان وحكماء الشرق وبوات موسى وعيسى ومحمد .. عاد الإنسان ليعبد العجل الذهبي الذي صنعه السامري الأوربي من فنون التكنولوجيا الحديثة . وأقامته البنوك الربوية .

من هذا العرض يتضح أن النقص في الرأسمالية جاء لخطأ في التنظير أستيع خطأ في التطبيق . وقد جاء الخطأ في التنظير لأن آدم سميث أراد أن يبلور نفسية الإنسان الأوربي - كما هو ، بالفعل هذا الإنسان الوثني الذي ظهر في فجر التاريخ مع الحضارة اليونانية حاملاً شعار «الانسان مقياس الأشياء» ومستهدفاً الإستمتاع والانطلاق ، وجاعلاً بعض الآلهة نوعاً من الإناسي .. وبعض الإناسي آلهة أو أنصاف آلهة ، ثم يتقدم في التاريخ ليضيف الرومان قيمة جديدة من قيم الحضارة الأوربية وهي «القوة» حتى مشارف

العصر ليستكمل لها قيمتها الثالثة ، إلا وهي «الحرية» ، محافظاً خلال كل هذه المراحل على المحور الأساسي ، وهو الإنسان . فالشعار القديم الذي رفعه اليونان «الإنسان مقياس الأشياء» أخذ على يدي شبنهور صيغة «العالم إرادة» وعلى يدى كانط صيغة «الإنسان غاية في ذاته» وكلها صيغ مختلفة لمضمون واحد .

ولم يكن عبثاً ، إن لم تعرف أوروبا الديانات السماوية أو الرسل من أولى العزم ، وعندما أنعم الله عليها بالمسيحية مسختها ، وجعلتها نوعاً من التثليث اليوناني/ السكندري ، الذي كان قائماً وقت ظهورها ونقله إليها اليوناني/ الروماني بول ، وأصبح المسيح بمقتضاها نمطاً من الآله اليوناني «برميثوس» الذي سرق سر النار وعرف البشر عليه فعاقبته الآله عقاباً مروعاً ، وعمقت تصرفات وسياسات الكنيسة - عزوف الإنسان الأوربي عن الدين وزادته زهداً على زهد فيه ...

فالفكر الأوربي منذ فجر التاريخ يجعل الإنسان هو المحور .. وهو الغاية ، وبالتالي تكون إرادة هذا الانسان من خير وشر .. من هدى أو هوى هي الحاكمة دون أن توجد قوى أعلى منه تكبح جماحه أو تلزمه حداً معيناً ، ولهذا تخلصت من المسيحية عندما أرادت أن تفرض نفسها على السياسة والاقتصاد ، فظهر ميكيايللي «وحرره» السياسة من توجيه الدين ، وطبق هنري الثامن ذلك «إعلاء القومية» على الكنيسة ، وعندما ظهر آدم سميث فإنه كان يطبق على الاقتصاد ما طبق من قبل على السياسة ، ويسير على سنن المفكرين والفلاسفة الأوربيين الذين أستهدفوا جميعاً إعلاء الإنسان على الله ، والحيلولة دون وجود ضوابط تحد من حرية الانسان ، إلا ما يضعه الإنسان على نفسه ، وعندما وجه القرآن الكريم الرسول «فاسجد وأقرب» فإنه كان يصور امتثال الإنسان لالوهية الله . ويحدد موقفه منها ، ولكن الإنسان الأوربي يرفض أن يسجد ، وهو كالجاهلي القديم الذي رفض «أن يعلو إسته رأسه» ولعل أوروبا تفضل أن

تغرق ورأسها مرفوعة ، ويكاد يكون محور الميثلوجا اليونانية هو صراع الإنسان مع القدر .

ولكن «مأساة» المأساة اليونانية ، وبالتالي التصور الأوربي لموقف الإنسان في الوجود أمها لم تختم الختام البطولي الذي صورته مأساء أوديب التي كانت موضوعاً للفكر الأوربي من اليونان حتى العصر الحديث^(١) . مما لا يخلو بالطبع من مغزى ، إذ تحول أوديب البطل إلى فاوست الذي يشتري الحياة من الشيطان أو إلى نخاس خسيس الأيام الأولى للإستعمار ، أو إلى مستهلك مستخذي في الفترة المعاصرة أمام الصناعة الحديثة التي تقع هي نفسها في قبضة المصرفيين الذين يمكن أن نسهم بحق «المرايين الدوليين الكبار»

إن النقص في هذا كله هو أن الإنسان الأوربي الذي تصدى لمقاومة القدر ومصارعة الطبيعة كان قد أستسلم أولاً لإرادته الخاصة وما فيها من خير أو شر وجعل «الله هواه» فموقعه المتمرد ليس إلا الوجه الآخر لاستسلامه لنوازع الذات وعجزه عن وضع أو تقبل - ضوابط موضوعية . وقد أوضحت التجارب المتكررة للإنسانية أن الإنسان ما ان يستسلم لإرادته حتى يكون الإستحواز على الأشياء والإستمتاع بكل لذة هو السلوك المغطى له ، حتى وان شذ المفكرون ، وإذا كان حقاً أن الإنسان مخلوق إقتصادي - فمن الطبيعي أن ينتهي إلى عبادة العجل الذهبي ، والنتيجة المؤكدة أن السعي لأمتلاك الأشياء ينتهي بان تمتلك الأشياء الإنسان ، وبدلاً من أن تكون تابعة له ، وفي خدمته ، يصبح هو - بطريقة ما ، تابعاً لها وفي خدمتها . وهذا هو إنتصار الرأسمالية وعارها في نفس الوقت . فقد ملأت المجتمع بالسلع ، والخدمات والأشياء التي وصعت كلها تحت تصرف الإنسان .. ولكن

(١) وردت الإشارة إلى أوديب في «الأوديسا» في شيفها الخادى عشر ، ثم تناولها ورواها اليونان اسكولدي وأوربديس ، وبوجه خاص سوفوكل (أوديب ملكاً - أوديب في كولونا) وناوها في العهد الرومان سيبكا . وبالنسبة لأوربا تناولها الشاعر الانجليزي دريدن ، والشاعر الايطالي الميري والفرنسي كورني ، وغوليتز ، ودي سيس ، وم . ر . شيبه ، واندريه جيد ، وجون كوكتو .

الإنسان أصبح «تحت تصرفها» ، فقد تلفت عليه أنفى الرأسمالية ، وأصبح لايمكن التحرر منها إلا بوسائل «افغوانيه» فإنقاذ البيئة من تلوث الصناعة يصبح هو نفسه صناعة ، ووسائل الإبتعاد عن السياق الخبيث للعصر بالأجازات والرحلات تدخل ما يثير السياق من شراب قوى أو موسيقى صاخبة أو سباقات رياضية ، فضلاً عن ان الراديو والتلفزيون والصحف أصبح مما لايمكن الإستغناء عنه فى أى مكان ، وفى أى وقت ، وهو يربط الإنسان بالمجتمع الذى أراد الفرار منه ، وفى ضوء هذه الملاحظات يُفهم ظهور حركات «الهيبيز» الذين رأوا أن لاخلص من المجتمع الصناعى وهيمته الأشياء وعُرف البورجوازية ، إلا التسول والقذارة ، والميت على الأرصفة ، وإطلاق اللعى . أما الذين لا يجرؤن على هذه الصور من الإحتجاج أو الخلاص فإنهم بين الفينة والفينة يصابون بالإكتئاب والإغتراب ، أو يلجأون إلى المخدرات أو المزيد من الشراب .

أما الحل الوحيد الذى يحقق السلام النفسى ويخلص المجتمع الأوربى من مشكلته المستعصية ، وهو الإيمان بالله ، فهذا ماترفضه أوربا فى قرارة نفسها حتى الآن .

وأستبج هذا الخطأ فى التنظيم خطأ فى التطبيق جعل الكفة الاقتصادية تهيمن على الحياة . وجعل الحرية فى الإقتصاد هى الاسلوب المقرر فى عالم الإقتصاد ، كما هى فى عالم السياسة والإجتاع ، وعندما ظهرت الاشتراكية ، فإنها كانت «رد فعل» ولما أرادت أن تكون «فعلاً» وان توجد مجتمعاً يؤمن بقوى أعظم من الارادة الإنسانية الطليقة ، ويخضع لها سلوك الإنسان ، رفضته أوربا ، فسواء كانت القوة هى قوانين «المادية الجدلية» أو «الإرادة الإلهية» ، أو حتى «ضوابط التخطيط المركزى» فإن أوربا ترفضها لأن الحرية قيمة من القيم الجذرية للحضارة الأوربية ، ولهذا فشل الاتحاد السوفيتى فى النهاية رغم ما حاط تجربته من بطولات وعرق ودماء وآمال . لأن أوربا تفضل

«قوضى الرأسمالية» على ضبط قيم أعلى من الإرادة الإنسانية .. وترى أن ثمن الحرية رغم فداحته أفضل من الإستسلام لضوابط التنظيم . وهكذا مضى الإنتاج الرأسمالى بحجره وبحجره ، خيره وشره ...

النظرية الإسلامية للإقتصاد

تبدأ النظرية الإسلامية للإقتصاد من نقطة معينة هى الإلتزام بالأساس الإيماني ، وما يمليه من قيم توجه النفس الإنسانية طبقاً لها وقد ذهبت الرأسمالية إلى أن الإقتصاد لا يمكن أن ينجح إلا إذا أطلق العنان لوازع الربح وحرية العمل وميكانيزم السوق .. الخ . ولكن هذا الإدعاء ، وإن لم يخل من وجاهة ، فإنه لا يمثل المسلك الأمثل الذي يمكن الوصول إليه . وقد عجزت الرأسمالية عن تصور ماهو أفضل منها لرفضها قبول الدين كقوة مؤثرة في المجتمع ، في حين أن تاريخ البشرية يوضح أن الجماهير أستجابت للأديان ، ولما فرضته الأديان من ضوابط ، حتى في أوروبا طوال القرون الوسطى عندما سيطرت المسيحية على الإقتصاد . فالقضية ليست قضية «الطبيعة البشرية» مطلقاً ، ولكنها قضية مجتمع تمرد على هداية الدين ، فلم يعد أمامه خيار .

ويؤمن الإقتصاد الإسلامى إن الرأسمالية شوهت وأفسدت الطبيعة البشرية عندما ركزت كل ثقلها على الجانب المادى ، الفردى منها ، وبالتالي النظر إلى الإقتصاد كنشاط يدور حول الفرد ويستهدف الربح . ذلك أن الطبيعة البشرية تتضمن جانباً خيراً يمكن أن يستجيب لمعاني الإيثار والقيم والإعتبارات الإجتماعية . ويمكن عندما يُعنى به أن يؤثر على الجانب الفردى ، المادى ، بحيث يكبح جماحه ، ويلزمه قدراً من الاعتدال ، وقد أستخدمت الرأسمالية الفائدة والاعلان ، ووسائل أخرى لإغواء الفرد وإضرام ضراوة الربح ، كما يستخدم الكبارية الخمر والعري والرقص لإستثارة شهوات عملائه ، ولا يجوز لها بعد ذلك أن تتحدث عن الطبيعة

البشرية ، فالطبيعة البشرية مزدوجة تتقبل الخير ، كما تستسلم للشر ، وقد كان يمكن أن تظهر «الثورة التجارية» في العصر العباسي في بغداد لو سبكت تجارتها مسلك زملائهم في أوروبا وأستسلموا لإغواء «الفائدة» ولكن تحريم الإسلام لها حال دون ذلك . وحال دون ظهور سوءات الرأسمالية . وقد أغفلت الرأسمالية الجانب الطيب في الطبيعة البشرية في حين أن استثمار هذا الجانب يمكن ان يغير صورة الملوك الإقتصادى للفرد وصورة الإقتصاد ككل ، بقدر ماأستثارت الجانب السيء وحولت الإقتصاد من أساسه السوى ، وهو العمل والإنتاج إلى البنوك والورصات والمناجزة في المال . وأصبح من البدائى القول ان «العملة» سلعة تخضع للعرض والطلب وتباع وتشترى كأي سلعة أخرى . وهذا تدمير للإقتصاد يجعل «قباطنة الصناعة» في قبضة المرايين (أى المصرفيين) ويخضع مصائر البشرية للرأسمالية .

ولهذا يرفض الإقتصاد الإسلامى دعوى الرأسمالية عن أنها هى التى تمثل الطبيعة البشرية ، ويؤمن أن الطبيعة البشرية يمكن أن تتجاوب مع توجيهات الدين ، مثلما تتجاوب مع دعوى الربح والنوازع الفردية ، فقد آمنت الرأسمالية بمبدأ «كل لنفسه وليأخذ الشيطان الأخير» فأوجدت شرعة الأثرة ، بينما يوجب الاسلام على المؤمن «ان لايتاع على بيع أخيه» فأوجد شرعة الايثار . وقد استجابت الطبيعة البشرية للمبدأ الأول . ويمكن ان تتجاوب مع المبدأ الثانى . لأنها تتقبل الخطأ والصواب ، الفوايه والمهادية وربما كان تقبلها لشرعة الأنانية اسهل واسرع . ولكنه لاينفى تجاوبها مع شرعة الايثار يبذل بعض الجهد - والصفقة بعد ، تستحق هذا .

وقد عالج الإسلام القضية الإقتصادية بطريقة يمتزج فيها فهم النوازع الفردية بالتوجيه للقيم الإجتماعية . وهذه المعالجة الحكيمة التى سنشير إلى مفرداتها فيما سيلي ، بالإضافة إلى الأساس الإيماني الذى يفترض ان يستوعبه ويعيه الإقتصادى الإسلامى ، يجعل قيام إقتصاد إسلامى يختلف عن الأقتصاد الرأسمالى أمراً ممكناً ، ويوفر له ما لم يتوفر في الإقتصاد

الرأسمالي ، بحيث يمكن أن يمضى قدماً ويظفر بتجاوب بقية أفراد المجتمع الذين يؤمنون بالقيم الإسلامية نفسها على اختلاف أوضاعهم - كعمال ، أو مستهلكين ، أو مواطنين ، بحيث تكتسب الضوابط طابعاً إيمانياً ينبع من نفس الفرد ، ويبعد كل البعد عن الطابع البيروقراطي الرسمي الذي تتسم به ضوابط الدولة ويجعله لا يظفر بالتجاوب . ومن هنا فإن من الخطأ قياس الضوابط الإسلامية على الضوابط التي تصدرها الحكومات والمؤسسات في المجتمعات الرأسمالية التي لا تظفر بالتجاوب من الناس . وإذا كنا نستبعد امكانية حدوث هذا فذلك لاننا نعيش في النظام الرأسمالي الذي استغرقنا بحيث لم نعد نتصور نظاماً غيره - ومثلنا كمثّل رجل مفتون بغاية جميلة يمنحها بصره كله بحيث لا يرى زوجته ، التي قد تكون أقل جمالاً له ولكنها أكثر اخلاصاً . ولا يمكن في هذه الحالة التعلل بأي موضوعية للحكم على صلاحية النظام الاسلامي .

ومن أهم المبادئ والأصول الإسلامية في الإقتصاد :

أولاً : إن القيمة الإسلامية العظمى في مجال الإقتصاد هي «العدل» ورجل الإقتصاد الإسلامي لابد وأن يؤمن ايماناً عميقاً بالعدل الى الدرجة التي تجعله يخضع تصرفاته له ويتقى أى شائبة من شوائب الظلم الذي جعله القرآن قريناً للشرك ، وأى إقتصادي لا يستشعر هذه الحاسة ايجاباً وسلباً ، وبعنى يحكم تصرفاته ، لا يعد أسلامياً . لأن مناهج الإسلامية في الإقتصاد ليس هو الصلاة والصيام ، ولكن العدل . وإذا كان الإقتصادي الإسلامي يصلح ويصوم ، ولكنه لا يطبق مقتضيات العدالة أو يأخذ نفسه بها ، فإنه يخالف أولى المبادئ الإسلامية ، ولا قيمة - في المجال الإقتصادي - لصلاته وصيامه .

وهذا الإحساس بالعدل يجعل التاجر المسلم لا يشتط في طلب الربح ، أو يستغل المؤمن . وإنه لمن الخطأ الفاحش الظن أنه ليس هناك غبار أو ملام على تاجر يضاعف أرباحه أضعافاً مضاعفة مادام يؤدي زكاة ذلك بدعوى ان الربح من التجارة حلال دون قيد أو شرط . لأن المنع الذي

جاءت منه الزكاة ملوث أو حافل بالشبهات ، فالأرباح المضاعفة لا تأتي إلا باستغلال غفلة ، أو بانتهاز حاجة أو بحكمة احتكار .. الخ . وكلها صور من السلوك الإقتصادي في المجتمع محرمه وكريمه من وجهه نظر الاسلام .

ثانيا : يقرر الإسلام حق الملكية الفردية ، ويقر حرية العمل ، ولكنه يرى إن الأصل في الملكية تعود إلى الله تعالى الذي أوجد الكون بأسره ، بما فيه الإنسان ، ومن هنا فإن الملكية هي ملكية إستخلاف توجه لهدف الإستخلاف وتمارس ممارسة سليمة . فالسفيه مثلاً يمكن أن يحرم من حرية التصرف في ماله .

وعندما يتعمق معنى الإستخلاف ، فإن الأمر يجاوز إطار المشروعية ، وغير المشروعية . الذي هو الحد الأدنى إلى مستوى إعمار المجتمع وإثراء الحياة وإشباع الإحتياجات وتفريج الكربات . فإذا حُيرَ بنك إسلامي مثلاً بين بناء شقق للأثرياء تحقق عائداً كبيراً ، وشقق للفقراء تحقق عائداً أقل فلا يكون هناك أقل تردد لأن تيسير الشقق للفقراء هو من باب تفريج الكربات وأولوية الإحتياجات . وإذا لم يفعل البنك الإسلامي هذا فإنه لا يكون إسلامياً ، ولكن رأسمالياً يجري وراء العائد الأعظم .

ولا جدال أن المليونير المسلم حقاً يسعد أعظم السعادة عندما يجعل ملايينه في خدمة الناس وتفريج كربلتهم ، وتحقيق إحتياجاتهم .. بل إنه إذا لم يفعل هذا فستنطبق عليه كل القوارع التي تضمنتها آيات القرآن للذين يكتزون الذهب والفضة ، أو يبدرونها على السفه والترف .

ثالثاً - يعترف الإسلام بالربح الحلال والأجر العادل مقابل العمل - الذي هو الأصل في القيمة ، وهذا الإعتراف لا يحول دون خضوعه لقاعدة العدل ولأدبيات الممارسة الإقتصادية الإسلامية . وأى بحس أو شطط يجب أن يُقوم ، ويمكن لكل واحد محاولة ذلك حبة ...

رابعاً : يستبعد الإسلام فكرة ممارسة الدولة للنشاط الإقتصادي أو لجوئها

إلى التأميم ، فلم تظهر هذه الدعوى في أى عهد من العهود الإسلامية وهذا لأن نظرية الحكم في الإسلام هي كما ذكرنا في حينه «الحكم بين الناس» وليس حكم الناس . لأن الأسلام - وهو المُنَزَّل من الله تعالى - فطن إلى مخاطر وانعكاسات قيام الدولة بالنشاط الإقتصادي . فالتصور يؤدي إلى الفشل ، والنجاح يؤدي إلى خطر سيطرة الدولة على حياة المواطنين ومصادر رزقهم بحيث تصبح الدولة نوعاً من «الرزاق» فإذا غضبت على معارض فلا يجد عملاً ، ولا سكناً ، ويموت جوعاً .

ولكن هذا لا يمنع - بل هو يوجب - ان تتابع الدولة مُضَي وسيير الإقتصاد وأن تتدخل لتطمئن إلى سيره في المسار السليم ، ويمكن في هذا الصدد أن تشجع وتثبط أو تدخل شريكة ، أو حتى تبني مشروعات لا تحقق عائداً على الإطلاق ، لأنها أقرب إلى الخدمات العامة .

خامساً : هناك قطاع معين من النشاط الإقتصادي يتطلب تدخل الدولة ، هو قطاع المال والبنوك ، فالبنوك في المجتمع الرأسمالي تخلق نقوداً وتصدر عملات أقوى وأكثر من العملات التي تصدرها الدولة ، وهي تمارس هذا الحق دون أى رقابة ، ويمكن بفضل سياساتها أن يؤخذ من الفقراء ليعطي الأغنياء . دع عنك أن الفائدة هي شريان حياتها . ولهذا يجب تحريم أخذ فوائد على القروض التي تقدمها البنوك . وتحريم «الإئتمان» أو تقييده بصورة حاسمة . كما يمكن للدولة أن تضع بعض الضوابط على سياسة التجارة الخارجية والتصدير والإستيراد تحقيقاً للمصلحة القومية للبلاد .

سادساً : يعد التكافل الإقتصادي أحد الأصول التي تقوم عليها السياسة الإقتصادية في الإسلام . وطبقاً لها ، فإن الدولة مسؤولة عن رعاية كل مواطن . وهي مسؤولة عن تيسير كافة الخدمات الحيوية - كالتعليم والعلاج والإسكان لأفراد الشعب جميعاً . كما أنها مسؤولة عن تشغيل كل من لا يجد عملاً . ان النظام الإقتصادي الإسلامي لا يرى في البطالة إلا إحدى ظواهر الإقتصاد الرأسمالي . وهو لا يسيغها أو يقبلها . وكيف يمكن أن يتعطل

إنسان ، والإنسان كما يقولون «أثمن رأس مال» بل انه الوحيد الذى يضم العمل ورأس المال معاً . فالبطالة هى إحدى ظواهر الإهدار والقوضى . والدولة الإسلامية مسئولة عن تيسير العمل لكل من يطلبه عن طريق معاهد التدريب وإعادة التدريب التى تؤهل الأفراد للمهن والوظائف المطلوبة . ومادام أجر هذه المهن أو الوظائف مجزياً ، فليس لأحد أن يرفضها ، وهناك دائماً عمل لكل عامل . والقول بغير هذا إنما هو دليل على ضعف العزيمة ، أو التخلص من المسؤولية .

سابعاً : بقدر ما يتشرب أصحاب الأعمال والعمال «الأساس الإيماني» ومبادئ السياسة الاقتصادية فى الإسلام بقدر ما تصبح حقوق العمال واجبات أصحاب الأعمال ... وحقوق أصحاب الأعمال واجبات العمال ، ويتنفى الصراع الطبقي ويسود السلام وينطلق الجميع بروح الأخوة الإسلامية ومجتمع العدل الذى يسعى بذمتهم أدناهم . من منطلقات واحدة [على إختلاف المواقع] لتحقيق أهداف واحدة . ويحدد العدل الإسلامى حقوق العمال . وهى أساساً الأجر الذى يكفل العيشة الكريمة لعامل ثمطى (فرد وزوجة وثلاثة أبناء مثلاً) . وهذا هو الحد الأساسى للأجر ، ويمكن أن يضاف عليه محفزات تتعلق بالإنتاج أو مساعدات عمل إضافية .. الخ . كما يمكن أيضاً ان يمنح أصحاب الأعباء علاوات من صندوق الزكاة أو الرعاية الاجتماعية . ويفترض بالطبع أن تكون ساعات العمل معقولة (ثمان ساعات عادة) وإن تتوفر كل شروط الأمن الصناعى والصحة المهنية .. الخ .

وفى الإقتصاد الإسلامى الأمثل ، توضع الميزانيات على أساس الأجور الواجبة ، لا أن تُحدد الأجور طبقاً للميزانيات . ويُشغل العمل رأس المال .. لا أن يشغل رأس المال .. العمل ...

ثامناً : فى المجتمع الإسلامى الذى يتخذ من الشورى أسلوباً حياتياً . يكون لنقابات العاملين دور رئيسى فى ممارسة هذا الأسلوب مع الإدارة التى

يفترض أن ترحب هذا ، ولا ترى فيه إفتياتا عليها ، لأن هذا الإحساس إنما ينبع من صميم الإدارة الرأسمالية التي تقوم على الفرد ، والإستثمار .. الخ . أما المجتمع الإسلامى فكل دوائر العمل والحياة بدءاً من الأسرة حتى الدولة تقوم على الشورى ، وعلى تبادل الأفكار . والنقابة تسهم فى هذا بما تعجز عنه الإدارة لأنها تعرف «العنبر» الذى تجهله الإدارة فى مكاتبها ، ويمكن أن تعبر عنه بما يحقق مصلحة الإنتاج ، ولاينفى هذا قيامها بدور فى الدفاع عن حقوق العمال عندما يحدث إنتهاك لها وهو أمر لا ترفضه الإدارة الرشيدة ، لأنه فى النهاية يصب فى مصلحة العمل والإنتاج ، فلا يجُود العامل عمله إذا شعر أنه مقهور أو مظلوم أو متتهك الحقوق . فالعامل المكرم .. هو العامل المجود .

تاسعاً : فى معظم الدول الإسلامية التى تكاد تدخل كلها فى إطار الدول المتخلفة ، تمثل «التنمية» وسيلة إستدراك التخلف ومحاولة اللحاق بالدول «المتقدمة» ، ومع أن فهم الدولة الإسلامية للحياة يختلف عن فهم الدول المتقدمة بالنسبة للتركيز على كثرة الإستهلاك ، فيظل التحدى قائماً ، وتظل التنمية أبرز وسائله . والتنمية فى حقيقتها عملية حضارية وشعبية وإذا قامت بها أجهزة الدولة ، أو وضع خططها الإقتصاديون وحدهم فسيكون مصيرها الفشل دون أى ريب . ولن تنجح التنمية إلا بأعبارها عملية حضارية - أى إسلامية - تقوم على إستفار الأمة رجالاً ونساءً ، صغاراً وكباراً للتنمية بإعتبارها ضرورة من صور الجهاد الإسلامى ، وتحقيق «العزة للمؤمنين» ، ومجابهة القوى التى تريد أن تفرض الذلة والتبعية على الأمة الإسلامية .

ويجب دفع كل المنظمات الشعبية إلى الإشتراك فى التنمية ، وذلك بتشجيع النقابات والتعاونيات والصحف وجمعيات حماية المستهلكين وفتحات العمال المبدعين .. الخ . ودراسة إقتراحاتهم وملاحظاتهم .

عاشراً : لم تستطع معظم المعالجات الإقتصادية أن تفيد من النظم

التعاونية في الإنتاج أو الإستهلاك أو تجربة ادارة العاملين لبعض المنشآت
لغلبة الروح الفردية ومنافسة المؤسسات الرأسمالية ، وهى عوامل يفترض
أن لا تكون مؤثرة في المجتمع الإسلامى والإقتصادى الإسلامى ، ومن الخير
إستكشاف هذه المجالات واحتمالات نجاحها ، لأن نجاحها لن يكون إقتصاديا
فحسب ، ولكنه سيعمل على توهين قوة الأثرة والأنانية والفردية الشائعة
في المجتمع الإسلامى للأسف .

رابعاً : قضايا المجتمع

أ - الصحافة

١ - الصحافة على أعظم جانب من الأهمية والخطورة لأنها :

(أ) رئة يتنفس الشعب عبرها ومنبر للتعبير عن إرادته ، ووجهات نظره ونقده وكشفه للإخطاء وتقديمه إضافته البناءة . ووسيلة ثمينة للمساهمة الشعبية في القضايا العامة والحكم الشعبى .

(ب) وسيلة من وسائل التثقيف الشعبى العام .

(جـ) وسيلة من وسائل الإعلام والأنباء والتعرف على المتغيرات والتطورات فى العالم .

وإسلامياً فإن هذه المهام تدخل فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإشاعة العلم وعدم كتمانها ، والتكافل الإسلامى والتعاون على البر والتقوى . فهى فى صميم الواجبات الإسلامية .

وهذه المهام تجعل الصحافة حيوية للشعب ، وقد تكون أشد أهمية ولزوماً من البرلمان ومجلس الرقابة والتشريع لأنها وسيلة حرة ومباشرة للنصح وكشف الأخطاء والتعلم .

٢ - لهذه الأسباب يجب أن تكون الصحافة حرة حرة حرة .. بمعنى أن يكون من حق أى مواطن أن يصدر صحيفة أو مجلة مادام هناك من يتحمل مسؤولية ما ينشر فيها دون حاجة إلى ترخيص . وأن لا تكون هناك رقابة من أى نوع ، إكتفاءً بالقانون العادى الذى يحمى الأعراض والسلامة

الوطنية ، ويعاقب على الأفك ، ويعطى لكل من نشر عنه أو ضده خبراً مكذوباً حقاً في التعميـض ، ويعاقب على المساس بالحياة الخاصة أو مجاوزة الآداب العامة .

إن الإدعاء بأن الصحافة يجب أن تكون مؤمنة هو إدعاء أثيم ووصمة عار لكل من يدعيه لأنه ليس إلا تعله لرغبة الحكومة في التحكم والسيطرة والمضى في تصرفاتها - حسنة أو سيئة - بعيداً عن مراقبة الشعب ومتابعته وكشفه لأخطائها وتجاوزاتها .

والذين يقولون إن هذا التأميم المزعوم - أو التكميم يحول دون سيطرة الرأسمالية على الصحافة كالذين يهربون من الرمضاء إلى النار ، أو الذين يعمونها بدعوى تكحيلها ، لأن الرأسمالية مهما كان جبروتها فليس لديها سجون أو إعتقالات ولا تستطيع أن تنصب المشائق أو تفرض حكم الإرهاب ، وهي لا تستطيع أن تحول دون ظهور صحافة الرأى .. وصحافة الأحزاب العمالية والشيوعية والهيئات الدينية والنقابيات ، في حين أن الدولة الشمولية تكتم الأنفاس ، ولا تسمح بنفس واحد يتردد ، إلا إذا كان نفاقاً ومديحاً للحاكم وإشادة « بالإنجازات » كما يقولون . وهذا أمر واضح لا يحتاج إلى دفاع ، ولا يحتاج فيه إلا المرضى بجزام الشموليه من شيوعيه أو قاشيه ، ولا علاج له ولاشفاء منه .

٤ - لا يجوز كذلك بدعوى النقابة فرض قيود على إصدار وتحرير الصحف كأشترائط أن يكون رئيس التحرير والمحرون أعضاء في النقابة . إن الإعتبارات المهنية لا يجوز لها أبداً أن تـمس الحقوق الأساسية للإنسان ، التي منها حرية الرأى ، أو تحجر عليها بأى طريقة ، ان الصحافة إذا كانت مهنة «وأكل عيش» فإنها قبل ذلك - وأهم من ذلك - وسيلة رأى وفكر ومبدأ - ولا يجوز لها كصناعة ، أن تفتت على نفسها كرسالة .

٥ - من واجب السلطة التنفيذية متابعة كل ماينشر في الصحافة عن

طريق «إدارة» أو «وزارة لشتون الصحافة» تتولى الإتصال بالهيئات والوزارات التي تنشر الصحف عنها أنباء أو تكشف عندها أخطاء وتجاوزات ، فإذا كان النبا كاذباً ، فعليها أن تثبت ذلك بمنطق الوقائع ، ويمكنها أن ترفع دعوى قضائية ، وإذا كان هناك ليس فتقوم بتوضيحه ، وإذا كان صحيحاً فعليها أن تعترف به وتشكر الصحيفة ، فالرجوع للحق فضيلة ، ويمكن للصحف أن تطالب الحكومة بالرد ، وتتحداها كما يفترض أن تنشر الصحيفة رد الحكومة .

٦ - لا يعاب النقد على الصحافة ، لانه جانب من جوانب حرية الرأي ، وليس من حق الحكومة أن تطالبها بعرض الحلول لأنها قد لا تستطيع ذلك ، فليست هي في السلطة ، ولا تعلم التفاصيل . ونحن لا نطالب الناقد بأن يكون منشئاً . وإنما ننظر إليه كناقد . ودعوى النقد البناء ، والنقد الهدام مسألة إعتبارية ، فمنذا يحكم بأن هذا بناء .. وهذا هدام ، وما يمكن قوله حقاً أن النقد إذا لم يكن موضوعياً ، أو لجأ إلى التجنى والظلم فسيعرف عنه هذا ، وسيقضى على نفسه بنفسه ، لأن الناس سيسقطونه من تقديرهم ، كما يمكن إيقافه بمحاكمة كاتبه .

ولا ينكر أحد أن اعظم مهمة للصحافة هي النقد ، وكشف الأخطاء ، وسجل الصحافة في هذا سواء كان في مصر ، أو العالم العربي الإسلامي ، أو العالم بأسره حافل بالقضايا التي أثارها ، والأخطاء الجسيمة التي كشفتها .. ومن الخير للحكومة والسلطات أن تلتزم بالقوانين والأوضاع السليمة ، فلا تدع للصحافة قولاً . ولا يجوز أن يقال للناقد لم تنقد قبل أن يقال للمخطيء لم أخطأت ، ولماذا نلوم صحيفة تتغذى على الأخطاء ، ولا نلوم الذين يرتكبون هذه الأخطاء ... ؟ .

وحتى الصحف الشيوعية التي تحترف التزييف ، ولا تعترف بأى موضوعية وتعض اليد التي تحس إليها . فإن صدورها مطلوب لما أشرنا

اليه في الفقرة السابقة ، ولأنه من ناحية أخرى يكشفها ويعرفها ، ويبدد حسن الظن بها .

لا يتفى هذا ان الصحافة يمكن عن طريق محرريها أن تقدم إقتراحات وإضافات ومشروعات وتقارير كلها تمثل إضافة منشئة وتسهم في البناء . وقد يأتي أعظم إسهامها في هذا ، عندما تتسع صفحاتها (بحكم كثرة العدد وحرية الرأي) للمواطنين ، إذ سيمكن للأفراد وأهيات التي لاتجد النوافذ والمنافذ أن تقدم إضافتها بصورة يتحطم معها إحتكار السلطة وإصدار القرار ، وليس شرطاً أن يأتي هذا عن طريق مقالات مطولة ، إذ يمكن أن يأتي عن طريق المواطنين فيما يكتبونه إلى الصحف لفتاً للإنتباه إلى القصور والثغرات وتقديم الإقتراحات البناءة في سطور معدودة .

قد يذكر أن الصحافة لها سخافاتها وقضوها ، وسعيها نحو الإثارة (أى إثارة) وجعلها من الحبة قبة وتلصصها على الحياة الخاصة وحرصها على « السبق الصحفى » ولو بالباطل ، وأنها تكون في بعض الحالات « كلب الصيد » الذى يسلط على الأبرياء ، وجرائم الصحافة في تملق الحكام وإفسادهم هي إحدى الوصمات في وجه بعض الصحف ، وأنها تعنى بأخبار راقصة أكثر مما تعنى بأخبار شيخ الإسلام ، وإنها تضخم في تصوير الجرائم وتضخم المتهمين بالجريمة ولا زالوا أبرياء .

وقد تلجأ إلى وسائل سلبية وإيجابية للإبتزاز .

كل هذا صحيح ولكن ثلاثة أو أربعة ضوابط تكفى إلى حد كبير للترؤل بهذه السوءات إلى أقلها كالنص في القانون على عدم نشر أسماء خاصة إلا بإذن صاحبها والنص على عدم نشر أسماء أو صور المتهمين قبل أن يصدر الحكم النهائي بإدانتهم والنص على المحاكمة على كل صور الإبتزاز ... الخ .

ب - السياسة التعليمية

ليس من المبالغة القول ان السياسة التعليمية في معظم الدول العربية

والإسلامية - إنما هي جريمة منهجية ومستمرة ترتكب عاماً بعد عام في حق هذه البلاد وتعود بأسوأ آلتاها . وإن من الضروري التخلص منها كلية ، لأن أى محاولة للإصلاح الجزئى أو الترقيع لاقيمة لها على الإطلاق . ذلك لأن السياسة التعليمية المثلى يجب أن تحتفظ للتعليم بعنصرين :

الأول : قيم ومعنوية وأدبيات تكون من المادة العلمية بمثابة الروح من الجسد . والقوة المحركة من الآلة ، وتضفى عليها الطبيعة الرسالية وتحول دون أن تكون مجرد جثة هامدة أو مادة خام يسهل العبث بها أو أستغلالها ، ويصبح التعليم بأسره وبالنسبة للأستاذ والتلميذ عملية روتينية في الأداء وإنتهازية في الهدف .

ومهما بحث الباحثون فلن يجدوا أرسخ ولا أصل ، ولا أكمل من الإسلام - دين الأمة وضميرها - ليكون جذراً للقيم لأنه يصل بها إلى الله تعالى .

الثانى : ان تخطط السياسة التعليمية وتوضع المناهج والبرامج ليكون الدارس صالحاً كمواطن ومنتجاً كعامل . بأن تعمق في نفسه الإحساس بالولاء لوطنه الخاص ولوطنه العام «دار الإسلام» وان تربطه - ثقافياً - به وأن تجعله يسد حاجة حقيقية من حاجات المجتمع في الإنتاج ، والمهن أو الخدمات أو غيرها ، وان يكون المتخرجون بالعدد والمستوى الذى تتطلبه البلاد وخطة التنمية ، وبهذا يحدث التطابق ما بين العلم .. والعمل . وتكون ثمرة توفر عنصرى الولاء والتطابق مع الإحتياجات أن يصبح الدارسون في خدمة المجتمع وإشباع إحتياجاته ، وليس العكس - أى ان يكون المجتمع في خدمتهم وإشباع حاجاتهم .

وعند مقارنة هذه بالسياسة التعليمية المطبقة بالفعل ، يتضح أنها :

(أ) لم تكن بناحية القيم العناية الواجبة ، أو حتى بعضها ، وهى

لا تدرس الإسلام تبعاً للقيم ، وإذا درسته فبصورة سقيمة محردة من الروح .

ونتيجة لذلك أصبح التعليم بدون قيم ، وغلبت الإنهازية على التلميذ والمدرس معاً فأصبح هم الأول النجاح بأي ثمن ، وأصبح هم الثاني إستغلال صفته لزيادة دخله الضئيل والذي لا يمكن أن يفي ببعض متطلبات الحياة ، ولم تقف هذه الإنهازية بعد التخرج ، وعند ممارسة العمل ، فقد أصبح يؤدي هذا العمل بلا ضمير ولا إتقان ، وأصبح التسويف وإساءة المعاملة وعشوائية الأداء والتسيب والتخلص من المسؤولية سمات بارزة في المجتمع العربي والاسلامى .

ولا يقال ولماذا لا توجد هذه الصفات لدى العاملين في أوروبا والاتحاد السوفيتى وهم لا يدرسون الأديان ؟ ذلك لأن لكل مجتمع ضوابطه وجذوره الخلقية ومناخه العام الذى ينعكس على السلوك . وبالنسبة للعالم الاسلامى فقد أرتبط الضمير بالدين بحيث أصبح لا أمانة لمن لا إيمان له . ولانستطيع أن ننقل ضوابط وجذور ومناخ المجتمع الأوربى أو السوفيتى ، وعلى كل مجتمع أن يعيش في إطاره الحضارى الخاص .

(ب) ان البرامج توضع بطريقة تنزع الدارس من بيئته (خاصة في القرى) لتبدأ عملية تغريبه وإبعاده عن مجتمعه وإجتثاث الوشائج والجذور التي تربطه به . وتبدو البرامج وكأن واضعها هو الإستعمار نفسه ، فالتلميذ يدرس الثورة الفرنسية ونابليون وشكسبير اكثر مما يدرس ثورة الاسلام وخالد بن الوليد وأبا العلاء المعرى ، وأعلن الأفلاس بالنسبة للغة العربية . وأصبح اللحن أمراً مقررأً وسائغاً وأن «النحو» ثقیل ومرفوض ، وبهذا لم يحس الدارس بعمق حاسة الولاء للمجتمع والإرتباط به كما لم يحدث التجاوب المطلوب بين البرامج وخطط التنمية ، فوجد فائض من الخرجين لا يجد عملاً بينما يحدث نقص في تخصصات مطلوبة . مما أساء سلباً وإيجاباً الى خطط التنمية واوجد جيشاً من العاطلين .

ولابد من ثورة تعميمية تستهدف أن يحقق التعليم غرس الإلتواء من ناحية ، والتجاوب مع الاحتياجات من ناحية أخرى . ومن الخصائص المميزة التي يجب أن توفرها الجمع بين العلم والعمل بحيث لا يكون هناك علم بدون عمل ، أو عمل بدون علم .

ولابد أيضاً إستدراك الفجوات الواسعة في السياسات التعليمية مثل التثقيف بالكتاب ، وما يمكن أن يتبعه من دراسات بالمراسلة ، أو مسابقات اطلاع ، وعدم إشاعة التدريب المهني وفتح أبوابه امام كل العاملين لإستدراك التخلف المهني من ناحية وللتعرف على العناصر النابهة من العاملين ورفع مستوياتها بقدر ما تتوصل اليه من تحسين او تطوير لوسائل الاداء او استكشاف لأسرار التكنولوجيا التي هي لغة العصر وسر قوته .

وهناك « تعليم الكبار » والجامعات الشعبية والمفتوحة والدراسات الحرة وكلها رثاات ومنافذ يمكن لمئات الألوف أن يطلعوا عبرها إلى عالم الثقافة دون أن تقف في طريقهم الأسوار الحجرية العالية للمدارس والجامعات ، وتلك البيروقراطيات التي تشل المبادرات وتكون أشبه « بقميص كثاف » يقيد النشاط الحر الخلاق .

وهذه المؤسسات والهيئات التي يكون طابعها الرئيسي هو المرونة والتكيف طبقاً لظروف وإحتياجات الدارسين يجب أن تشجع ، ويجب أن تتسع لكل فئات الشعب من ربات البيوت والفلاحين والعمال النابهين وغيرهم . ويجب ان تشارك في اقامتها وادارتها الهيئات الشعبية والمنظمات الجماهيرية .

إن الدولة تنفق بالملايين على الجامعات ، وتنفق بالمئات والالوف على هذه المنافذ والرثاات والوسائل الحرة والفعالة للثقافة .. وليس هذا من العدل أو المصلحة في شيء .

ج - الفنون والآداب

تعد الفنون والآداب من التحديات التي لم تفهم حتى الآن ، ولم يتقدم معظم المفكرين الإسلاميين بالحل الحاسم ، لأنهم حصروا أنفسهم في جزئيات الفكر الإسلامي ، أو ما قدمه السلف من تصورات ، أو ما يجب أن تكون عليه بصرف النظر عن حكم الواقع والضرورات التي تفرض نفسها ، بحيث لا يكون ما أنتهوا إليه فناً له مقومات الفن .

قال الدكتور زكي نجيب محمود « إن الفن في مجموعه عالم يخلقه الإنسان لنفسه ليستريح من عناء عالم لم يخلقه لنفسه ، بل فرض عليه فرضاً » وهذا قريب مما جاءت به بعض الروايات المأثورة عن الرسول عن المصورين « الذين يحاكون ما خلق الله » أو المثاليين الذين يوجدون ما يمكن أن يكون وثنية ، أو مؤدياً للوثنية . وهو ما يمثل جانباً من جوانب العزوف عن الفنون في أصل الاتجاه الإسلامي نحوها ، دون أن ينفي هذا وجود الفنون في مجتمع إسلامي . كما يبدو أن من أهم أسباب عزوف الفكر الإسلامي عن الفنون والآداب أنه أهمل إحدى القيم الإنسانية الثمينة في الحياة وهي الجمال . وعندما يتصدى دين ما لتنظيم وتوجيه الحياة ، فلا بد أن يتجاوب مع المشاعر التي تعتمل في نفوس الناس والقيم التي تشيع في حياتهم ، والجمال هو إحدى هذه القيم . والقرآن الكريم هو أول من يعترف بذلك ، وقد تضمن آيات عديدة توجه نظر المؤمنين إلى الجمال الذي أبدعه الله في الحيوان ، وفي اللباس ، وفي مشاهد الطبيعة من نجوم كأنها مصابيح تزين السموات أو الجبال .. أو الليل أو النهار . وأنكر على من حرم زينة الله ووجه المؤمنين لأن يأخذوا زينتهم عند كل مسجد ، وكان الرسول ﷺ يطبق هذا . ويعنى بشعره وملبسه .. وقال إن الدنيا متاع وخير متاعها المرأة التي إذا نظر إليها زوجها سرته .. الخ . وحبب إليه الطيب والنساء .. ولكن الفكر الإسلامي التقليدي لم يهتم بهذه الناحية ، وركز عنايته على العبادة أو المعاملات أو السياسة .

وعندما جوبه بأولى قضايا الفنون «الغناء» تذبذب ما بين الجواز والكراهية ، على أن الأحاديث ثابتة في أن الرسول سمح بالغناء في بيته ، وسمح للنبي نذرت أن تضرب بالدف عند عودته أن تفعل ، وكان يطلع عائشة على « رقص الحبشة » ويفسح لها حتى تمل هي . كما كان يسابقها .. وبدلاً من هذا ظهرت أحاديث عديدة تتوعد بالويل والثبور كل من يستمع إلى غناء وتحرم « كل ذي وتر » . وإذا أريد بالفن أن يكون نوعاً من التثقيف ومعالجة القضايا الفكرية والاجتماعية بطريقته الخاصة ، فليس هناك - فيما نرى - حرج في هذا ، لأن إعمال الفكر سواء كان عن العقل المحض أو الإلهام أو الخدس ، أو ما يوحى به القلب ، كلها أبواب مفتوحة لا يتصور غلقها ، وإنما يكون الحكم على الثمرة الأخيرة ، ويمكن أن يدخل في هذه المعالجات - بوجه خاص - الشعر والموسيقى والتثيل (سينمائياً أو مسرحياً) .

ولكن كثرة الناس وجمهورهم تريد من الفنون نوعاً من الترفيه والإستمتاع ، وبالذات الإستمتاع بالجمال ، وإستثارة العواطف وبالذات ما يتعلق بالجنس . ولهذا السبب يذهب معظم الناس إلى السينما ، أو يقرأون الروايات العاطفية ، أو يفضلون نوعاً خاصاً من الأغاني ، أو يقتحمون - ويغلقون جهاز التلميزيون .

وقد أشار القرآن الكريم في مواضع عديدة وبصيغ مؤكدة إلى أن الحياة الدنيا « لعب ولهو » « وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو » « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » « وأعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم » وأشار إلى « حرث الدنيا » وسحر هاروت وماروت وما فيه من فتنة . ووضع هؤلاء جميعاً في مواجهة رسالة الأنبياء ، وهداية الأديان ، وقرر بصريح اللفظ « كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وما كان عطاء ربك محظوراً » ٢٠ الأسراء وترك الجميع إلى الله تعالى يوم القيامة ، الأمر الذي يفترض فيه أن كل هذه الصور من اللهو حتى وإن جافت بعضها المثل

والقيم الإسلامية ، ستوجد دائماً وأبداً في المجتمع الإسلامي لأن عطاء الله ليس محظوراً ، والحكم فيها إلى الله يوم القيامة .

والإسلام في هذا يجرى على سننه في تقدير الطبيعة البشرية ، والاعتراف بما للغريزة والعاطفة من قوة وأثر . وأن الإنسان ليس كائناتاً مجرداً أجوفاً ، يمكن أن يملأ كما لو كان جوالاً ، أو يحمل حملاً دون مقاومة .. إنه كائن حتى تضطرم فيه العواطف والشهوات والميول .

كما أن الإنسان يتفاوت ما بين رجل وأمرأة ، ولكل واحد طبيعة عاطفية لها اتجاهاتها ، وما بين مراهق يستقبل الحياة ، وهرم يودعها . ففي المراهقة ينمو الأحساس بالجمال في الطبيعة والفنون ، ثم يتطور إلى الجمال الأثني أو الرجولي ، ويأخذ طابع الحب والجنس ويصل من القوة إلى درجة لا يمكن أن تدفع ويصبح قصارى ما يمكن أن تصل إليه هو تنظيمها وتهدئتها ، ولهذا جرى القول .

وهل عجب في أن تحن نحية
إلى إلفها ، أو أن يحن نجيب ؟
وقيل عجب الله لشاب لاصبوة له .

وتؤكد الخبرة التاريخية أن المعصور الإسلامية لم تخل من صور اللهو ، بل وجد في بيت الرسول من تتغنى . ورد الرسول عمر بن الخطاب رداً جميلاً لما أستنكر ذلك . وفي مقابل هذا فإن ما يحفل به المجتمع الأوربي المعاصر من شراب ولهو ورقص وإستارة للشهوات لم يكن موجوداً منذ مائتي سنة ، ولا هو يمثل جزءاً لا يتجزأ من خصائص هذا المجتمع . وقد خضعت بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لفترات من التزمّت الاخلاقي لم تكن تسمح ببعض مانشاهده اليوم من تحلل - فحرمت الخمر في الولايات المتحدة . وفرضت الملكة فيكتوريا على المجتمع البريطاني مسحة من التزمّت لا يقل عما يطالب به المتشددون من الشيوخ . وكان مسلكها من التدخين لا يقل عن مسلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب امام الوهابية -

وظل التدخين طوال عهدهما يعد فجا وقذرا يتطلب لبس سترة خاصة ، وكانت تلك الفترة حتى فترة ازدهار بريطانيا ووصولها للقمة . وعندما قامت الثورة البلشفية في روسيا استبعدت - بإجراءات ثورية - كل هذه الصور من التحلل والجنس أو أدمان الخمر . ومع ان نزعة التحلل من عقدة الزواج والدعوة الى الحب الحلا سارت جنبا إلى جنب الدعوة الاشتراكية . وان اللقاء الجنسي اعتبر في الأيام الأولى للثورة البلشفية مثل « جرعة ماء » الا ان الاتحاد السوفيتي قضى قضاء مبرما على البغاء ، وعلى الكباريات والملاهي ، واستبعد كل صور التبرج ، والتواليت ، بما في ذلك الكعب العالي ، واختفت كل معالم الانوثة من المرأة السوفيتية ، وفيما بعد المرأة الصينية . وأصبح العمل الشاق في الحقول والمصانع والخدمات العامة هو حظها من المساواة .. وحرمت الروايات السنائية الأمريكية وظللت هذه الحالة حتى ثلاثين عاما خلت بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، بينما ظلت حتى الآن تقريبا بالنسبة للصين . وقد كان من بين التهم التي الصقت بروجة ليوتشاوسى ، انها شوهدت ايام الثورة الثقافية وهى تضع قدميها في حذاء بكعب عال ! ولهذا التهمة وتهمخرى ، أقصيت عن الحياة العامة قرابة عشر سنوات .

وهذه الوقائع تثبت ان فكرة الاستمتاع الطليق تعرضت في المجتمعات الأوروبية لعدد من الضوابط وان من الممكن للمجتمع الاسلامي ان يتجهم للتدخين وان يلغى الكباريات والمراقص وان يحذف من الافلام كل لقطات التقبيل الخ دون ان يشذ عما حدث في المجتمعات الأوروبية نفسها حينما ما . مع هذا فان المعالجة الموضوعية والعميقة للأمر تتطلب ان نضع في تقديرنا :

أ - انه لابد لكى ينجح سد الباب امام الاستمتاع من وجود درجة عالية من كبح جماح العواطف ، الامر الذى لا يستطيع المجتمع الليبرالى التصدى له دائما . وقد يصور ذلك النقلة البعيدة ما بين ضبط الملكة

فيكتوريا للمجتمع البريطاني الى شيوع المبنى جيب في هذا المجتمع نفسه - كما يصوره فشل تجربة تحريم الخمر في الولايات المتحدة ، وانها كانت الفرصة الذهبية للتهريب والعصابات . واذا كانت المجتمعات الاشتراكية قد صمدت حيناً فذلك لأنها عادة من الدول الفقيرة التي لا تطبق الاستمتاع ، وأمامها معركة مريرة للبناء واستكمال الاساسيات . فعزوفها يعود الى أسباب عملية أكثر مما يعود الى اصول مبدئية .

أما في المجتمعات العربية والاسلامية . فان الأمر يتذبذب ما بين حرمان تقليدي يجاوز الحدود ويكبت المشاعر الى محاولات نعهد اليها السلطات في بعض هذه المجتمعات ، كما هو الحال في مصر مثلاً ، لاشتغال الشباب وتمييع عناصر المقاومة ، وتؤدي الى شيوع صور من الاستمتاع الرخيص . ان الرقص الشرقي مثلاً لم يكن ليُشاهد الا في حفلات الزواج التي لا يحضرها سوى المدعوون ، ثم جاءت السينما فجعلته متاحاً « بالالون الطبيعية » والاحجام الكبيرة لكل من يدفع بضعة قروش ، ثم جاء التلفزيون فأدخله مجاناً في البيت المصري وأصبح من الممكن لكل فرد من البورجوازية الصغيرة ان يستمتع برؤية حريم كحريم السلطان ! وأصبح الاقلاق عن هذا التخدير والاستسلام لما تهوى الأنفس ودغدغة الغرائز أمراً يتطلب ايماناً واردة وقوة نفسية تجعل الفرد لا يحس بغصة لأنه حرم حقاً أو خسر كسباً .

ب - ان الاسلام نفسه لم يحرم الاستمتاع والطيبات من الرزق بل انه يضيف ايضاً « الزينة » بحيث يضاف البعد الفني على الاستمتاع ولم يعتبر الزواج ، وما فيه من صلة جنسية - شراً لايد منه ، كما ذهبت الى ذلك بعض المذاهب المسيحية - ولكن « سنة » نبوية يثاب عليها ومن النادر ان نجد ديناً كالاسلام يصرح بان الزوج يتال ثواباً على علاقته الجنسية مع زوجته ، وقد ادهش هذا حتى المسلمين الاول وسألوا النبي « ايأتى احدنا شهوته ثم يكون له أجر » فرد « رأيتم لو وضعها في حرام الا يكون عليه وزر قالوا بلى قال فلم تحسبون بالحرام ولا تحسبون بالحلal ، وهذا هو

منطق الاسلام في استبعاد التابو والخطيئة التي تحيط بالعلاقة الجنسية وتلوثها .

وبجانب هذا فان الاسلام يتقبل تفاعلات المقاصة والبدائل والمكفرات الخ .. ويتفهم الطبيعة الانسانية وما فيها من ضعف ، وقد أقر ولو في حدود ضيقة - نظام ملك اليمين وكانت الجوارى يقمن بدور كبير في الاستمتاع الجنسي والأداء الفنى دون ضرر أو لوم . .
ومن هذا كله يتبين ان الاستمتاع ليس موضوع تحريم في الاسلام .
وانما هو موضوع ضبط وتنظيم .

ج - ان كل صور التحريم التي تقوم الدولة بتطبيقها لها مآخذها وانعكاساتها . فتحريم الخمر في الولايات المتحدة أدى الى شيوع السوق السوداء ، وبرزت العصابات والتهرب الخ ، مما جعل السلطات تستبعد التحريم - وتعيد الاباحة ، ولم يستطع الاتحاد السوفيتى ان يفرض أحكامه الا بفضل ستار حديدي بالنسبة للخارج وجيش مدني بالنسبة للداخل .
ومن المشكوك فيه انه كان ينبغي في هذه الناحية لولا انه يقبض بيد من حديد على كل المجالات ، وان الدولة شمولية طاغية ، وما ان تراخت القبضة الحديدية حتى بدأ التحلل .

والخطأ الأكبر الذى يقع فيه انصار «دولة الفضيلة» انهم في حماسهم للفضيلة يريدون قسر الناس عليها .. في حين ان الفضيلة لا تكون فضيلة حقا الا عندما تصدر عن الايمان القلبي والاقتناع الخاص من الفرد ، وعندما تتجاوب قوانينها مع ايمان الفرد أو على أقل تقدير - مع ايمانه بسلامتها ..
رغم انه قد لا يكون منفذاً لها بالكامل .. أما عندما تصدر القوانين في مناخ من عدم الايمان فانها تكون عقيمة وربما يفوق ضررها كل ما يمكن ان تصل اليه ، لأن تطبيق قانون اخلاق لا يتجاوب معه الناس يتطلب حرسا وتحسسا ورقابة وتدخلًا في حياتهم الخاصة . ويؤء هذا كله بالفشل لأن

المجتمع الانسانى له «ميكانزم» الجسم الحى - اى له مقاومته - وانعكاساته ، وهو يلفظ الجسم الغريب عليه ويتخلص منه - كما ان له مستوياته المتفاوتة وتعقيدته وتشابكه ، ولا يمكن ابدأ لسكين الاصلاح ان تسير فيه بنعومه ويسر كما تسير فى قالب زبدة ...

وقف الاسلام تجاه هذه المشكلة موقفا مثاليا لأنه يتضمن خطين أساسيين : الخط الاول تحريم صور من الانحراف فى الاستمتاع كالخمر والبغاء الخ .. ويفترض ان يطبق هذا التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات التحريم عن طريق السلطة وان يتضمن القانون عقوبات على ممارستها .. والخط الثانى التوجيه الذى لا يعتمد على تحريم صريح ولا يصطحب بعقوبات ولكنه يعتمد على وازع الايمان والضمير . ومن الواضح ان موقف الاسلام هنا يفضل المواقف التى تقفها النظم السياسية الاخرى التى لا يكون لها محل فى قلب الفرد ولا تمس ضميره ومن الخطأ البالغ تركيز الاهمية فى الخط الأول والتقليل من أهمية الخط الثانى .

تطبيقا للموقف الاسلامى - فان ما صرح القرآن والحديث بتحريمه كالخمر ، والبغاء .. يحرم فلا توجد اماكن عامة له أو مصانع أو غير ذلك . أما ما وراء ذلك مما يمارس داخل الجدران المغلقة فانه فى حماية الستار . وحكمة هذا ان لا يكون التحريم سيفا مصلتا على حرمة البيت وحرية الفرد داخله ، أو ايجاد مورد لفئة ترتزق بالتجسس وابتغاء الفتنة .

أما ما لم يحرم صراحة كمختلف صور اللهو ، ودور السينما والتمثيل - فانها تعالج أساسا بايجاد المناخ الذى لا يسمح بانحراف هذه المناشط ، وما لم يوجد هذا المناخ فستعسر المعالجة القسرية . ولن تكون ناجعة كما تعالج بتعزيز الايمان وتعميقه فى النفوس بحيث يكون الانصراف عنها أو الزهد فيها تلقائيا أو يكون الاقبال عليها محدودا يثير فى أعقابه وخز الضمير ويستحث صاحبه على التكفير .

ويستتبع هذا ان لا تسهم الدولة في النشاط الفني - لانها اذا اسهمت تعرضت للخسارة أو اضطرت للمسايرة - وهذان أمران احلاهما مر ولا يحق للدولة ان تتورط فيهما ، ويمكن للرقابة - التي لا مناص من وجودها - ان تقص بالاضافة الى اللقطات الجنسية كل مناظر القسوة والعنف والجريمة وكل مشاهد التفاهة وهذه كلها فيما نرى أشد خطرا من مناظر الجنس التي يتركز الانتباه حولها . على ان لا يكون هناك تعسف .. لأن من المسلم به ان الناس لا تذهب الى السينما لتسمع وعظا - وانما لترى معالجة فنية لمشكلات الحياة أو لتمتع انظارها بمشاهد الجمال ، أو لتشف عاطفيا . ولا غبار على هذا كله . بل انه مطلوب ولأن يؤدي بطريقة سليمة خير من أن لا يؤدي مطلقا ، وبالطبع خير من ان يؤدي بطريقة مشوهة .. وفي الوقت الذي تكون فيه مناظر الخلاعة في الافلام مستهجنة ، فلن يمكن الزام الممثلة بزي لا يكشف الا الوجه والكفين وقد اعتبر بعض الفقهاء ان عورة الأمه - أي الجارية - هي كالرجل - من السرة الى الركبة . ونحن لا نسلم بهذا القول وانما نسوقه الى الفقهاء ، ليروا نموذجاً من تفكير بعض اسلافهم . ونحن لا نرى ضرورة لوضع معيار اسلامي يحكم الفنون كلها ، لأن الفنون من حرث الدنيا .. « ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها - وماله في الآخرة من نصيب » وقد اباح الاسلام صنوفا من اللهو وبعض ما لم يبحه منها يدخل في «اللمم» الذي تسامح فيه القرآن .

كذلك فاننا نرى ان الازمة الحقيقية في الفنون هي ازمة النص الجيد الذي يمثل فكرا أصيلا . واقتتاد مثل هذا النص جعل المستجيبين يلجأون الى صور التبريج ومخاطبة الشهوات . ولو وجد النص الجيد الذي يعالج مشاكل الحياة الانسانية والقلب البشري والاضاع الاجتماعية ، لما كان هناك ضرورة للواذ بالاثرات الجنسية .. ولأمكن ان يملك الممثلون والممثلات انتباه المتفرجين حتى لو كانت الممثلات يرتدين أكثر الازياء تزمنا وهذه المعالجة الفنية الصادقة التي لا تنحط الى درك الاثارة أو تجعل نفسها بوقا للدعاية

هى التى يمكن ان تعد اثراء للحياة . ولا يكون هناك غبار من الزاوية
الاسلامية عليها . لانها وقد تصدت لقضايا الفكر فمن حقها ان تتمتع
بالحرية .. ولكن افتراض وجود هذا المستوى هو افتراض الاستثناء والقلة -
وليس القاعدة والكثرة . ومن ثم فان احكامنا نظرت الى هذه الفنون
باعتبارها مجالات للهو وعالجتها تحت باب الاستمتاع .

ومن الخطأ الجسيم ان تسلك السلطات اسلوباً مترمناً لأسلمة الفنون -
فمثل هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل وأى محاولة ناجحة لذلك يجب ان
تأتى من الفنان المسلم المؤمن الذى يفهم الاسلام حق الفهم ويحيط بطبيعته
وروحه ، ويستلهم ذلك كله وهو يختار موضوعه - ويحدد صياغته
واداءه ..

أما الاذاعة والتلفزيون فان الدولة تسلمهما الى مجلس قومى تمثل فيه
هيئات المجتمع ، ويكون هو المسئول عن كل شىء فيها . ويبدو ان هذا
هو الملاذ الوحيد فان نجعلهما تابعين تبعية مباشرة للدولة يحمل الدولة -
التى ترفع لواء الاسلام - بتبعات لاتقدر عليها قد تقدمه - كما قد يجعلهما
بوقا واداة للدعاية لسياسية الحكومة . وفى الوقت نفسه فلا يمكن ان يترك
للأفراد والشركات التجارية . فاذا اساء المجلس التصرف فيمكن للدولة
الاصلاح بمختلف الوسائل ..

هناك فنون اخرى كالتصوير أو الموسيقى أو النحت - وهذه تترك
للأفراد أو الهيئات التى تتطوع للعناية بها . وقد يتبدى أثر كراهية الاسلام
لنحت التماثيل وتصوير الأشخاص فى تحريم اقامة تماثيل للحاكمين
والبارزين . والاكتفاء بوضع لوحات أو نصب أو مسلات تسجل عليها
مآثر هؤلاء الأفراد ، وتحسُن ان يصرف النظر عن عادة وضع صورة رئيس
الدولة فى مكان الصدارة فى الأماكن . الرسمية والاكتفاء بالعلم أو الشعار
الذى يمثل الدولة . وفكرة الاسلام فى العزوف عن نحت تماثيل للأفراد أو
وضع صورهم يعود الى تحريم الوثنية بكل معانيها . ووضع تماثيل بأضعاف الحجم

الطبيعى ، فى بعض الميادين أو وضعها فى أحجام صغيرة فى المكاتب يتضمن
اثارة من الوثنية - حتى وان لم تكن الوثنية بمعنى عبادة هذه التماثيل أو
اصحابها ...

وقد يثار هنا ان الموقف الذى وقفته الدولة تجاه الفنون وصور اللهو
والاستمتاع يغلب عليه الطابع السلبى - وهذا هو الموقف الاسلام - حتى
وان لم يكن المنشود تماما . لان أى محاولة للتحريم والتدخل ستجلب
انتكاسات وردودا تفوق ما أريد تجنبها .

ولقد اعتبرت الدعوات الإسلامية المعاصرة الفنون والآداب وصور اللهو
والإستمتاع « رجساً من عمل الشيطان » ورفضت الإعتراف بها أو تقبلها ،
ف عزلت نفسها عن المجتمع الحديث الذى يعد هذا النوع من النشاط جزءاً
لا يتجزأ منه ، وأصبحت بمنأى عن الاضواء ، أو الوجود النشط على
الساحة الذى تملكه وسائل الأعلام . ومن الطبيعى أن تبادلها الأسرة الفنية
عزوفاً بعزوف ، مما أوجد أزمة فهم وثقة بين الجانبين تعمل على تمزيق
المجتمع ، وفيما ذكرناه ما يوجد صعباً مشتركاً يمكن أن يتلاقى عليه
الجميع . ولا بد أن تطهر الفنون والآداب نفسها من صور الأسفاف
والسقوط ، كما أن من الضرورى أن تفهم الدعوات الإسلامية أن لامناص
من اللهو والإستمتاع بمختلف الصور . وقد كان موجوداً فى كل العصور
الإسلامية ، ولكنه لم يكن معلناً أو مسجلاً لعدم وجود أجهزة الإعلام
من تليفزيون وإذاعة وسينما موجودة اليوم وعلينا أن نتعامل معها .

والقضية بعد ليست بالخطورة التى تتصورها بعض الدعوات الإسلامية .
فإن المجتمع الإسلامى إنما أوتئى من ظلم الحكام وإستغلال الأغنياء .. وجهل
عمامة الشعب ، والتخلف فى الصناعة والمهارات ، وليس لأنه سمح بقدر
من الانفراج العاطفى أو الإستمتاع الفنى أو تذوق الجمال .. فإذا كان
ثمة خطأ أو استسلام فإنه يمكن أن يستدرك طبقاً لتفاعلات السلوك

الإسلامي وأسلوب المقاصة . وهو بعد لا يتضمن شراً . وقد كان الإسلام قاسياً وحازماً تجاه الشر ، ولكنه كان رقيقاً ومتسامحاً الضعف ، بل أنه اعترف به وتقبله عندما تقبل في القرآن «اللمم» ، وعندما سمع في الحديث «ساعة وساعة ...» والتشديد بصفة عامة ليس من خصائص الإسلام والسماحة واليسر هما خصائصه .

المرأة

تكتسب قضية المرأة أهميتها الخاصة من العوامل الآتية :

أ - ان المرأة هي - تعداداً - نصف المجتمع ، وربما أكثر في معظم الدول .

ب - ان المرأة هي التي ترى الجيل وتطبعه بطابعها ، فالرجل ابن المرأة ، وهو يدين لها بما تغرسه فيه خلال الطمولة من عادات وخصائص - وبقدر ما تكون واعية ورشيدة ، بقدر ما تكون قديرة على النهضة بهذه المسؤولية الثقيلة .

ج - ان المرأة هي رمز الجنس . ومع ان قضية الجنس هي بطبيعتها مزدوجة ، الا ان المرأة - لعدد كبير من الملايسات - أصبحت رمز الجنس . وهو موضوع يشغل الاهتمام ويشير الاقاويل ، وقد ظهر ذلك من حديث الافك ايام الرسول حتى العصر الحديث ، ثم جاءت الفترة المعاصرة فدفعته به الى الصدارة وجعلته أحد التحديات التي تواجه المجتمع الاسلامي

والمبدأ الأساسي في الاسلام ان الناس جميعا سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربي على عجمي ، ولا لأبيض على أسود ولا للذكر على أنثى . فالجنس أو اللون أو النسب أو الجاه ليس من شأنها ان تعطى أصحابها أفضلية على غيرهم وانما تأتي الافضلية من العمل . وهو معيار التفاضل .

وتظهر المساواة ما بين الرجال والنساء من توجيه القرآن خطابه الى

«المؤمنين والمؤمنات» دون أى تفرقة وهى لفظة سبق بها القرآن خطباء هذا الزمان بأكثر من ألف عام « حتى وإن قدم المؤمنين على المؤمنات » ولا تظهر الآيات أية إثارة من تفرقه وتتحدث عن المؤمنين والمؤمنات ، كأن المساواة بينهم قضية معروفة سلفا «والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويطيرون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ، ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله اكبر ذلك هو الفوز العظيم» . ٧١ - ٧٢ التوبة .

ففى هذه الآيات ايجاب مشترك على المؤمنين والمؤمنات فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واقامة الصلاة واطاعة الرسول ، كما ان لهم مثوبة مشتركة فى الجنة ورضوان الله . «ان المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدقين والمتصدقات والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات أعد الله لهم مغفرة وأجرا عظيما . وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضللا مبينا» ٣٥ - ٣٦ الأحزاب .

«ليدخل المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ويكفر عنهم سيئاتهم وكان ذلك عند الله فوزا عظيما ويعذب المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات الظانين بالله ظن السوء عليهم دائرة السوء وغضب الله عليهم ولعنهم وأعد لهم جهنم وساءت مصيرا» ٥ - ٦ الفتح فى هذه الآيات مساواة تامة بين المؤمنين والمؤمنات ، والمنافقين والمنافقات الخ . فى مسائل العقيدة والايمان . «فاستجاب لهم ربهم انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض» «ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون

نقيرا» «من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» «يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله أتقاكم» ففي هذه الآيات كلها نجد الحديث عن الرجال والنساء والاشارة اليهم بالتساوى - وانهم «بعضهم من بعض» «ولتعارفوا» فليس هناك أى تفرقة أو حتى حساسية .

والمساواة العامة بين الناس لاتنفى وجود تفاضل يقوم على العمل أو المسئولية أو العلم ، وقد عرض القرآن له فى كثير من آياته وادخل فيه الرسل والمؤمنين «تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات» «لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر والمجاهدين فى سبيل الله بأموالهم وأنفسهم وفضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدین درجة - وكلا وعد الله الحسنى» «وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على قومه نرفع درجات من نشاء - ان ربك حكيم عليم» «هو الذى جعلكم خلائف الارض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليلوكم فيما آتاكم . ان ربك سريع العقاب وانه لغفور رحيم» . «يرفع الله الذين آمنوا منكم ، والذين أوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير» «ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لا يظلمون» .

وبالنسبة للنساء على وجه التخصيص فقد جاءت الاشارة الى ذلك فى آيات من سورتي البقرة والنساء ، ومما يلحظ ان صياغة هذه الآيات رقيقة قدر ما هى موحية .

ففى سورة البقرة جاء «... ونحن مثل الذى عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» وفى سورة النساء جاءت الآيات «ولاتتمنوا ما فضل الله بعضكم على بعض . للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسئلوا الله من فضله ان الله كان بكل شئ عليما ولكل جعلنا

موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين عقدت ايمانكم فآتوهم نصيبهم
ان الله كان على كل شىء شهيدا . الرجال قوامون على النساء بما فضل
الله بعضهم على بعض ، وبما اتفقوا من أموالهم .

ومراجعة هذه الآيات توضح .

أ - أن صدر الآيات تضمن اشارة الى المساواة بين الرجال والنساء «ولهن
مثل الذى عليهن بالمعروف» «للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب
مما اكتسبن» فضلا عن النهى عن تمنى «ما فضل الله بعضكم على بعض»
فلا يتمنى الرجال مثلاً الجمال أو الرقة .. ولا تتمنى النساء القوة والبأس ..
لأن لكل واحد لحظة من الافضلية ..

ب - بعد هذا النص على المساواة فى صدر الآيات ، تأتى الاشارة الى
أفضلية الرجال فى عجز الآيات . وتصور الآية الأولى ذلك بتعبير «وللرجال
عليهن درجة» وقد أوضحنا ان القرآن يستخدم تعبير الافضلية درجة بالنسبة
للرسل ، وللمؤمنين مما لا يوحى أفضلية نوعية . واستخدمت آية النساء
«الرجال قوامون على النساء» . والتعبير بكلمة «قَوَام» المشتقة من القيام
لا يعطى معنى رآسة أو أفضلية مطلقة أو مجردة من الالتزام والمسئولية ،
ولكنه يربط بينها وبين مسؤوليات والتزامات فسرهما بقية الآية بانها الانفاق
والحماية المتأنية من القوة ..

وقد يذكر فى هذا الصدد ان القرآن لم يشر الى تلك القصة المشهورة
التي جاءت فى العهد القديم عن ان حواء هى التي أغوت آدم وجعلته يقع
فى المعصية وكانت تلك «الواقعة» فى اصل التحيز ضد المرأة فى الفكر
اليهودى والمسيحى وجعلته يربط بينها وبين الشيطان .. والاغواء والمعصية
و «الحية» ورفض القرآن تلك النقطة وبرأ المرأة منها وجعل مسئولية الخطأ
قسمة بين آدم وحواء دون تمييز ، بل أكثر من هذا ان القرآن ضرب المثل
للايمان والشرك باربعة نساء ، مما يوضح بروز المرأة فى عالم العقيدة بصورة

يبرر ان يكن مثالا عليها «ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئا وقيل ادخلا النار مع الداخلين ، وضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون اذ قالت رب ابن لى عندك بيتا فى الجنة ونجنى من فرعون وعمله ونجنى من القوم الظالمين ، ومريم ابنة عمران التى أحصنت فرجها فنفخنا فيه من روحنا ، وصدقت بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين» .

وكالعادة . فان افعال النبى صلى الله عليه وسلم تصع النقط على حروف القرآن وتفصل إجماله . وكان النبى مثالا للفارس و«الجتلمان» ازاء المرأة ، وسبق ، بل وفاق ، كل ما جاءت به صور الاتيكيت الأوروبى بالنسبة للمرأة . فكان صلوات الله وسلامه عليه يثنى ركبته لتصعد عليها بساؤه ، عندما يركبن ابلهن ، وكان يتسابق مع عائشة ، ويعلن حبه لها ويقف أمامها ليتيح لها ان تشهد لعب الحشمة حتى تمل هى ، الأمر الذى جعلها بعد ان روت ذلك توجه المسلمين «.. فاقدروا قدر الجارية الحديثة السن الحريصة على اللهو» وكان النبى صلى الله عليه وسلم يقوم لابنته «فاطمة» عندما تزوره ويجلسها جنبه ، وفى بعض الروايات يقبل يدها .. وقبل ان يفرش «رأى» رداءه للملكة اليزايث بالف عام ، بسط محمد رداءه لمرضعته لتجلس عليه . وكان يقول «لا يكرهن الاكريم ولا ييغضهن الا لئيم» ، وعندها تدخل لدى جارية هى «بريرة» كانت قد طلقت من زوجها لتعود اليه بعد ان أضربه حبه لها ، ورفضت لم يغضب ، وعلى نقيض ذلك فسح عقدة زواج فتاة زوجها ابوها رغما عنها ..

وأى مفكر نزيه يقرأ آيات القرآن ويراجع سيرة الرسول ومواقفه ازاء المرأة لابد وأن يحكم ان الاسلام قد ذهب الى آخر مدى يمكن للمساواة ما بين النساء والرجال ان تذهب اليه ، ولم تقفه الا الضرورة التنظيمية التى تقتضى نوعا من القوامة وتحمل المسئولية . وانه فعل ذلك منذ اربعة

عشر قرناً ، في حين ظلت الزوجات تباع في أوروبا حتى القرن الخامس عشر! .

قد كان في النفس شيء مما جاء عن «الضرب» في الآية «فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن» حتى قرأت تفسيراً قديماً أغلب الظن ان معظم المعاصرين لم يحسوا به قدمه شيخ يعد من الثقافات في الفكر الاسلامي هو الشيخ محمد ابو زهرة الذي نشر مقالاً بعنوان «التشريع الاسلامي في خواصه ومراحله» في غرة شوال ١٣٧٥ (١٢ بار - مايو - سنة ١٩٥٦) من مجلة «المسلون» ص ٤١ - ٤٢ بطرق فيه الى «عدالة المجتمع الصغير وهو الاسره . وجاء به .

» .. هناك عدالة اخرى هي شعبة من العدالة الاجتماعية ، العدالة في المجتمع الصغير وهو الأسرة .

كان محمد اول من دعا اليها فما عرف للمرأة حقوق قبل ان يجيء محمد والعدالة التي دعا اليها هي العدالة النفسية والخلقية التي تجعل الحقوق والواجبات متساويين متماثلين فما على الانسان من حق يقابله ما عليه من واجب «وهذا المعنى قرره القرآن الكريم بأبلغ عبارته «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف» اي لمن من الحقوق بمقدار ما عليهن من واجبات ثم قال وللرجال عليهن درجة هذه الدرجة التي اعطيت للرجال لست حقاً لا يقابله واجب . فاذا كان للرجل على زوجته حق الطاعة فلها عليه حق العدل والمعاملة بالمحسنى .

.. وأن الامام مالك رضى الله عنه يقرر بان المرأة اذا شكت نشوزاً من زوجها واعراضاً عنها . لها ان ترفع الامر الى القاضي فالقاضي يعظه فان اتعظ أنتهى الامر . فان لم يُجِد الوعظ امر لها بالنفقة ومنعها من الطاعة ، وأجاز لها ان تهجره والا تذهب الى بيته . فان أجدها هذا انتهى

الأمر . فإن لم يُجده عزره بالضرب ، فإن لم يُجد هذا كان التفريق (وان يتفرقا يُغن الله كلا من سعته) وهذه الحقوق التي قررهما الامام مالك هي في نظير الحقوق المذكورة في القرآن للرجل ، وهي قوله (فمظهور) واهجروهن في المضاجع وأضربوهن) بيد ان هناك خلافاً . ذلك ان الضرب الذي احازه القرآن هو الضرب غير المبرح وعين المشين لا يلطمها على وجهها مثلاً اما الضرب الذي يضربه القاضي بالعصا اى الضرب الذى ينزل بالزوج لا مانع من ان يكون مبرحاً . اما ضرب الزوج فلا يصح ان يكون مبرحاً ولا ان يكون شائناً .

هناك ايضا آيات نزلت خاصة بزي المرأة وزينتها وباستثناء الآيات التي نزلت في نساء النبي اللاتي بتعبير القرآن «لستن كأحد من النساء» فإن هذه الآيات تنهى المؤمنات عن ان يبدن زينتهم «الا ما ظهر منها» وتأمرهن بان يبدن عليهن من جلابيبهن وان يضربن بخمرهن على جيوبهن - وان لا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن . ومضمون هذه التوجيهات تغطية فتحة الصدر وان تكون الملابس طويلة دائية وجاءت بعض هذه .. الآيات في سياق الحديث عن الآداب ، أو الحديث عن نساء النبي مما يوحي بان توجيهها الى نساء المؤمنين انما يكون على محمل التنزيه لان نساء النبي لسن كأحد من النساء ، فضلاً عن ان الآية تعترف ضمناً بحق نساء النبي أنفسهن في التزين والتبرج ، باستثناء تبرج الجاهلية الأولى ..

وصياغة الآيات رقيقة ، وتوجيهية ، على عكس آيات الافك والزنا ، كما يلحظ ان ليس فيها اشاره تعزل الرجال عن النساء أو تقضى على النساء بأن يكن قواعد البيوت . باستثناء نساء النبي - اللاتي وجهتهن لأن «يقرن في بيوتهن» وهو الأمر الذى يقتضيه وضعهن الممتاز والخاص ، اذ لا يعقل ان يسعى نساء النبي في الاسواق .. وانما يسعى اليهن في بيوتهن ، بل وحتى هؤلاء ، لم يكن وضعهن الممتاز ليعزلهن عن مجتمع الرجال . فلم تكذب أم

المؤمنين الحكيمة الرصينة «أم سلمة» تسمع - وهي في غرفتها وماشتطها
تمشط شعرها - رسول الله وهو يقول على المنبر «أيها الناس ..» حتى قالت
لما شطتها «لفى شعري» فردت هذه «رحمك الله ..» إنما يقول أيها الناس
فقلت أم سلمة «أو لينا من الناس؟» وكما هو معروف - فإن النساء في
عهد النبي صلى الله عليه وسلم كن يسهمن في الحياة العامة ومشاركين في
الغزوات . مشاركة تطبيب وعلاج ومشاركة قتال ودفاع . واعطاهن النبي
من الغنيمة . وعندما تحدث النبي عن غزاة يركبون البحر سأله أم سلمة
ان يدعو الله ان تكون فيهم فلم يرفض وإنما دعا الله واستجاب الله الدعاء
وانضمت أم سلمة الى الاسطول الاسلامي وخاضت البحار .. حتى لقيت
مصرعها عند غزو قبرص - وهي حالة يمكن ان تكون فريدة ، حتى بالنسبة
للأسطول البريطاني العتيق الذي لا يذكر عنه مثل ذلك . وفي أكثر من
مناسبة أجارت سيدات شخصيات كانت معادية للإسلام وأقر النبي
جوارهن . وهو عمل في صميم المجال السياسي .

وهناك احاديث تتناول تفاصيل الزنى والزينة وصوت المرأة ومصافحتها
وخروجها أو الخلوة بها ، ولا ريب في ان مضمون هذه الاحاديث
صحيح ، ونحن لا نعدم مثيلات لها في كتب علم النفس الفرويدي أو في
روائع الأدب العالمي شعرا ونثرا ، تكون محل اعجاب الناس لصدقها ودقتها
ولأنها تلمس جانبا عميقا وخافيا من النفس والمجتمع ، ولكن هذه الصحة
لا تقتضي تعميم الأحكام ، وشأنها شأن الحديث عن حوادث الطرق
والسكك الحديدية والطيران أو عدوى الميكروبات في الماء والهواء والخضر .
فهذه الاحاديث رغم صحتها لا تمنع احدا من ركوب المواصلات على
اختلافها - رغم ان حوادث السيارات والطائرات والقطارات والبواخر
كثيرة ، واحتمال اصابته ليست مستحيلة أو حتى مستعدة . فهذه الاحاديث
صحيحه بهذا المعنى وهي للاحتياط أكثر مما هي للاتباع . وعندما يتعكس
الأمر فتصبح للاهتباك أكثر من الاحتياط - فإنها تصبح صورة من صور

«الوسوسة» وعدم التلاؤم مع طبيعة الاشياء وتحمل النفس عتاً لاطاقة لها
به .

وبصفة عامة ، فان هذه القضية - قضية زى المرأة واختلاطها اخذت
من الأهمية أكثر مما تستحقه وأصبحت مجالاً للقليل والقال واداة للاتهام
وابتغاء الفتنة ومعولاً للهدم والتشهير بكثير من الرجال والنساء . فى حين
انها ليست من صمم العقيدة . وانما هى من أدب الاسلام . وليست النقطة
الهامة فيها هى ستر الصدر والشعر .. وتطويل الثياب قدر ما هى البعد عن
الخلاعة التى تجنى على انسانية المرأة لانها تعلق الجانب الجنى على الاصل
الانسانى - وتجعلها اداة للاستمتاع أو الاستغلال أو الاغواء وليست غاية
فى حد ذاتها وتجنى على المجتمع لأنها تكون وسيلة لاضرام الشهوات . والأمر
فى هذه القضية هو أمر الوازع النفسى أكثر مما هو سلطة الحكومة . والعرف
والاجتهاد أكثر مما هو قانون العقوبات . ولئن كان كشف الشعر أو ابداء
الزينة الخ . لا يتفق مع التوجهات السلفية ، فمن الممكن التسامح فيه على
أساس ما قرره الكتاب والسنة من ترخيصات عند الضرورة . وانه يكون
من اللطم الذى استثناء القرآن أو السيئة التى تدرأها الحسنة . دون ان يمس
عدالة المرأة وتصونها ، لأن ما يمس هذين هو ما يصل الى حد الخلاعة
والبهرجة ، وهو حد يتوصل اليه كل جيل بمقتضى فهمه دون ان يختار
قلبه وضميره . .

★ ★ ★

قرأنا الكثير عن مخاطر الاختلاط ومفاسده ونحن نسلم بذلك اذا أريد
به الاختلاط دون ضابط . ولكن الاختلاط المذهب بين مجموعات من
الرجال والنساء للدراسة أو فى المناسبات الاجتماعية يخلص من هذه المآخذ .
وبعد فأننا لا نقرأ شيئاً عن مخاطر ومحاذير عدم الاختلاط ، واثاره السيئة
التي تجعل الشباب يحترقون ويتمزقون ويتخبطون فى غيابات الجهالة والسرية

والحرمان والحيرة وما يؤدي اليه هذا من شذوذ وانحراف وقلق واضطراب .
كلها مخاطر جسيمة لا يمكن تجاهلها لانها تنفشي في مجتمعات عدم
الاختلاط . ومن السهل ان نقول «التسامي» ولكن من الصعب ان نلزم
الجميع به لأن الغريزة أغلب . كما لم يعد ممكنا ، أو مطلوبا ، ان يتزوج
الشاب بمجرد البلوغ لأن الزواج مسئولية ثقيلة . ولا بد للمراهق من اتمام
دراسة أو التدريب على مهنة واكتساب دخل منتظم مما يجعل بين البلوغ ..
وبين ذلك عشرة أعوام تقريبا هي زهرة الشباب .. .

ولا يخالفنا شك في ان مجتمعا يفصل بين الرجال والنساء تماما هو مجتمع
يخالف الفطرة ، ودين الفطرة الاسلام ، وانه ضرب من «الرهبانية» التي
استبعداها الاسلام ، وان التمسك بذلك لا يعود الى الاسلام قدر ما يعود
الى التقاليد الاجتماعية الموروثة ، وان هذا ليس من الخير في شيء لانه يوهن
المجتمع ويخلخله ، ويفرض اذلالا نفسيا ، ويتضمن اتهامات لضحايا الشباب
ذكورا واناثا ويطبق عليهم الجهالة والسرية والسوق السوداء في العواطف .
وان الصورة السليمة هي التسليم بالاختلاط المهدب بين مجموعات الرجال
والنساء في العمل أو الدراسة أو المناشط الاجتماعية .. .

تعدد الزوجات والطلاق وجهان لضرورة واردة في حياة المجتمعات .
ولو أريد تحريم التعدد على أساس تفاعل الآية «وان خفتم الا تعدلوا فواحدة
أو ما ملكت ايمانكم» والآية «ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو
حرصتم» لما كان هناك مخالفة منطقية أو خروج على صريح النص - ولكن
هذا لن يكون من المصلحة . لان التعدد له مكان في المجتمع ، ولو على
أساس الضرورة الطارئة وليس الدأب المألوف ، وعندما يفلق باب التعدد ،
مع وجود الضرورة ، فسيوجد بجانب الخلية خلية ، وتنشأ علاقات
جنسية في الخفاء بدلا من ان تكون في العلن وتصطبب بكل ما تصطبب
به العلاقات غير المشروعة من مخاطر ومحاذير .. .

والطلاق ايضا ضرورة في بعض الحالات ، ومع انه ايفض الحلال ..

الا انه في النهاية ، وعند الضرورات ، حلال ومن الخطأ تحريمه كلية ..
لانه وان كان سيفاً مصلتاً على عنق المرأة فإنه يكون أداة عتق وتحرير المرأة
من زوج غاشم والحكم عليها بان تعايشه الصق واوثق معايشه والزامها بأن
تكون أسيرة فرصة واحدة مدى الحياة ، حتى وان اخطأها التوفيق فيها .
هذا كان الطلاق من مطالب المرأة الكاثوليكية بوجه أخص ، وألف النساء
في ايطاليا جمعية للمطالبة بالطلاق جعلت شعارها «الطلاق يساوى كرامة
المرأة» .

والطلاق الأسلامى بعد غير مفهوم لمعظم الأزواج والزوجات المسلمين
المعاصرين ومن باب أولى لغير المسلمين ، الذين اخذوا اللفظة بمعناها .
وجعلوها موضوعاً للنقد والتنديد . ويعود ذلك الى عجز الشيوخ عن ترجمة
الاصطلاحات الشرعية الى لغة سهلة مفهومة . فالطلاق الاسلامى انفصال
جسدى لمدة ثلاثة شهور تقريباً (مدة العدة) يمكن للزوج خلالها مراجعة
زوجته ، ولا يعد الطلاق تاماً الا بعد هذه المدة . ويمكن لهذا الاجراء ان
يتكرر مدة اخرى عندما يعيد المطلق الزواج بمطلقته ، ولا يعد الطلاق باتاً
الا في المرة الثالثة ، وفي هذه الحالة ايضاً ، يجوز للمطلق ان يتزوج بمطلقته -
ولكن بعد ان تتزوج بأخر . وتطلق منه . والحكمة من هذه الاجراءات
كلها واضحة - وهى تتبع التطور الذى يمكن ان يتتاب عواطف ومسالك
الزوجين وتعمى بالعودة . وحق الزوجة في الزواج من آخر يفسح امالها
لجمال ، وقد يكون تجربة قاسية - ولكنها فرصة جديدة - فاذا رزقت
السعادة كان بها ، والا فان هذه التجربة وحدها هى التى يمكن ان تقنعها
بفضل زوجها الاول ، بحيث اذا عادت اليه رزقا السعادة ، واذا كان قد
تزوج غيرها ، فلن تدفع اكثر من ثمن خطئها ،

ومن ناحية اخرى فقد تبينت المحاكم ان اليمين المعلق لا يعتد به ، لأنه
وسيلة لاجبار الزوجة على شيء ما تحت تهديد الطلاق - وليس هذا من
مبررات الطلاق .

وكل ما الحق بتعدد الزوجات والطلاق من اساءات سواء في الفهم أو التطبيق لا يحتسب على الاسلام ، وانما على الذين عجزوا عن فهم الاسلام واستغلوه لمآربهم الخاصة وقد كتب بعض الفقهاء في ذلك اقوالا تعد عار عليهم وتوضح مدى ما يمكن ان يصل اليه سوء الفهم من شطط وسرف .

واذا كان التعدد والطلاق حقا - فانهما ككل الحقوق محكومين بحسن استخدام هذا الحق . وحسن استخدام الحق والحيلولة دون اساءته قاعدة اصولية مغروسة في طبيعة الاسلام فضلا عن نصوص عديدة توجبها . ومن حسن استخدام هذا الحق تطبيق التحكيم الذي نص عليه القرآن قبل الحكم بالطلاق ، وان يتم هذا بحضور «المأذون» أو أى شخصية اخرى محايدة يمكن اثبات وقوع هذا التحكيم ولضمان حسن ادارته وكذلك الاخذ بالشهود . وقد أوجب الاسلام الشهادة في العقود ، والطلاق لا يقل في خطورته عن أى عقد . ومن وسائل الحيلولة دون اساءة استخدام هذا الحق تعويض المرأة عن الضرر الذى يقع عليها نتيجة تعدد أو طلاق لا ضروره له أو دون ميرر وجيه ، وان يتلاءم هذا التعويض مع الضرر .

ومثل هذه الضمانات لا تعد اقتياتا على الشريعة ، وانما هى تنظيم للحقوق - بل هى تنفيذ لمقاصد الشريعة وروحها وهى بعد لا تقرب شيئا من اصول العقيدة التى لا يجوز المساس بها ولا يمكن ان تكون ثورة النافرين عليها غضبا للشريعة وتمسكا بها . ان الشريعة مظلومة معهم ، ومجنى عليها منهم ، فليتقوا الله فيها وليحذروا ان يكون غضبهم لحقوقهم المظلونة أكبر من غضبهم لجادة العدالة وروح الاسلام .

ولا يجوز ان يتم الزواج الا برضا الزوجة ورغبتها وعليها ان تبشر ذلك بنفسها . ان فكرة الوكالة عن الزوجة ، وان اذنها صامتة أريد به مجتمع يغلب الحياء فيه العذارى على أمرهن وهو أمر لم يعد له محل الآن ، والاجدر تطبيق المبدأ الاسلامى «لا حياء فى الحق» وأى حق أعظم وأخطر من الارتباط الزوجى ويجب ان يتم الزواج على اساس التجاوب النفسى ،

والتقارب الذهني والرغبة المؤكدة من الطرفين ، فهما أكثر من الاب والام - صاحبيا المصلحة الاولى في نجاح الزواج . وهذا هو حكم الاسلام ، وتمسك الفقهاء والرسامين بغير ذلك في الزواج أو في الطلاق هو اثار انقلدين لمذاهبهم على صريح القرآن والسنة وما يقتضيه روح الاسلام وحكمة التشريع .

ان بيوت المسلمين قد تكون أتمس البيوت ، وابعدها عما اراده الاسلام للزواج ان يكون سكنا وأمنا وحيا وفهما ، ولو نطقت الجدران لروت المأسى من الشقاق والتناكر والخلاف والتعاسة . وهو الجزاء الوفاق لجهل المسلمين بروح دينهم . ورفضهم توجيهاته ... وتشبثهم بتقاليد الابهاء «قالوا حسينا ما وحدنا عليه آباءنا» .

والحق ان مقارنه نصوص القرآن بالممارسات التي مارسها المسلمون ، حتى في الايام الاولى للاسلام توضح ان كثيرا من المسلمين لم يستطيعوا ان يتقبلوا «تقدمية» الاسلام في مجال المرأة ، فمع ان الاحاديث صريحة في عدم منع النساء من الذهاب الى المساجد ، اذا أردن ذلك ، فقد وجد في بيت أحد الصحابة ، ومن بين ابناؤه من يقول عقب سماعه الحديث القاضي بذلك «بلى والله لئمنعن !!» .

وهذه الواقعة ، وما يشهده الفقهاء من الجحاج حول هذه النقطة دليل على ان الأمر في المرأة هو أمر نزعة الرجال أكثر ما هو توجيه الاسلام ولعل هذا المعنى كان في نفس الرسول عندما كانت اخر وصاته .. «النساء .. وما ملكت ايمانكم» وهي توصية أهلها المسلمون .. وتبنتها ، ورفعتها عاليا دعوات ليست لها نقاء واخلاص الاسلام .

وبعد هذا كله يمكن تلخيص الموقف في الآتي :

أ - الاسلام يسوى بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ولا يجعل للرجل حقا خاصا الا بحكم قوامه - أى اتفائه وحمايته وتحمله المسؤولية .

وهذا الحق الخاص هو ما يعطى مثل هذا الرجل «درجة» من الأفضلية .

ب - الاسلام ينشد المجتمع الأمثل ، وينهى عن التبذل القاضح والخلاعة واشاعة الفحشاء واثارة الشهوات . ووسيلته لذلك هي بناء الضمير ، ووضع الغرائز موضعها السليم الذى يعد عنها الحرمان ، وتركيز الحديث على الزى والتبرج والاختلاط هو عناية بشكليات القضية ، وليس بجوهرها . وكل تجاوز للحد ينقلب الى الضد بما فى ذلك التحجب والتعرى .

ج - التعليم فرض على المرأة ، كما هو فرض على الرجل ، ولعله أهم لها ، على عكس ما يتصور البعض - لأنه حماية لها وعصمة من الانزلاق ووسيلة لتنمية شخصيتها وتهذيب سلوكها .. وصحة حكمها على الاشياء وتقييمها للقرارات .

د - مع ان العمل الاعظم والأسمى للمرأة هو تربية الجيل وان هذا العمل صعب وقنى - قدر ما هو جليل ونبل ، فان ممارسة العمل الاقتصادى يسهم بجزء كبير فى تحقيق ذلك لانه يصفل شخصية المرأة ويعمل على تصحيح مفاهيمها وتعريفها للحياة والاضاع التى تحوطها وتتحكم فيها ويؤدى الى لمسها الفعلى لهذا كله ولا ريب ان ذلك يسهم فى نجاح الحياة الزوجية ، وتربية ابنائها تربية سليمة ، فضلا عن ضرورات الاقتصاد التى قد تضغط عليها وتأمين مستقبلها ومنحها حرية فى اختيار زوجها ، وهذه كلها حسنات لاشائبة فيها ...

وبالاضافة فان الاحتشام الاسلامى يوجب ان يجابا اشتغال النساء بأنماط معينة من العمل لتفى الحرج عن بقية النساء فيجب ان يوجد عدد كبير من الطبييات ، والمدرسات والممرضات والمشتغلات بالتفصيل والزينة وتصفيف الشعر الخ .. حتى لا تضطر المرأة المسلمة لأن تكشف عن انحص خصوصيتها لرجال غرباء نزولا على حكم الضرورة .. ولا ضروره هناك

ألا عزوف الشيوخ عن عمل المرأة ومقاومتهم ذلك ولهذا ، فإن الخير ان تشتغل المرأة بنوع من النشاط الاقتصادي قبل ان تتزوج وتنجب ، اما بعد ذلك فالامر لها ولزوجها وتربية الابناء أعز على الام واجدى على الأمة من أى انتاج اقتصادى آخر .

هـ - كان الاسلام فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية اكثر صراحة وتحررا «وتقدمية» من «مرجريت ميد» أو القاضي «لديس» أو «ليون بلوم» أو «مارى ستوبس»^(١) أو «روبرت أوين»^(٢) فهو يثيب على العلاقة الجنسية الزوجية ، ويعطى المرأة الحق في ان تكون لها العصمة ، كما يعطيها الحق في طلب الطلاق لاسباب وجيهة ، ويلزم الزوج الانفاق عليها ، ويحتفظ لها بأموالها وبحرية التصرف فيها ويقي على شخصيتها المدنية القانونية المستقلة عن الزوج . وقد اباح في ملابس معينة الزواج الموقوت الذى يطلق عليه «نكاح المتعة» ويمكن اعادة النظر في هذا الأمر مرة اخرى . لأن اباحة النبی صلی الله عليه وسلم محل اتفاق ولكن تحريمه محل خلاف . ولم يحرم الا في خلافة عمر . وبالطبع ، فان مثل هذا الاجتهاد يوجب ملاحظة منتهى الدقة عند وضع الضمانات اللازمة ، ولكنه قد يكون - في الملاذ الاخير - افضل الحلول بالنسبة لعدد من الحالات والملابس الخاصة .

(١) هؤلاء الاربعة من دعاة نشر الثقافة الجنسية وبعضهم من دعاة ازواج التجربة كما يسمونه .

(٢) كان روبرت اوين من دعاة الزواج المدنى واباحة الطلاق .

فهرست

الصفحة

مقدمة	٣
عالم ممزق	٦
اولاً - الأساس الإيماني	٩
ثانياً - الدولة والحكم والنظام السياسي	٢٢
١ - تبديد شبهات	٢٢
٢ - واساسيات الحكم في الاسلام	٢٨
٣ - المبادئ العامة للدولة الاسلامية	٣٢
٤ - السلطة التشريعية	٣٧
٥ - الأمام والسلطة التنفيذية	٤٣
٦ - السلطة القضائية	٥١
٧ - الموقف من الاشتراكية	٦٠
٨ - الموقف من القومية	٦٦
٩ - اذا أريد تثبيت المجتمع العربي	٧٢
ثالثاً - السياسة الاقتصادية	٧٢
١ - النظرية الاسلامية للاقتصاد	٨٢
رابعاً - قضايا المجتمع	٩٠
أ - الصحافة	٩٠
ب - السياسة التعليمية	٩٣
ج - الفنون والآداب	٩٧
المراة	١٠٨

بقلم المؤلف

أ - مؤلفات

- ثلاث عقبات في الطريق الى المجد (١٩٤٥)
ديمقراطية جديدة (١٩٤٦)
على هامش المفاوضات (١٩٤٧)
مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها القرآن
الكريم (١٩٥٢)
ترشيد النهضة (صودر قبل التوزيع) (١٩٥٢)
الازمة والبطالة في الرأسمالية (١٩٥٣)
موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة (١٩٥٧)
قصة فرسان العمل (١٩٦٢)
دور المنظم في الحركة النقابية (١٩٥٧)
القانون والقضاء في المجتمع الاشتراكى (١٩٦٣)
التنظيم والبنيان النقابى (ثلاث طبعات) (١٩٦٦)
في التاريخ النقابى المقارن - طبعتان (١٩٦٧)
دور النقابات في المجتمع الاشتراكى (١٩٦٧)
مسئولية القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة (١٩٦٧)
الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها (١٩٦٩)
منظمة العمل الدولية - ملحق مجلة العمل العدد ٦٤ سنة ... (١٩٦٩)
الحركة العمالية الدولية - ملحق العمل العدد ٧٢ سنة . (١٩٧٠)
العمل في الاسلام - ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة (١٩٧١)
محاضرات في الادارة النقابية (١٩٧٢)
الحرية النقابية ملحق مجلة العمل مارس (١٩٧٢)
روح الاسلام..... (١٩٧٢)

- العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة .. (١٩٧٥)
- قضية الانتاج (١٩٧٣)
- ظهور وسقوط جمهورية فايمار (١٩٧٧)
- حرية الاعتقاد في الاسلام (طبعان) (١٩٧٧)
- بحوث في الثقافة العمالية (١٩٧٨)
- الدعوات الاسلامية المعاصرة ما لها وما عليها (١٩٧٨)
- من نحو الامية حتى الجامعة العمالية ملحق مجلة العمل مايو (١٩٧٨)
- الجامعة العمالية (١٩٧٩)
- الأصول الفكرية للدولة الاسلامية (١٩٧٩)
- بيان رمضان (طبعان) (١٩٧٩)
- الأصلان العظيمان : القرآن والسنة (١٩٨٢)
- الفريضة الغائبة : جهاد السيف أم جهاد العقل (دار ثابت) (١٩٨٤)
- الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة (١٩٨٦)
- الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية (١٩٨٦)
- الحركة العمالية الدولية (كبير) (١٩٨٨)
- مشروع لاصلاح الحركة النقابية (١٩٨٧)
- الحساسية الدينية (وسيط) دار الزهراء (١٩٨٨)
- الاسلام هو الحل (٨١٣ صفحة) (١٩٨٨)
- تفسير حديث «من رأى منكم منكراً .. ابلغ» (١٩٨٨)
- خطابات حسن البنا الشاب الى ابيه (١٩٩١)
- الاسلام والعقلانية (١٩٩١)

ب - كتب الاتحاد الاسلامي الدولي للعمل

خلال الفترة من (١٩٨١) حتى الآن كتب الأستاذ جمال البنا للاتحاد

الكتب الآتية :

أزمة النقابية .

- الاسلام والحركة النقابية .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل (كتيب تعريفى) .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل يبدأ المسيرة
- رسالة الاسلام
- اخت الصلاة المهجورة .
- الحركة النقابية من منطلق اسلامى .
- الخيار الصعب .
- الحساسية الدينية (وجيز) .
- نظم الثقافة العمالية فى الوطن العربى .
- وجوه الائتلاف والاختلاف بين الرأسمالية والشيوعية والاسلام .
- الدولة العصرية .
- رؤية لمصموم الحكم بالقرآن .
- محكمة العدل الدولية الاسلامية .
- الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل فى عامين .
- العودة الى القرآن .
- لا حرج (قضية التيسير فى الاسلام) .
- نحن ودعوتنا .
- لست عليهم بمسيطر (قضية الحرية فى الاسلام) .
- العهد .
- الشورى فى الادارة .
- الحركة العمالية الدولية (وسيط) .
- عمال السودان والسياسة (مع آخرين) .
- الحرية النقابية (ثلاثة اجزاء) .

ج - مترجمات ومراجعات

النقابات فى الولايات المتحدة (١٩٦٢)

- النقابات في المملكة المتحدة (١٩٦٢)
- النقابات في الاتحاد السوفيتي (١٩٦٢)
- النقابات في السويد (١٩٦٢)
- النقابات في بورما (١٩٦٣)
- النقابات في الملايو (١٩٦٤)
- الازمة المقبلة (١٩٦٤)
- العمالة والتنمية الاقتصادية (١٩٦٦)
- مدخل لدراسة الأجور (١٩٦٦)
- الادارة العمالية في يوجوسلافيا (١٩٦٧)
- العمل يجابه عصرا جديدا (١٩٦٨)
- الديمقراطية النقابية (١٩٦٩)
- دستور منظمة العمل الدولية (١٩٧٠)
- اتفاقيات العمل الدولية في «مجلدين» (١٩٧١)
- توصيات العمل الدولية (١٩٧١)
- البرنامج العالمي للعمالة (١٩٧١)

«تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية» .

وكل هذه الكتب باستثناء الديمقراطية النقابية والأزمة المقبلة من مطبوعات منظمة العمل الدولية .



رقم الايداع ٧٠١٤ / ١٩٩١

دار الطباعة الحديثة
٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش
ت : ٩٠٨٣١٨

الكتاب والكاتب

تساءل كثيرون عن البرنامج الاسلامي ، ورأى بعضهم ان قالة «الاسلام هو الحل» انما هي مزاييدة انتقائية فارغة وأصروا على تقديم البرنامج الاسلامي على وجه التحرير .

حسنا ، هذا هو البرنامج الاسلامي .

وهو يبدأ بتمهيد عنوانه «الاساس الایمانی» يتضمن القيم التي يُفترض الايمان بها ، والتي تميز المجتمع الاسلامي عن المجتمع اللبوجوازي او الاشتراكي او غيرها

والكتاب في ثلاثة ابواب ..

الباب الأول عن البرنامج السياسي ، فيعرض أساسيات الحكم في الاسلام ، ثم ينتقل الى الدولة واركائها ومنها الى السلطة التنفيذية ، فالسلطة التشريعية ، فالسلطة القضائية ، ثم يتعرض لقضيتي القومية والاشتراكية من الزاوية الاسلامية .

والباب الثاني عن البرنامج الاقتصادي . وهو يحدد المبادئ التي تحكم الاقتصاد الاسلامي والتي تميزه عن الاقتصاد الرأسمالي او الاشتراكي ، وطريقة تطبيقه في دولة اسلامية .

والباب الثالث عن البرنامج الاجتماعي . وهو يتناول الصحافة ويقرر انها يجب ان تكون حرة تماماً وانها قد تكون أمن من المجلس النيابي لانها تتحرر من محدداته . ثم ينتقل الى النظام التعليمي فيرى أنه «جريمة منظمة تعمرها الدولة» .

ويقترح ما يمكن ان يكون نظيراً النظام التعليمي المقرر . ويعالج في فصل مستقل للفنون والآداب من سينما او غناء او تمثيل الخ ثم يختم الباب بفصل عن المرأة ، وما يقال عن حجاب او تفرقه ..

والكتاب يلتزم بالاصول الاسلامية ولكنه لا يلتزم دائماً بالقيم التقليدية او السلفية . لان للكتاب لجهته المتأني من سعة اطلاعه وتحريره للحكام ورجوعه الى القرآن الكريم ومن هنا اتسم الكتاب بطابع من الحجة والامانة لا نجدهما في معظم الكتب الاسلامية .

وقد اصدرت الدار للاستاذ جمال البنا أخيراً وفي وقت واحد تقريباً كتابين هما «الاسلام والعقلانية» ومحاكمات حسن البنا للشباب الى ابيه .

فإذا كان «المانيفستو الشيوعي» لم يصمد لمائة وخمسين عاماً ، فإن هذا المانيفستو الاسلامي طويلاً - ويمكن - ان شاء الله ان يكون اسماً لدولة اسلامية .. في المستقبل ...

منى ؟

«فاصبر صبراً جميلاً» انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً ٥ - ٦ الممارج .

دار الفكر الاسلامي



To: www.al-mostafa.com